

كِيفَ تَكُونُ مُحَدّثًا

الجزء الثاني

لِفُضْيَلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدَّثِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِ

حفظه الله تعالى



اعتنى به

أَبُو مُعَاذٍ هَلَّةٍ بْنٍ مُحَمَّدٍ بْنٍ خَمِيسٍ

وَأَحْمَدٌ بْنٌ عَبْدِ اللَّهِ زَاقِنٌ مُحَمَّدٌ الْأَهْمَمُ الْعَنْقَرِيُّ

كِيف تَكُون مُحْلِّيًّا؟

كيف تكون محدثاً؟

الجزء الثاني

لفضيلة الشيخ العلامة المحدث

عبدالله بن عبد الرحمن السعد

حفظه الله تعالى

اعتنى به

أبو معاذ هيثم بن محمود ابن خميس

وأحمد بن عبدالرzaق بن محمد آل إبراهيم العنقرى

مقدمة صاحب الكتاب

فضيلة الشيخ العلامة المحدث

عبدالله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا يُضْلِلُهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ﷺ.

أما بعد:

فهذا الجزء الثاني من كتابي «كيف تكون محدثاً؟»؛ والذي اعتنى به كل من الابن الشيخ أبو معاذ هيثم بن محمود بن خيس، والابن الشيخ أحمد بن عبدالرازق بن محمد آل إبراهيم العنقرى وفقهما الله وسدد كتاباتهما وأعمالهما.
وهو عبارة عن إملاءات أمليتها عليهما، ورسائل وبحوث من بعض مؤلفاتي ومقدماتي، قاما بتهذيبها وترتيبها وضبطها، ثم قرأا وعَرَضا على العرضة الأخيرة من الجزء الثاني كاملاً.

فأذنت لها بإخراجه، مع إجازتي لها بجميع ما أمليتها وسُطّر فيه؛ سائلاً المولى
لها القبول والسداد، والإخلاص في القول والعمل، وجزاها الله خيراً على ما
بذلها من جهد، وبارك فيهما، وأجزل لها الأجر والثوابة.
والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبدالله بن عبد الرحمن السعد

٢٩ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ



مقدمة المحتوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّورِ أَنفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهَ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِيٌ لَّهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد:

فهذا الجزء الثاني من كتاب «كيف تكون محدثاً» لفضيلة شيخنا العلامة المحدث / عبد الله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله تعالى، والذي جمعناه مما أملأه علينا، وما سمعناه منه في مجالسه ودورسه، وما استفدناه من تحريرات شيخنا المنشورة في مقدماته النفيسة، ومؤلفاته الشمية، وقد قمنا بتهديبها وضبطها وترتيبها على فصول؛ رغبة في أن تكون منهاجاً يسير عليه طالب علم الحديث، جامعة بين الناحية النظرية والتطبيقية، في الصناعة الحديثية؛ لكي يسهل على الراغب في تدرисه أو قراءته إحكام الفوائد، وحصد الفرائد، وتقييد الشوارد؛ تبصرة للمبتدئ، وتذكرة للمتمهي.

وكانت فصول الجزء الثاني كما يلي:

الفصل الأول: في بيان اختلاف المدارس بين منهج المقدمين ومنهج المؤخرين.

الفصل الثاني: في بيان حد الحديث الصحيح بين المقدمين والمؤخرين واحتلافهم في مسألة الشذوذ والعلة.

الفصل الثالث: في بيان الاختلاف في حد بعض المصطلحات كـ«المتواتر والآحاد، والعزيز والحسن».

الفصل الرابع: في بيان الحديث إذا تعددت طرقه، وهل يقوى بها؟ مع ذكر دراسة عملية بين أحكام المقدمين والمؤخرین فيها.

الفصل الخامس: في بيان صنيع الإمام البخاري ومسلم إذا أخرج جالمن تكلم فيهم.

الفصل السادس: في بيان أقسام الرواة الذين أخرج لهم البخاري في «الصحيح».

الفصل السابع: في بيان حد البدعة بين المقدمين والمؤخرین.

الفصل الثامن: في بيان أقسام الرواية من حيث الضبط والحفظ.

الفصل التاسع: في بيان حال محمد بن إسحاق ودراسة حديثه ومراتبه مع المقارنة بين كلام المقدمين والمؤخرین.

الفصل العاشر: في بيان حال عبدالله بن هبيرة ودراسة حديثه ومراتبه مع المقارنة بين كلام المقدمين والمؤخرین.

الفصل الحادي عشر: في بيان منهج أحمد بن صالح المصري في الجرح والتعديل.

الفصل الثاني عشر: في بيان منهج ابن يونس المصري رحمه الله تعالى.

وقد قرأتنا وعرضنا الجزء الثاني كاملاً على شيخنا عبدالله - حفظه الله تعالى - فأقره بعد مراجعته الدقيقة، وتعديلاته المفيدة، وقد شرفنا بإذنه لنا بإخراجه، مع إجازته لنا فيه.

هذا والله نسأل أن يبارك في عمر شيخنا السعد، ويقر عينه في الرزق والأهل والولد، وأن يمتعه وأهله وذريته بسلامة الدين والجسد، وأن يغفر له ووالديه وأمواته ومن قرأ وأؤمن بأمد الأمد.

ونخص بالشكر فضيلة الشيخ الدكتور يوسف بن عبد الله الأحمد على ما أرشد ونصح على ما وقع في الجزء الأول؛ فجزاه الله خير الجزاء ولا حرمته الله الأجر والثواب.

كما نخص بالشكر أصحابنا المشايخ الفضلاء، والإخوة الأعزاء وهم الشيخ: د. فيحان بن نايف البصيص، وأبو يحيى أغرون بن ملازم كراسينيжи، ومعاذ بن محمد القعود، وعبدالرحمن بن محمد التوفل، على ما بذلوا من جهد في بعض المباحث والفضول، فجزاهم الله خيراً، ولا حرمهم الأجر والثواب.

وختاماً: أنشدنا بقراءتنا عليه فضيلة شيخنا العلامة المحدث أبي عبدالرحمن عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد السعد حفظه الله تعالى في منزله بمدينة الرياض؛ وقلنا لفضيلته: أخبركم إجازة الشيخ حمود بن عبدالله التويجري فأقر به، عن عبدالله بن عبدالعزيز العنقري، عن حمد بن فارس، عن عبدالرحمن بن حسن، عن جده محمد بن عبدالوهاب، عن عبدالله بن إبراهيم بن سيف، عن أبي المواهب الحنفي، عن أبيه، قال: أنبأنا الميداني، عن الطبي، عن البقاء كمال الدين بن حمزة، أنبأنا أبو العباس ابن عبدالهادي، أخبرنا الصلاح ابن أبي عمر، أخبرنا الفخر ابن البخاري، أَنْشَدَنَا الْإِمَامُ الْعَالِمُ عَلَمُ الدِّينِ الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَنْدَلُبِيُّ، مِنْ فِيهِ وَأَنَا أَسْمَعُ قَائِلًا:

<p>يَا نَاظِرًا فِي مَا عَمَدْتَ لِحَمْعِهِ عُذْرًا فَإِنَّ أَخَا الْبَصِيرَةَ يَعْذِرُ فِي الْعُمُرِ لَا قَى الْمَوْتَ وَهُوَ مُقَصَّرٌ بَابَ التَّجَاهُوْزِ فَالْتَّجَاهُوْزُ أَجْذَرُ</p>	<p>وَاعْلَمُ بِأَنَّ الرَّءَةَ لَوْ بَلَغَ الْمَدَى فَإِذَا ظَفَرْتَ بِرَلَةً فَاقْتُنْ لَهَا</p>
--	---

وَمِنَ الْمُحَالِ إِنَّ نَرَى أَحَدًا حَوَى كُنْهَ الْكَعَالِ وَذَا هُوَ الْمُتَعَلِّزُ
 فَالنَّقْصُ فِي نَفْسِ الطِّبِيعَةِ كَائِنٌ فَبَنُوا طِبِيعَةَ نَقْصُهُمْ لَا يُنْكَرُ
 فهذا مبلغ الجُهد، والله من وراء القصد، وسائله القبول لا الرد، فإنه سبحانه
 إليه المرد، وعليه التوكيل والمستند، وله التعظيم والحمد، وأزكي صلاته وسلامه
 على نبينا أبد الأبد، وعدد ما غرد الببل وأنشد.

كتبه

أبو معاذ هيثم بن محمود ابن خميس

وأحمد بن عبدالرزاق بن محمد آل إبراهيم العنقربي

الأحد ٢١ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ

بمدينة الرياض



الفصل الأول

في بيان اختلاف المدارس بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرین

توطئة هامة :

إن معرفة الدارس لمنهج المتقدمين في الصناعة الحدیثیة، أمر لابد منه؛ لاختلاف من تأخر في مسائله عمن تقدم، وهذا الخلاف لم يقع في الصناعة الحدیثیة فقط، بل وقع فيسائر علوم الشریعة؛ وعلى هذا فإنه لابد لطالب العلم من معرفة طریقة أهل العلم في كل فن من الفنون، ثم السیر عليها.

وهذه أمثلةً لبعض ما حصل فيه الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرین:

أولاً: في باب الاعتقاد :

وقد يقع الخلاف في باب الاعتقاد من مخالفة الكثير لطريقة الصحابة والسلف الصالح في توحيد الألوهية والأسماء والصفات وغيرها، حتى تكلموا في ذات الله وصفاته بأدلة عقلية فاسدة، وتركوا الكتاب والسنة ولم يقدموا هما على العقل والقياس؛ فأدى هذا بهم إلى إنكار أسماء الله وصفاته وعلوه على خلقه، وألوهيته، وإفراده بالعبادة؛ فضلوا وأضلوا.

ثانياً: أبواب الفقه :

وقد يقع الخلاف في أبواب الفقه من التعصب لأقوال العلماء والاقتصار عليها في التفقه، والأخذ بالرأي دون التفقه في الكتاب والسنة والرجوع إليهما، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «عجبت لمن عرف الإسناد وصحته يذهب إلى قول سفيان».

وقد أشار أبو الفرج ابن رجب رحمه الله تعالى إلى الخلاف الذي حصل بين فقهاء

أهل الرأي، وفقهاء أهل الحديث بقوله: «ومن ذلك -أعني محدثات العلوم- ما أحدهه فقهاء أهل الرأي من ضوابط وقواعد عقلية، ورد فروع الفقه إليها سواء خالفت السنن أو وافقتها، طرداً لتلك القواعد المقررة، وإن كان أصلها مما تأولوه على نصوص الكتاب والسنة، لكن بتأويلات يخالفهم غيرهم فيها؛ وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام على من أنكروه من فقهاء الرأي في الحجاز والعراق وبالغوا في ذمه وإنكاره.

فأما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم، أو عند طائفة منهم، فأما ما اتفق السلف على تركه فلا يجوز العمل به...»^(١).ا.هـ.

ثالثاً: في علم أصول الفقه:

حصل في علم أصول الفقه كذلك كثير من الاختلاف من سلوك طريقة المتكلمين، وإدخال علم الكلام المذموم في أصول الفقه، حتى قال أبو المظفر السمعاني في «قواطع الأدلة» (٦-٥/١): «وما زلت طول أيامِي أطالع تصانيف الأصحاب في هذا الباب وتصانيف غيرهم، فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام ورائق من العبارة، ولم يدخل حقيقة الأصول على ما يوافق معانِي الفقه، ورأيت بعضهم قد أوغل وحلل ودخل غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريقة المتكلمين الذين هم أجانب عن الفقه ومعانِيه، بل لا قبيل لهم فيه ولا دبير ولا نقير ولا قطمير، و«من تَشَبَّعَ بِمَا لَمْ يُعْطَ فَقَدْ لَيْسَ ثَوَّبِي زُورٍ»...».ا.هـ.

(١) من «فضل علم السلف على الخلف».

رابعاً: في علم التفسير:

أشار محمد الفاضل بن عاشور إلى الاختلاف بين منهج محمد رشيد رضا وبين جمال الدين الأفغاني و محمد عبده^(١) حيث قال في كتابه «التفسير ورجاله» (ص ١٧٤-١٧٥): «فقد رأينا أن التكوين الأصلي للشيخ رشيد كان نقلياً أثرياً، على طريقة المقدمين، مختلفاً في ذلك على التكوين الأصلي للسيد جمال الدين والشيخ محمد عبده، إذ كان تكوينهما بحثياً نظرياً على طريقة المتأخرین». ا.ه.

خامساً: في علم التجويد:

تبين لك - في هذه الرابعة - طريقة المقدمين والمتأخرین حتى في لطائف العلم وفرض كفایاته، كالتجوید؛ من خلال قول أبي عمرو الداني (المتوفى سنة: ٤٤ هـ) روى تعالى: «فليس التجوید يتضمن اللسان، ولا يتقدّم الفم، ولا يتبعوّيج الفك، ولا يترعى الصوت، ولا يتمطّي الشد، ولا يتقطّع المد، ولا يتطفّن الغنات، ولا يحضرمة الراءات، قراءة تنفر عنها الطباع، ومحجّها القلوب والأسماء، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا ماضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تتكلّف، ولا تصنع ولا تنتفع، لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه القراءات والأداء»^(٢).

ويشير أبو الحسن علي بن محمد السفاقسي (ت ١١٨ هـ) روى أيضاً إلى هذا الأمر بقوله: «وقد كان العالمون بصناعة التجويد ينطقون بها سلسة سهلة برقق

(١) المراد من هذا الشاهد ليس ذكر الحديث جمال الدين الأفغاني و محمد عبده، وإنما المقصود التفرق بين طريقة المقدمين والمتأخرین في التفسير.

(٢) ينظر «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري: (٢١٣/١).

بلا تعسف ولا تكلف ولا نبرة شديدة، ولا يمكن أحد من ذلك إلا بالرياضة وتلقي ذلك من أفواه أهل العلم بالقراءة^(١).

ونقرأ في مطلع قصيدة عبدالصمد السخاوي رحمه الله (ت ٦٤٣ هـ) «عمدة المفید وعُدَّةُ الْجِيدِ فِي مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ» والشهيرة بـ«نونية السخاوي» قوله:

يَا مَنْ يَرُؤُمُ تِلَاقَةَ الْقُرْآنِ	وَيَرُودُ شَأْوَأَئِمَّةَ الْإِثْقَانِ
لَا تَحْسِبِ التَّجْوِيدَ مَدَّا مُفْرِطًا	أَوْ مَدَّا مَالَمَدَّ فِي وَانِ
أَوْ أَنْ تُشَدَّدَ بَعْدَ مَدَّهُمْزَةَ	أَوْ أَنْ تَلُوكَ الْحَرْفَ كَالسَّكْرَانِ
فَيَفِرَّ سَامِعُهَا مِنَ الْغَيْثَانِ	أَوْ أَنْ تَفُوَّهَ بِهُمْزَةَ مُتَهَوْعَانِ
لِلْحَرْفِ مِيزَانُ فَلَائِكُ طَاغِيَا	فِيهِ وَلَائِكُ مُخِسَّرَ الْمِيزَانِ

وفي الموضوع نفسه نجد قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا يجعل همه فيما حجب به أكثر الناس من العلوم عن حقائق القرآن إما بالوسوسة في خروج حروفه وترقيقها وتفخيمها وإمالتها والنطق بالمد الطويل والقصير والمتوسط وغير ذلك؛ فإن هذا حائل للقلوب، قاطع لها عن فهم مراد رب من كلامه، وكذلك شغل النطق بـ«أنذرتهم» وضم الميم من «عليهم» ووصلها بالواو، وكسر الهاء أو ضمها ونحو ذلك، وكذلك مراعاة النغم وتحسين الصوت»^(٢).

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله: «التجويد معلوم معروف؛ لكن أدخل فيه ما ليس منه، فإن أناسا من أهل التجويد أخذوها صناعة، إما أن يزيدوا في القلقلة، أو نحو ذلك».

(١) ينظر في كتابه «تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين»: (ص ٤٧).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٥٠ / ١٦).

سادساً: في النحو:

ينظر كتب حسن ثراب في الفرق بين المقدمين والمؤخرین في هذا الفن.

سابعاً: في الأدب والشعر:

جاء في مقامات الحريري أنه قال: «قلنا: فما تَقُولُ في المحدثين من الشّعراء والمَقْدِمِينَ منهم؟ قال: المَقْدِمُونَ أَشْرَفُ لفظاً، وأكثُرُ من المعانِي حظاً، والمتَأخِرُونَ أَلْطَفُ صُنْعَا، وَأَرَقُ نسجَا». ا.هـ.

قلت: والأمثلة على مخالفة كثير من المؤخرین طريقة السلف في بعض مسائل العلم كثيرة، وأهل العلم -بحمد الله تعالى- ما زالوا ينبهون على ذلك، ويدعون إلى السير على منهج السلف الصالح.

ولذا قال أبو الفرج ابن رجب رحمه الله تعالى: «وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْعُلُلِ وَالتَّوَارِيخِ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هجر في هذا الزمان ودرس حفظه وفهمه، فلو لا التصانيف المتقدمة فيه لما عرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصانيف فيه ونقل كلام الأئمة المقدمين مصلحة عظيمة جداً، وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم وكثرة الحفظ في زمانهم يأمرؤن بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان منها مدوناً في الكتب لتشاغل أهل الزمان بمدارسة الآراء المتاخرة وحفظها»^(١).

وقال أبو الفضل ابن حجر رحمه الله تعالى مبيناً جلالته للمقدمين في هذا الفن وعلوه عليهم في هذا العلم: «وبهذا التقرير يتبيّن عظم موقع كلام الأئمة المقدمين،

(١) «شرح العلل»: (ص ٧٤).

وشدة فحصهم، وقوه بحثهم، وصحه نظرهم، وتقديمهم بما يوجب المصير إلى تقليلهم^(١) في ذلك، والتسليم لهم فيه^(٢).

وقال أبو الوفاء ابن عقيل مبيناً اختلاف الفقهاء والمحدثين في الحكم على الأحاديث بعد أن ذكر حديثاً ضفعه أحمد بعد أن سئل عنه، وهو حديث معمر، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعاً وفيه: «أن غيلان بن سلمة الثقفى: أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ: «اختر منهن أربعاً»^(٣).

قال أحمد: «ليس ب صحيح، والعمل عليه، كان عبدالرزاق يقول: عن معمر عن الزهرى مرسلًا»^(٤).

قال ابن عقيل: «ومعنى قول أحمد: «ضعيف» على طريقة أصحاب الحديث، وقوله: «والعمل عليه» كلام فقيه يعول على ما يقوله الفقهاء من إلغاء التضييف من المحدثين لأنهم يضعفون بما لا يوجب ضعفاً عند الفقهاء، كالإرسال والتدىس والتفرد بالرواية، وهذا موجود في كتبهم، يقولون: وهذا الحديث تفرد به فلان وحده...»^(٥).

قلت: «فقول ابن عقيل في تفسير كلام أحمد في قوله «والعمل عليه»: «كلام

(١) الذي يظهر أن الحافظ ابن حجر لا يقصد التقليد الأعمى، وإنما يقصد المتابعة لهم والسير على مناهجهم.

(٢) «النكت»: (٧٢٦/٢).

(٣) الحديث أخر جهه أحمد في موضعين (٤٦٣١) (٤٦٠٩).

(٤) «شرح علل الترمذى» (١/١٩٣).

(٥) «الواضح في أصول الفقه» (٥/٢١-٢٢).

فقيه يعول على ما يقوله الفقهاء من إلغاء التضعيف من المحدثين...»، ليس بصحيح؛ فالإمام أحمد ضعف هذا الحديث؛ لأن معمراً حدث به بالبصرة فأخذأ فيه ووصله، وعندما حدث به في اليمن أرسله كما رواه عنه عبد الرزاق، وحديث معمراً باليمن أصح من حديثه بالبصرة كما تقدم، وقد خالف الحفاظ من أصحاب الزهرى معمراً في هذا الحديث؛ ولذلك ذهب أكثر الحفاظ إلى تضييع حديث معمراً كما قال أحمده؛ وعندما سئل ابن معين عن حديث معمراً بالوصول قال: «خطأ؛ إنما كان معمراً أخطأ فيه»^(١)، ولذا قال البخارى عنه: «هذا الحديث غير محفوظ»^(٢)، وحكم مسلم في كتابه «التمييز» على معمراً بالوهم فيه، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «المُرْسَل أَصْحَح»^(٣).

وأما قول أحمد: «والعمل عليه» فلا شك في هذا؛ لأن القرآن والإجماع يدلان على ذلك، وليس كما قال ابن عقيل بأن أحمد يأخذ بقول الفقهاء في تصحيح هذا الحديث.

(١) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة: (١/٣٢٨).

(٢) «جامع الترمذى»: (١١٢٨).

(٣) ينظر «التاريخ الأوسط» للبخارى: (٢٠٨/٣)، و«العلل» للترمذى: (١٦٤)، و«العلل» لابن أبي حاتم: (١١٩٩، ح-١٢٠٠)، و«الراسيل» لأبي داود: (ص ١٩٨-٢٣٤)، و«التاريخ» لابن أبي خيثمة: (١٢٠٧-٣٢٨/١)، و«المسند» للزار: (٦٠١٧)، و«الضعفاء» للعقيلي: (١٤٤/٢)، و«العلل» للدارقطنى: (١٢٣/٧)، و«المستدرك»: (٤٨٥/٣)، و«التمهيد والاستذكار»: (٤٦١/١٥)، و«الإصابة»: (٤٩٥/٨)، و«التلخيص الحبّير»: (٢٠١٣). ح

والمراد من ذلك أنَّ ابن عقيل ميز بين طريقة المحدثين والفقهاء، ولم يجعلها في حد سواء.

وقال شيخه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١٤٠ / ١) تعليقاً على كلام أحمد في حكمه على حديث عبد الرحمن بن عavis بالاضطراب؛ قال: «فظاهر هذا الكلام من أحمد التوقف في طريقه لأجل الاختلاف فيه، ولكن ليس هذا الكلام مما يوجب تضعيف الحديث على طريقة الفقهاء». ا.هـ.

وهذا تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح» (ص ١٥٢) عند بيان مذاهب العلماء واختلاف مناهجهم في حد الحديث الصحيح، يقول: «اللقط الأول ومداره -بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين- على عدالة الراوي العدالة المشترطة في قبول الشهادة على ما قرر في الفقه، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مستنداً، وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذًا ولا معللاً، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء، وبمقتضى ذلك حد الحديث الصحيح بأنه: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهائه ولا يكون شاذًا ولا معللاً، ولو قيل في هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا إلى آخره لكان حسناً؛ لأن من لا يشترط مثل هذه الشروط لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف، ومن شرط الحد: أن يكون جامعاً مانعاً». ا.هـ.

قلت: وقول ابن دقيق هذا يدل على اختلاف أهل العلم في حد الحديث الصحيح، وتباين طرائقهم في ذلك بين المحدثين والفقهاء كما تقدم.

وقوله: ما اشترطه أهل الحديث في حد الحديث الصحيح: أن لا يكون شادداً ولا معللاً، وأن في هذين الشرطين نظراً عند الفقهاء، تقدم هذا فيما قاله القاضي أبو يعلى وابن عقيل من تضعيف الإمام أحمد للحاديدين السابقين: أن هذا لا يجري على طريقة الفقهاء؛ ولذلك قال أبو عبدالله ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٩٦-٩٧): «وليس روایة هذا الحديث مرسلة^(١) بعلة فيه، فإنه قد روي مسنداً ومرسلاً، فإن قلنا بقول الفقهاء: إن الاتصال زيادة، ومن وصله مقدم على من أرسله ظاهر، وهذا تصرفهم في غالب الأحاديث فهذا خرج عن حكم أمثاله؟ وإن حكمنا بالإرسال بقول كثير من المحدثين فهذا مرسل قوي...».ا.هـ.

وقال ابن رجب نافداً الخطيب البغدادي في بعض منهجه في كتابه «الكافية» في مبحث «زيادة الثقة»، وأنه لم يسلك منهجه من تقدم من الحفاظ، وإنما سلك منهجه المتكلمين وغيرهم، حيث قال: في «شرح العلل» (٣١٢): «ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب «الكافية» للناس مذاهب في اختلاف الرواية في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون، وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفة في كتاب «تمييز المزيد».ا.هـ.

وقال برهان الدين البقاعي في «النكت الوفية على الألفية» (ص ٩٩) مبيناً طريقة كبار الحفاظ في تعارض الوصل والإرسال في الحديث، والرفع والوقف، وزيادة الثقات، وناقداً ابن الصلاح الذي خلط في هذه المسألة طريقة المحدثين

بطريقة الأصوليين؛ فقال: «إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً آخر لم يمحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم يحكمون بحكم مطرد، وإنما يدورون في ذلك مع القرائن». ^{١.أ.ه.}

قلت: وقد سلك كثير من المشتغلين بعلم الحديث طريقة الفقهاء والمتكلمين من الأصوليين واحتلط الأمر عليهم من حيث لا يشعرون؛ ولذلك كثرت مخالفتهم لكتاب الحفاظ في أحكامهم على الأحاديث، فصححوا ما أعله كتاب الأئمة، وضعفوا ما صححه كتاب الحفاظ.

ولذا قال عبد الرحمن الملمي -رحمه الله تعالى- في مقدمته لكتاب «الفوائد المجموعة» للشوكياني مبيناً تناهى كثير من المؤخرين في حكمهم على الأحاديث: «إنني عندما أقرن نظري بنظر المؤخرين أجدهي أرى كثيراً منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على أن عندي تشديداً لا أُوافق عليه، غير أنني مع هذا كله رأيت أن أبدي ما ظهر لي ناصحاً لمن وقف عليه من أهل العلم أن يتحقق النظر، ولا سيما من ظفر بما لم أظفر به من الكتب التي مرت الإشارة إليها». ^{(١).أ.ه.}

وقال أيضاً في «الأنوار الكاشفة» (ص ٢٩): «وتحسين المؤخرين فيه نظر». ^{١.أ.ه.}

قلت: وإنك لتجد بعض أهل العلم بالحديث ينبهون على طريقة من تقدم من الحفاظ في القضايا الحدبية التي يعالجونها، كأبي عبدالله ابن القيم في كتابه «الفروضية» (ص ٦٢) حيث بين الطريقة السليمة والمنهج الصحيح الذي كان

(١) من المقدمة لكتاب «الفوائد المجموعة» (ص ٨).

يسلكه أئمة الحديث في الحكم على الراوي، ورداً على من خالف هذا المنهج فقال: «النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه، وضعف في شيخ، أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليق حديثه وتضعيقه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرین من أهل الظاهر وغيرهم». ا.ه.

وقال أبو الفرج ابن رجب في بيان منهج أئمة الحديث في قضية التفرد في الحديث، والتفرد في بعض الألفاظ في الحديث: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث: إذا تفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافه - أنه لا يتبع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون من كثرة حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، وهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(١). ا.ه.

وقال أيضاً (ص ٢٧٢) من «شرح العلل» في اشتراط اللقاء حتى يحكم للخبر بالاتصال: «وأما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله علي بن المديني والبخاري وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله...». ا.ه.

وقال أيضاً (ص ٣١١) من «شرح العلل» في مسألة الاختلاف في وصل الأخبار، أو إرسالها، أو تعارض الوقف مع الرفع: «وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل، والإرسال والوقف، والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على قول الأوثق في ذلك، والأحفظ أيضاً...». ا.ه.

(١) من «شرح العلل».

وعلى هذا يستحسن بيان «منهج النقاد من أهل الحديث من المتقدمين»، في مسائل علم الحديث التي وقع فيها خلاف كالعلة، والشذوذ، والتفرد، وزيادة الثقات، وغيرها من المسائل الحديثية، وقد بين العلماء هذه المسائل، في كتبهم. فدونك مثلاً «شرح العلل» لابن رجب، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر وغيرها.

وما يؤكد ذلك ويزيده وضوحاً - وذلك لحصول الاتفاق عليه- أن لا أحد يقول: إن منهج الحاكم في «المستدرك» كمنهج علي بن المديني، أو إن منهج السيوطي كمنهج البخاري في الصناعة الحديثية.

كما لا يقول أحد: إن منهج أبي العباس ابن تيمية كمنهج الإمام أحمد في بعض المسائل؛ ولذا قال ابن تيمية بعدهما ساق حديث عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟»، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له» في كتابه «بيان الدليل على بطلان التحليل»^(١).

قال أبو العباس ابن تيمية: «وفي لفظ الجوزجاني: «الحال» بدل «المحلل» رواه الجوزجاني عن عثمان. وقال كانوا ينكرون على عثمان هذا الحديث إنكاراً شديداً».

قلت^(٢): وإنكار من أنكر هذا الحديث على عثمان غير جيد إنها هو لتوهم انفراده به عن الليث وظنهم أنه لعله أخطأ فيه حيث لم يبلغهم عن غيره من

(١) «بيان الدليل على بطلان التحليل»: (ص ٣٢٠ - ٣٢٢)، «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية: (٦/١٩٤).

(٢) القول لابن تيمية رحمه الله تعالى.

أصحاب الليث، كما قد يتوهم بعض من يكتب الحديث أن الحديث إذا انفرد به عن الرجل من ليس بالمشهور من أصحابه كان ذلك شذوذًا فيه وعلة قادحة، وهذا لا يتوجه هنا لوجهي:

أحد هما: أنه قد تابعه عليه أبو صالح كاتب الليث عنه، رويناه من حديث أبي بكر القطبي أ Ahmad بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي: حدثني العباس المعروف بابن فريق: وحدثنا أبو صالح: حدثني الليث به ذكره، ورواه أيضًا الدارقطني في سننه.

وحدثنا أبو بكر الشافعي: حدثنا إبراهيم بن الهيثم: أخبرنا أبو صالح ذكره.
الثاني: أن عثمان بن صالح هذا المصري ثقة. روى عنه البخاري في «صححه».
وروى عنه ابن معين وأبو حاتم الرازى.

وقال الشيخ صالح سليم الناحية: «قيل له: كان يلقن، قال: لا، ومن كان بهذه المثابة كان ما ينفرد به حجة، وإنما الشاذ ما خالف به الثقات لا ما انفرد به عنهم». ا.هـ.

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذى» (٦٥٣/٢): «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجى الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متى الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرًا.

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ.

وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار، ابن عمر، عن النبي ﷺ «في النهي عن بيع الولاء وهبته».

وكذا قال أحمد في حديث مالك، عن الزهري، عن عروة عن عائشة: «إن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموه لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى».

قال: «لم يقل هذا أحد إلا مالك»، وقال: «ما أظن مالكا إلا غلط فيه، ولم يحيء به أحد غيره»، وقال مرة: «لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة».

ولعل أحمد إنها استنكره لمخالفته للأحاديث، في أن القارن يطوف طوافاً واحداً.

قال البرديجي بعد ذلك: «فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيخ مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، ننظر في الحديث فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ أو عن أنس بن مالك من وجه آخر، لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق عن أنس إلا من روایة هذا الذي ذكرت لك، كان منكراً».

وقال أيضاً: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلوماً».

إلى أن قال ابن رجب: «ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكروا الحديث لأن عمرو بن العاص ليس هو عندهما في محل من يحتمل تفرده بمثل هذا الإسناد، والله أعلم».

وقال إسحاق بن هانئ: «قال لي أبو عبدالله -يعني أحمد-: قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيدة الله، يعني ابن عمر، أخطأ «إلا» في حديث واحد لنافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لاتسافر امرأة فوق ثلاثة أيام...» الحديث.

قال أبو عبدالله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه.

قال -أبو عبدالله-: قال لي يحيى بن سعيد: فوجدته قد حدث به العمري الصغر عن ابن عمر مثله.

قال أبو عبدالله: لم يسمعه إلا من عبید الله، فلما بلغه عن العمرى صاحبته.

وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر.

وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك.

قال عبدالله: سأله أبي عن حسين بن علي، الذي يروي حديث المواقف فقال:
هو أخو أبي جعفر محمد بن علي، وحديثه الذي روي في المواقف ليس بمنكر لأن
قد وافقه على بعض صفاته غيره». انتهى كلام ابن رجب رحمه الله تعالى^(١).

قلتُ: بل إن المعاصرين في زمن واحد يحصل بينهم اختلاف في المنهج، فمنهج شمس الدين ابن عبدالهادي مختلف كثيراً عن منهج تقى الدين السبكي، كما يظهر هذا لمن نظر وقارن بين «الصارم المنكى» وكتاب «شفاء السقام»، وقد بيّنت ذلك في كلامي على حديث ابن عمر في شد الرحال^(٢).

(١) «شرح علل الترمذى»: (٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥).

(٢) كتاب «الكلام على حديث ابن عمر في شد الرحال»، قد طبع سابقاً في دار المحدث.

وكذا عندما يقارن بين أحكام ابن عبدالهادي في كتابه «المحرر»، وبين أحكام ابن حجر في «البلوغ».

وهذا مثل ما جرى من الاختلاف بين من تقدم من سلف هذه الأمة وبين من تأخر في الدين وسائر الأحوال كما في الحديث المشهور في الصاحح والسنن والمسانيد والذي جاء عنه من غير وجه عليه السلام أنه قال: «خير الناس قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلومنهم، ثم يحيى أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، وييمينه شهادته»^(١)، وفي لفظ عند البخاري: «وينجتونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهر فيهم السمن»^(٢)، كما أخبر عليه السلام أيضاً عن تغير أحوالهم فقد البخاري من حديث الزبير بن عدي، أنه قال: أتينا أنس بن مالك، فشكروا إلينا ما نلقي من الحاجاج، فقال: «اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكما» سمعته من نبيكم عليه السلام^(٣).

ولذا قال أنس رضي الله عنه: «ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي عليه السلام، قيل: الصلاة؟ قال: أليس ضياعكم ما ضيعتم فيها»^(٤).

ومثل ذلك ما حصل من اختلاف في طرائق الناس ومعيشتهم ولباسهم وعاداتهم وسائر أمورهم الدنيوية بين من سلف ومن تأخر؛ بل حتى في الأمور الكونية كما هو معلوم.

(١) البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٢) البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥).

(٣) البخاري (٧٠٦٨).

(٤) البخاري (٥٢٩).

فالتفريق -إذن- بين منهج المتقدمين والمتاخرین ضرورة؛ فالمتبع لمدارس الفقه والأصول والأدب والشعر والنحو، وغير ذلك من فنون العلم، يجد الاختلاف بينهم واقع في عصرهم، ومن أشهر ذلك الاختلاف بين طريقة البصريين والكوفيين في النحو، وهذا الاختلاف موجود كذلك في علم أصول الحديث.

وهذا لا يقتضي الطعن والانتقاد -كما يُظن-، وإنما هو راجح ومرجوح، وأن الاختلاف فيه ليس كالاختلاف في أصول التوحيد، وأبواب العقائد؛ وعليه فإن الاختلاف الواقع في الصناعة الحديثية لا يقتضي تبديعاً ولا تضليلًا؛ ولا يُعدم الشخص الأجر على اجتهاده.



الفصل الثاني

في بيان حد الحديث الصحيح بين المتقدمين والمتاخرين واختلافهم في مسألة الشذوذ والعلة

من خلال هذا الفصل سوف يتضح لك اختلاف منهج المتقدمين والمتاخرين في حد الحديث الصحيح، وذلك حينما تقرأ بأتمام تعريف ابن دقيق العيد للحديث الصحيح، وكيف يبين الاختلاف ما بين الفقهاء والأصوليين وأصحاب الحديث فيه حيث قال:

«الأول: لفظ الصحيح»:

ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي العدالة المشترطة في قبول الشهادة على ما قرر من الفقه، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسندًا، وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذًا ولا معللاً وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء، وبمقتضى ذلك حد الحديث الصحيح بأنه؛ الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً»^(١). هـ.

وهذا الذي نبه عليه أمر مهم، وقد نبه عليه أبو محمد ابن حزم من قبل في كتابه «الإحکام في أصول الأحكام»^(٢)، حيث قال: «قال علي فإذا روى العدل عن مثله كذلك خبراً حتى يبلغ به النبي ﷺ فقد وجب الأخذ به، ولزمه طاعته، والقطع به

(١) «الاقتراح في بيان الاصطلاح»: (ص ٥).

(٢) «الإحکام»: (١٤٠ / ١).

سواء أرسله غيره، أو أوقفه سواه، أو رواه كذاب من الناس، وسواء روی من طريق آخر أو لم يرو إلا من تلك الطريق، وسواء كان ناقله عبداً أو امرأة، أو لم يكن، وإنما الشرط العدالة والتفقه فقط، وإن العجب ليكثر من قوم من المدعين أنهم قائلون بخبر الواحد، ثم يتعللون ما خالفهم مذاهبهم من الأحاديث الصاحح بأن يقولوا: هذا مما لم يروه إلا فلان، ولم يعرف له مخرج من غير هذا الطريق. قال أبو محمد: وهذا جهل شديد وسقوط مفرط؛ لأنهم قد اتفقوا معنا على وجوب قبول خبر الواحد والأخذ به، ثم هم دأبًا يتعللون في ترك السنة بأنه خبر واحد، والعجب أنهم يأخذون بذلك إذا اشتهروا بهذا محمد بن مسلم الزهرى له نحو تسعين حديثاً انفرد بها عن النبي ﷺ لم يروها أحد من الناس سواه، ليس أحد من الأنمة إلا وله أخبار انفرد بها، ما تعلل أحد من هؤلاء المحرومون في رد شيء منها بذلك فليت شعري ما الفرق بين من قبلوا خبره ولم يروه أحد معه، وبين من ردوا خبره لأنه لم يروه أحد معه، وهل في الاستخفاف بالسنن أكثر من هذا؟!...». أ.هـ.

وقال أيضاً: «وقد علل قوم أحاديث بأن رواها ناقلها عن رجل مرة وعن رجل مرة أخرى، قال علي: وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته، ودليل على جهل من جرح الحديث بذلك، وذلك نحو أن يروي الأعمش الحديث، عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ويرويه غير الأعمش، عن سهيل عن أبيه، عن أبي سعيد، قال علي: وهذا لا مدخل للاعتراض به؛ لأن في الممكن أن يكون أبو صالح سمع الحديث من أبي هريرة ومن أبي سعيد، فيرويه مرة عن هذا ومرة عن هذا، ومثل هذا لا يتعلل به في الحديث إلا جاهل أو معاند، ونحن نفعل هذا كثيراً؛ لأننا نرى الحديث من طرق شتى فنرويه من بعض الموضع من

أحد طرقه، ونرويه مرة أخرى من طريق ثانية، وهذا قوة للحديث لا ضعف، وكل ما تعللوا به من مثل هذا وشبّهه فهـي دعاوى لا برهان عليها، وكل دعوى بلا برهان فـهي ساقطة...».

وقال أيضـاً: «فصل: وقد تعلل قوم في أحاديث صحاح بأن قالوا هذا حديث أسنده فلان وأرسـله فلان.

قال: وهذا لا معنى له لأن فلانـا الذي أرسـله لو لم يروه أصلاً أو لم يسمعه البتة ما كان ذلك مـسقـطاً لقبول ذلك الحديث، فكيف إذا رواه مـرسـلاً وليس في إرسـال المـرسـل ما أـسنـدهـ غيرـهـ، ولا في جـهـلـ الجـاهـلـ ما عـلـمـهـ غـيرـهـ حـجـةـ مـانـعـةـ من قـبـولـ ما أـسنـدـهـ العـدـولـ، لـاسـيـماـ إنـ كـانـ المـعـرـضـ بـهـ مـالـكـيـاـ أوـ حـنـفـيـاـ فإنـهـمـ يـرـوـنـ المـرسـلـ مـقـبـولاـ كـالـمـسـنـدـ، فـكـيفـ يـوـهـنـونـ الصـحـيـحـ بـهـ يـرـوـنـهـ موـافـقاـ لـهـ وـشـادـاـ وـمـؤـيدـاـ إنـ هـذـاـ لـعـجـيبـ، وـإـنـ هـذـاـ لـإـفـرـاطـ فـيـ الجـهـلـ وـالـسـقـوطـ، وـلـاـ معـنـىـ لـقـوـلـهـ إـنـهـ يـرـاعـيـ هـذـاـ إـذـ كـانـ المـرسـلـ أـوـ المـوـقـفـ أـعـدـلـ مـنـ المـسـنـدـ، فإـنـهـ يـجـبـ قـبـولـ الـخـبـرـ إـذـ رـوـاهـ العـدـلـ عنـ العـدـلـ، وـلـاـ معـنـىـ لـتـفـاضـلـ العـدـالـةـ عـلـىـ مـاـ قـدـ ذـكـرـنـاـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ؛ إـذـ لـاـ نـصـ وـلـاـ إـجـمـاعـ وـلـاـ دـلـيـلـ عـلـىـ مـرـاعـاـتـ عـدـلـ وـأـعـدـلـ مـنـهـ، وـإـنـهـ الـوـاجـبـ مـرـاعـاـتـ العـدـالـةـ وـقـطـ، وـبـالـلـهـ تـعـالـىـ نـتـأـيـدـ وـنـعـتـصـمـ»^(١).

قلـتـ: وهذا ما طـبـقهـ وـسـارـ عـلـيـهـ فـيـ كـتـابـهـ المـحـلـ، فـلـاـ تـجـدـ عـنـ حـكـمـهـ عـلـىـ الأـحـادـيـثـ كـالـقـوـلـ مـثـلـاـ: «هـذـاـ حـدـيـثـ مـعـلـوـلـ»، أـوـ «الـصـوـابـ فـيـ هـذـاـ الـخـبـرـ الـوـقـفـ» أـوـ «الـإـرـسـالـ»، وـنـحـوـ ذـلـكـ، وـإـنـهـ يـقـولـ: «هـذـاـ حـدـيـثـ صـحـيـحـ»، أـوـ «ضـعـيفـ»؛ لـأـنـ

(١) «الـإـحـكـامـ فـيـ أـصـوـلـ الـأـحـكـامـ» لـابـنـ حـزـمـ: (٢/١٤٩).

فيه فلاناً، أو: منقطع ولم يتصل، ونحو ذلك من العلل الظاهرة، إلا ما ندر كقوله في حديث: «أَيُّهَا صَبِّيٌّ حَجَّ لَمْ يَتِلْغِ الْحِثْنَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَى، وَأَيُّهَا عَبْدٌ حَجَّ ثُمَّ أُغْتَيَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجُّ حَجَّةً أُخْرَى».

قال ابن حزم في كتابه «المحل»: «قال علي: وهذا خبر رواه من هو أوثق من عثمان بن خَرَزَادَة، عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، ومن هو إن لم يكن فوق يزيد بن زريع لم يكن دونه، عن شعبة فأوقفه أحدهما على ابن عباس، وأسنده الآخر بزيادة: نا محمد بن سعيد بن نبات، نا أحمد بن عون الله، نا قاسم بن أصبع، نا محمد بن عبد السلام الخشنبي، نا محمد بن بشار، نا محمد بن أبي عدي و محمد بن المنهال، قال ابن المنهال: نا يزيد بن زريع، نا شعبة، وقال ابن أبي عدي: نا شعبة، ثم اتفقا عن شعبة، عن الأعمش، عن أم ظبيان، عن ابن عباس، قال يزيد بن زريع: عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا حَجَّ الصَّبِّيُّ لَهُ فِيهِ حَجَّةُ صَبِّيٍّ حَتَّى يَعْقِلَ، فَإِذَا عَقَلَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَى، وَإِذَا حَجَّ الْأَعْرَابِيُّ فِيهِ لَهُ حَجَّةُ أَعْرَابِيٍّ، فَإِذَا هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَى».

وأوقفه ابن أبي عدي على ابن عباس من قوله، وأوقفه أيضاً: سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله.

وأوقفه أيضاً: أبو السفر، وعبيد صاحب الخل، وقتادة على ابن عباس. وقال أبو محمد: «إن كان هذا الخبر حجة في أن لا يجزئ العبد حجه فهو حجة في أن لا يجزئ الأعرابي حجه ولا فرق؛ وهو قول ابن عباس الثابت عنه كما أوردنا.

وكذلك أيضاً روياناً من طريق أبي معاوية، وسفيان الثوري عن الأعمش عن

أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله في إعادة الحج على الصبي إذا احتمل، وعلى العبد إذا عتق، وعلى الأعرابي إذا هاجر، وهو قول الحسن.

كما روينا عن ابن أبي شيبة عن علي بن هاشم عن إسماعيل عن الحسن البصري قال: الصبي إن حج، والمملوك إن حج، والأعرابي إن حج، ثم هاجر الأعرابي، واحتلم الصبي، وعتق العبد فعليهم الحج... إلى أن قال: أبو محمد: لا تخلو رواية عثمان بن خرزاذ، ومحمد بن بشار عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع من أن تكون صحيحة أو غير صحيحة فإن كانت غير صحيحة فقد كفينا المؤنة فيها، وإن كانت صحيحة وهو الأظهر فيها؛ لأن رواتها ثقات؛ فإنه خبر منسوخ، بلا شك»^(١).

قلتُ: فتبين من هذه النقول أن أبو محمد ابن حزم؛ لا يشترط في صحة الخبر أن لا يكون شاداً ولا معللاً؛ ولذا قد عاب -فيما نقلته عنه- على المحدثين في تعليلهم للأخبار بالشذوذ أو الاختلاف، فهو يحكم على ظاهر الإسناد فحسب، فلو أن ثقة رفع الحديث أو وصله وخالقه من هو أوثق منه -ولو كان جماعة-، لحكم له ولم يحكم لهم، وهذا خلاف ما اشترطه المحدثون كما هو معلوم.

ونبه على هذا أيضاً قبل ابن حزم أبو جعفر الطبرى في كتابه «تهذيب الآثار»^(٢) حيث قال: «ذكر علل هذا الخبر، وهذا خبر عندنا صحيح سنته، لا سبب يضعفه ولا علة توشه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون سقينياً غير صحيح لعل:

(١) «المحل بالآثار»: (١٥/٥، ١٦).

(٢) «تهذيب الآثار»: (٤/١).

إحداها: أن هذا الحديث قد حدث به جماعة من الثقات من أصحاب أبي بكر ابن عياش عن أبي بكر، فجعلوا هذا الخبر عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ، ولم يدخلوا بينه وبين رسول الله ﷺ عمر.

وأخرى: أنه حدث به عن الأعمش غير أبي بكر، فجعل الخبر عنه عن غير أبي صالح.

والثالثة: أنه حدث به جماعة من التابعين عن أبي سعيد، فجعلوا الخبر عنه عن رسول الله ﷺ، ولم يدخلوا بينه وبين رسول الله ﷺ أحداً.

والرابعة: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن أبي سعيد عن عمر عن رسول الله ﷺ، إلا من هذا الوجه الذي ذكرناه». ا.هـ.

وقال أيضاً - تعالى: «القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر عندنا صحيح سنته، لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيناً غير صحيح؛ لعلل:

إحداها: أنه خبر قد حدث به عن أبي سعيد غير واحد من الرواة عنه، فلم يذكروا فيه الكلام الذي ذكره أبو نصرة في هذا الحديث عنه عن عمر عن النبي ﷺ - أعني قول عمر: إن رسول الله ﷺ إنما ترك أكل الضب؛ لأنه عافه -.

وأخرى: أنه حدث به أيضاً عن أبي نصرة غير داود، فلم يذكر ذلك فيه.

والثالثة: أنه حدث به عن داود بعض الرواة، فجعل كلام عمر، عن أبي نصرة، عنه، ولم يدخل بينه وبينه أبي سعيد.

والرابعة: أنه قد حدث به عن داود، عن أبي نصرة جماعة فلم يذكروا فيه ما ذكره ابن أبي عدي في حديثه من قول عمر: إن النبي ﷺ إنما تركه؛ لأنه عافه.

والخامسة: أن أبا نصرة عندهم غير مرتضى نقله^(١).

وقال حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «القول في علل هذا الحديث: وهذا الحديث عندنا صحيح سنه، لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقينًا غير صحيح؛ لأنَّه خبر لا يعرف له مخرج عن عمر، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد بنقله عندهم منفرد وجب التشتت فيه». ا.اه^(٢).

وكذا سار على هذا المنهج أبو عبدالله الحاكم - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حيث قال في مقدمة «المستدرك»: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتاج بمثلها الشيوخان مُهَاجِرُونَ أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام: أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة»^(٣).

ويلاحظ أن أبو عبدالله الحاكم نسب هذا القول إلى الفقهاء، ولم ينسبه إلى المحدثين، مع أنه محدث - كما هو معلوم - وكتابه كتاب حديث، ومع ذلك لم يذكر المحدثين؛ لأن هذا القول: «وهو أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة» على الإطلاق وبدون تقييد أو اشتراط، ليس هو القول المشهور عند المتقدمين من

(١) «تهذيب الآثار»: (١٤٩/١).

(٢) «تهذيب الآثار»: (٢٠٨/١).

(٣) قلت: قد بني كتابه «المستدرك» على هذا؛ ولهذا كثُر انتقاد أهل العلم له لأنَّه صَحَّ أحاديث معلولة ومنكرة.

والأمر الثاني الذي سبب له الانتقاد أيضًا هو: تقويته للرواية الضعفاء بل والمتروكين، وحكمه عليهم بالثقة ومن ثمَّ الحكم بصحة الإسناد الذي وقعوا فيه.

أهل الحديث؛ ولذا عزا هذا القول إلى الفقهاء، بل عزاه إليهم كافة^(١).

(١) قلتُ: وهذا خلاف ما ذكره في كتابه «معرفة علوم الحديث» فينظر كلامه في ذكر «النوع التاسع عشر وهو معرفة الصحيح والسيقim»، فقد ذكر أحاديث ظاهرها الصحة ثم بين علتها وأنها لا تصح. وقد مثل ذلك بثلاثة أمثلة:

الأول: حديث ابن عمر في صلاة الليل والنهر مثنى مثنى... فقد ساقه من طريق أبي حاتم الرازي عن نصر بن علي عن أبيه عن ابن عون عن ابن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً، ثم قال: هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر النهار فيه وهم، والكلام عليه يطول.

الثاني: رواه من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: «ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط»... ثم قال: هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات «كذا ولعله الأئمة الثقات» وهو باطل من حديث مالك... إلى آخر كلامه.

الثالث: ساقه من طريق ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن القاسم عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا رأى المطر قال: «اللهم صبّيَا هنيئاً».

ثم قال: وهذا حديث تداوله الثقات هكذا، وهو في الأصل معلوم. ففي هذه الأحاديث الثلاثة قياسٌ على ثلاتٍ مائة أو ثلاثة آلاف أو أكثر من ذلك، إن الصحيح لا يُعرفُ بروايته فقط، وإنما يُعرفُ بالفهم والحفظ وكثرة السباع، وليس لهذا النوع من العلم عَوْنُ أكثر من مذكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من عِلْم الحديث، فإذا وُجدَ مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير محرجٍ في كتاب الإمامين البخاريٍ ومسلمٍ لِرَمَضَانِ صاحبِ الحديث التَّقِيرِ، عَنْ عَلَيْهِ، وَمُذَاكِرَةً أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ لِتَظَهَرَ عَلَيْهِ». انتهى.

فكلامه على هذه الأحاديث يخالف كلامه السابق، وأنه من روایة الثقات كما ذكر ومع ذلك لم يقبلها.

وينظر كلامه أيضاً في «ذكر النوع السابع والعشرين وهو معرفة علل الحديث» فقد ذكر أحاديث ظاهرها الصحة ثم بين عللها، =

وقال قبله الجصاص في «شرح مختصر الطحاوي» (١/٣٤٢): «وهذا الحديث^(١)، وإن كان أصحابنا من أهل الحديث يتكلمون فيه من جهة أنهم يضعفون الحارث بن وجيه ومن جهة أن أيوب رواه عن ابن سيرين من كلامه غير مرفوع إلى النبي ﷺ، فإن طريق الفقهاء في قبول الأخبار غير طريق هؤلاء».

= وما مثل به: ما رواه من طريق قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء أو عاصم عن أبي قلابة عن أنس، وهذا من نوع آخر عليه، فلو صح بإسناده لآخر في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء، عن أبي قلابة أن رسول الله ﷺ قال: «أرحم أمتي» مرسلاً وأسندة، ووصل: «إن لكل أمية أميناً، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة» هكذا رواه البضريون الحفاظ، عن خالد الحذاء، وعاصم جيغا، وأسقط المُرَسَّل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين.

قلت: وهذا الحديث قد خرجه في «المستدرك»، وحكم بأنه صحيح على شرط الشيفين فقال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيفين، ولم يخرج جاه بهذه السيافة وإنما اتفقا بإسناده هذا على ذكر أبي عبيدة فقط، وقد ذكرت عليه في كتاب «التلخيص» قلت: وقوله: وقد ذكرت عليه في كتاب «التلخيص» لا يزيد تضعيده هنا كيف وقد حكم بصحته على شرط الشيفين كما في أول كلامه؟ ولذا خرجه هنا في كتابه «المستدرك» الذي اشترط أنه لا يروي فيه إلا صحيحاً ولم يخرج في «الصحيحين»، فإذا ماذا يكون معنى كلامه؟ فالذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أنه صحيح على طريقة الفقهاء كما نص على ذلك في مقدمة كتابه، وأما عند المحدثين فهو معلوم، والله تعالى أعلم.

(١) الحديث رواه الجصاص بسنته من طريق حدثنا الحارث بن وجيه أنه قال: حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رض قال: قال رسول الله ﷺ: «تحت كل شعرة جنابة، فأنقوا البشرة، وأنقوا البشرة». ينظر شرح «مختصر الطحاوي» للجصاص (١/٣٤٢).

وقال ابن الجوزي في «صيد الخاطر» (ص ٢٦١): «فما أقل فهم هؤلاء الذين شغلاهم نقل الحديث عن التدقيق، الذي لا يلزم في صحة الحديث؛ وإنما وقع لقلة الفقه والفهم.

إن البخاري ومسلماً ترك أحاديث أقوام ثقات؛ لأنهم خولفوا في الحديث، فنقص الأكثرون من الحديث وزادوا، ولو كان ثم فقه، لعلموا أن الزيادة من الثقة مقبولة! وتركوا أحاديث أقوام؛ لأنهم انفردوا بالرواية عن شخص، ومعلوم أن انفراد الثقة لا عيب فيه! وتركوا من ذلك الغرائب، وكل ذلك سوء فهم، وهذا لم يلتزم الفقهاء هذا، وقالوا: الزيادة من الثقة مقبولة، ولا يقبل القدر حتى يبين سببه.

وكل من لم يخالط الفقهاء وجهد مع المحدثين، تأذى، وساء فهمه!! فالحمد لله الذي أنعم علينا بالحالتين».



الفصل الثالث

في بيان الاختلاف في حد بعض المصطلحات كـ«المتواتر والحاد، والعزيز والحسن»

المتواتر والحاد:

وهي من المسائل التي خالف فيها المتأخرن المتقدمين؛ حيث قسموا الحديث إلى متواتر وأحاد، والأحاد ينقسم إلى مشهور وعزيز وغريب، وهذا التقسيم فيه بعض النظر، والأصل فيه أنه أخذ عن المعتلة، وإن كان أغلب هذه المصطلحات قد تداولها أهل الحديث، ولكنَّ الحدَّ الذي وضعوه لها يختلف عن الحدود التي ذكرت في كتب المصطلح المتأخرة.

العزيز:

ومن ذلك العزيز فقد حدَّه الحافظ ابن حجر فقال: «العزيز هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين».

قلتُ: وهذا الحد لم يكن مستعملاً عند المتقدمين^(١).

الحسن:

وضابطه عند المتأخرین بخلاف ما هو عليه عند المتقدمين، فالذی استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرین في ضابط الحديث الحسن: هو رواية الثقة الذی خف ضبطه...، وباقی شروطه مثل الصحيح.

(١) ينظر بحث الحديث العزيز بين الواقع التطبيقي وتنظيرات كتب المصطلح لأحمد عبدالله بن أحمد، ورياض بن حسين بن عبداللطيف، مجلة الدراسات الإسلامية تصدر عن جامعة الملك سعود المجلد (٢٥) العدد (٢).

وأما عند المتقدمين فمعناه واسع؛ ولذا يطلقونه على أكثر من معنى، ومن هذه المعاني أنهم يطلقونه على الحديث الصحيح.

مثال يوضح معنى الحسن عند المتقدمين:

قال أبو عيسى الترمذى: «حدثنا قتيبة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمُتَّبِرِ 『وَنَادَاهُ يَنْدَلُكَ لِيَقْضِي عَيْتَنَا رَبِّكَ...』»^(١). سَأَلْتُ مُحَمَّداً عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَيْنَةَ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ»^(٢).

قلت: ولا شك أن هذا الحديث صحيح عند البخاري، فقد أخرجه في «صحيحه» برقم (٣٢٣٠)، ولكن حكم عليه بأنه حديث حسن من أجل الغرابة التي وقعت في إسناده -فيها يظهر-؛ ولذا قال: «وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به»، ومثله حكم الترمذى عليه، فقد قال: «حديث حسن صحيح غريب، وهو حديث ابن عيينة».

حديث آخر:

قال أبو عيسى في «العلل»: «ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد وسألتُ مُحَمَّداً عن هذا الحديث؛ فقال: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي شُهَدَاءِ أَحَدٍ. هو حديث حسن».

قلت: وهذا الحديث صحيح عند البخاري، فقد أخرجه في «صحيحه» من خمسة طرق عن الليث عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر، وأما

(١) سورة الزخرف، الآية (٧٧).

(٢) «العلل الكبير» للترمذى: (ص ٨٨).

حكمه عليه بأنه حسن فإذا أُنْجَل تفرد الحديث به بهذا الإسناد، كما سوف يأتي ذكر ذلك، وإنما أن يكون من أجل الاختلاف الذي وقع فيه على الزهري، فأراد البخاري أن يؤكّد صحة روایة هذه الحديث بهذا الإسناد، وأنه من يستحسن هذا الوجه، والله أعلم.

وقال بعد أن ذكره من أحد هذه الطرق: وأرسله الأوزاعي عن جابر، وتابعه سليمان بن كثير». أ.هـ.

قال أبو مسعود الدمشقي: «حديث سليمان بن كثير عن الزهري: حدثني من سمع جابرًا».

وقال النسائي بعد أن روى الحديث من طريق الحديث: «ما أعلم أحداً تابع الحديث من ثقات أصحاب الزهري على هذا الإسناد».

وقال الحافظ ابن حجر على هذا الحديث: «قوله عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر كذا يقول الحديث عن بن شهاب، قال النسائي: لا أعلم أحداً من ثقات أصحاب بن شهاب تابع الحديث على ذلك، ثم ساقه من طريق عبدالله بن المبارك عن معمر عن بن شهاب عن عبدالله بن ثعلبة، فذكر الحديث مختصراً وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحاق والطبراني من طريق عبد الرحمن بن إسحاق وعمرو بن الحارث كلهم عن بن شهاب عن عبدالله بن ثعلبة وعبد الله له رؤية فحديثه من حيث السباع مرسل وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابرًا وهو مما يقوى اختيار البخاري، فإن ابن شهاب صاحب الحديث فيحمل على أن الحديث عنده عن شيخين، ولا سيما أن في روایة عبد الرحمن بن

كعب ما ليس في رواية عبدالله بن ثعلبة وعلي بن شهاب فيه اختلاف آخر، رواه أسامة بن زيد الليبي عنه عن أنس أخرجه أبو داود والترمذى وأسامة سيء الحفظ وقد حكى الترمذى في العلل عن البخارى أن أسامة غلط في إسناده، وأخرجه البيهقى من طريق عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأنصارى عن بن شهاب، فقال عن عبدالرحمن بن كعب، عن أبيه وبين عبدالعزيز ضعيف، وقد أخطأ في قوله عن أبيه، وقد ذكر البخارى فيه اختلافاً آخر كما سيأتي بعد بابين^(١). ا.هـ.

وقال أيضاً: «قوله: وقال سليمان بن كثير... إلخ هو موصول في «الزهريات» للذهلي، وفي رواية سليمان المذكور إيهام شيخ الزهرى، وقد تقدم البحث فيه قبل بابين، قال الدارقطنى في «التبع»: اضطرب فيه الزهرى وأجيب بمنع الاضطراب؛ لأن الحاصل من الاختلاف فيه على الثقات أن الزهرى حمله عن شيخين، وأما إيهام سليمان لشيخ الزهرى، وحذف الأوزاعي له فلا يؤثر ذلك في رواية من سهابه؛ لأن الحجة ملن ضبط وزاد إذا كان ثقة لا سيما إذا كان حافظاً، وأما رواية أسامة وابن عبدالعزيز فلا تقدح في الرواية الصحيحة لضعفهما، وقد بينما أن البخارى صرخ بغلط أسامة فيه».

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه البخارى وأبو عيسى الترمذى فقد أخرجه وقال: «حسن صحيح».

حديث ثالث:

قال أبو عيسى في «العلل»: «ما جاء في الصلاة على القبر، وسألتُ محمدًا عن

(١) «فتح الباري» لابن حجر: (٣/٢١٠).

حدِيثُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ عُنْدَرِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حَيْبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ بَعْدَ مَا دُفِنَ». فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ. قَالَ مُحَمَّدُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ رَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ رَافِعٍ». وَأَمَّا سُلَيْمَانُ وَهُؤُلَاءِ فَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَهُمْ عَنْ حَمَادِ بْنِ رَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هُوَ حَدِيثُ حَسَنٍ».

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥٨) ومسلم (٩٥٦)، وأما حديث أنس فقد أخرجه مسلم (٩٥٥) من حديث عندر به، وحكم البخاري على كلا الوجهين بأنه حسن، ولعله يريد أن كلا الطريقين محفوظان، وهذا ما قاله البيهقي، فقال: وهو محفوظ من الوجهين جميماً.

وهذه المسائل قد نبه على بعضها الحافظ في كتبه الأخرى كـ«النكت على ابن الصلاح» أو كتبه العملية كـ«التلخيص الحبير» وغيرها في التفريق بين مذهب المحدثين ومذهب الفقهاء. أو مسألة توثيق المبتدع الداعية، فإنه في «التقريب» قد وثق جمعاً منهم؛ لأن الحفاظ قد وثقوهم.

وهذه الملحوظات التي ذكرت مقرونة بالأمثلة، إنما المقصود منها تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي.



الفصل الرابع

في بيان الحديث إذا تعددت طرقه، وهل يتقوى بها؟

مع ذكر دراسة عملية بين أحكام المتقدمين والمتاخرين فيها

القسم العلماء في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: إذا كان في الإسناد ضعف، وكانت له متابعات ضعيفة، فإنها لا تتقوى منها كثرة. وهذا مذهب أبي محمد ابن حزم.

القسم الثاني: القول بتقوية الحديث إذا تعددت طرقه، وإن كان متتكلماً فيها، ولكن بالتوسيع في ذلك، حتى إنهم قد يقوون الأحاديث المنكرة والواهية، وهو مذهب جمّع من المتأخرین.

قال ابن رجب: «ومن المتأخرین -أيضاً- من قال: مراد الترمذی في الحسن أن كلاً من الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن، وهي سلامنة الإسناد من المتهם، وسلامته من الشذوذ، وتعدد طرقه، ولو كانت واهية، موجب لحسن الحديث عنده، وهذا بعيد جدًا، وكلام الترمذی إنما يدل على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة. وتسمية الحديث الواهي التي تعددت طرقة حسناً لا أعلم وقع في كلام الترمذی في شيء من أحاديث كتابه»^(١).

وقال المعلمی: «وعندما أقارن كلام المتأخرین أجد أن غالب تحسيناتهم ضعافاً». ا.ه بتصرف.

القسم الثالث: تقوية الحديث الضعيف إذا تعددت طرقة وتبaint خارج

(١) «شرح علل الترمذی»: (٦١١/٢).

طرقه، ولم تكن واهية، ولا منكرة أو معلولة، وكان متن هذا الحديث مستقيماً لا يخالف نصوص الشريعة فهنا يتقوى الخبر، وهو مذهب المتقدمين كما سبق النقل عنهم^(١) وإليك بعض النقول زيادة على ما تقدم من أقوالهم:

قال ابن رجب في شرح الحديث الثاني والثلاثين من «جامع العلوم»: «وقد ذكر الشيخ^(٢) - رحمه الله تعالى - أنَّ بعض طرقه تُقْوَى ببعضٍ، وهو كما قال. وقد قال البيهقي في بعض أحاديث كثير بن عبد الله المزني: «إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعفٌ قويٌّ»^(٣).

وقال الشافعي في المرسل: «إنه إذا أُسند من وجه آخر، أو أرسله من يأخذ العلم عن غير من يأخذ عنه المرسل الأوَّل، فإنَّه يُقبل»^(٤).

وقال الجُوزجاني: «إذا كان الحديث المسندُ من رجلٍ غير مقنع - يعني: لا يقنع برواياته - وشدَّ أركانه المراضيُّ بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استعمل، واكتُفي به، وهذا إذا لم يعارض بالمسند الذي هو أقوى منه».

وقد استدلَ الإمام أحمد بهذا الحديث، وقال: قال النبي^{صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٥).

وقال أبو عمرو بن الصلاح: «هذا الحديث أسنده الدارقطنيُّ من وجوهه،

(١) قلتُ: وما نقلتُ عن خلاف هذا من «القول أن الخبر لا يتقوى بعده طرقه» فهو غير صحيح.

(٢) يعني التنوبي.

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي: (٦/٦٥).

(٤) «الرسالة»: (١٢٦٧، ١٢٦٦).

(٥) أحمد (٢٨٦٥)، وأبي ماجة (٢٣٤١).

ومجموعها يقوّي الحديث ويحسنه، وقد تقبّله جماهير أهل العلم، واحتُجّوا به، وقولُ أبي داود: إِنَّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَدْوِرُ الْفَقِهُ عَلَيْهَا يُشْعُرُ بِكُونِهِ غَيْرَ ضَعِيفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

قلتُ: وقال ابن المديني عن حديث حسين بن علي الجعفي به... ثم قال: «هو حديث صالح ليس مما يسقط وليس مما يتحجّب به وقد روى عن رسول الله ﷺ تثبيت هذا الحديث»^(٢).

والشاهد من هذا قوله: «تثبيت هذا الحديث» يعني جاء ما يشهد له فثبت الخبر بذلك.

وقال الإمام علي بن المديني: «لا أعلم أحداً رواه عن الصّيّبي بن معبد غير أبي وائل وما حسّن الحديث أن مسروقاً سأله الصّيّبي بن معبد عن هذا الحديث... ثم قال: وهو عندي حديث صحيح، ثم قال: حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب أمر الصّيّبي أن يذبح شاة ثم قال: فهذا مما يقوّي حديث الصّيّبي لأن إبراهيم من الفقهاء»^(٣).

قلتُ: في كلام عليّ ابن المديني أمران:
الأول: تحسين الحديث.

والثاني: تقوية الحديث.

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب شرح «الحديث الثاني والثلاثون...».

(٢) «مسند الفاروق» لابن كثير: (٢٨٨ / ١).

(٣) «مسند الفاروق»: (١ / ٣٠٣).

أما الأول: فلكون مسروق سأل الصبي عن الحديث، فيكون هنالك شخصان رويا هذا الحديث عن الصبي وهم أبو وائل ومسروق، فهذا مما حسن الحديث عنده.

وأما الثاني: فلكون هذا الخبر جاء من وجه آخر، فزاد الخبر قوة، وخاصة لكونه عن إبراهيم النخعي وهو من الفقهاء المشاهير، فهذه قوة أخرى للخبر.
وقال الترمذى في «العلل الصغير» في تعريف الحديث الحسن: «كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا ويروى من غير وجه نَحْوَ ذَاكَ فَهُوَ عندَنَا حَدِيثَ حَسْنٍ».

فترى عند حكمهم على الراوى المضعف فإنهما كثيراً ما يقولون: يكتب حدثه، أو يُعتبر بحديثه، أي: يتقوى بغيره، إذا وجد ما يقويه.
وفي أحيان أخرى يقولون: لا يكتب حدثه، أو لا يعتبر به، ويعنون بذلك أنه لا يتقوى بغيره؛ وذلك لضعفه الشديد.

وإذا هذا يذهب البخاري ومسلم والدليل على ذلك أنها قد خرجا جمع من الرواة ليسوا على شرطهم، وإنما خرجنوا لهم في الشواهد والتابعات، من أجل تقوية ما أوردوه في الباب.



أمثلة عملية

الحديث الأول: حديث «لَا وُضُوءٌ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

هذا الحديث جاء عن جع من الصحابة رضي الله عنه، وطريقه كلها ضعيفة من حيث أحادتها، ويقاد يتحقق على هذا، ولكن هل تقوى باجتماع طرقها، أم لا؟ وإليك طرقة: رواه يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «لَا صلاة لمن لَا وُضُوءٌ لَهُ، وَلَا وُضُوءٌ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»، أخرجه أحمد (٩٤١٨): حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن موسى يعني المخزومي، عن يعقوب بن سلمة به^(١).

قال الترمذى: «فَسَأَلَتْ حَمْدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَخْزُومِيُّ لَا بَأْسَ بِهِ مَقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَلْمَةَ مَدْنِي لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا يَعْرِفُ لِأَبِيهِ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي هَرِيرَةَ»^(٢).

قلت: فأعمل البخاري الحديث من جهتين:

الأولى: عدم سماع يعقوب من أبيه.

الثانية: عدم سماع أبيه من أبي هريرة، وزد عليهما ضعف يعقوب بن سلمة.
وعليه فهذا حديث منقطع، وفيه من هو ضعيف.

(١) وأخرجه أبو داود (١٠١)، والترمذى في «العلل الكبير» (ص ٣٢ - ح ١٧)، وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩).

(٢) ينظر: «العلل الكبير»: (ص ٣٢).

«التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٧٦)، قال أبو عبدالله البخاري: «وَلَا يَعْرِفُ لِسَلْمَةَ سَمَاعٌ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا لِيَعْقُوبَ مِنْ أَبِيهِ».

وجاء من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أخيه عبدالله بن سعيد، عن أبيه سعد بن سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا سهم في الإسلام لمن لا صلاة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له»، أخرجه البزار (١٥/١٧٦) (٨٥٣٩)، قال: حديثنا الحارث بن الخضر، قال: حديثنا سعد بن سعيد به.

قال البزار: «وهذه الأحاديث التي رواها عبدالله بن سعيد لا نعلم أحداً تابعه على روايته عن المقبري، ولا يحفظ، عن أبي هريرة من غير هذا الوجه إلا حديثين منها ذكرناهما فأعدناهما عن عبدالله بن سعيد، عن أبيه لعزه مخرجها»^(١).

وجاء من طريق أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثیر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه «ما توضأ من لم يذكر اسم الله». أخرجه الدارقطني في سننه (١١٩/٢٢٢)، قال: حديثنا ابن صاعد، نا محمود بن محمد أبو يزيد الظفري، نا أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبي كثیر به.

قال البيهقي في «سننه الكبرى» (١/٧٣): «وهذا الحديث لا يعرف من حيث يحيى بن أبي كثیر، عن أبي سلمة إلا من هذا الوجه، وكان أيوب بن النجار، يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثیر، إلا حديثاً واحداً، وهو حديث التقى آدم، وموسى، ذكره يحيى بن معين، فيما رواه عنه ابن أبي مرريم، فكان حديثه هذا منقطعاً، والله أعلم». ا.هـ.

قلتُ: ومحمود بن محمد الظفري^(٢): قال عنه الدارقطني: «لم يكن بالقوى»^(٢)،

(١) ينظر: «مستند البزار»: (١٥/١٧٧-٨٥٤٦).

(٢) «العلل»: (٥/٦٩).

وقال: «فيه نظر»^(١).

وجاء من طريق محمد بن أبىان عن أبىوب بْن عائذ الطائى، عن مجاهد، عن أبى هريرة مرفوعاً ولفظه: «من توضأ وذكر اسم الله تطهر جسده كله، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يتطهر إلا موضع الوضوء». أخرجه الدارقطنى في «سننه» (١٢٤- ح ٢٣٢)، قال: حدثنا محمد بن خلدون، نا أبو بكر محمد بن عبد الملك الزهيرى، نا مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبى بردة، نا محمد بن أبىان به.

وضعفه البيهقى في «سننه الكبرى» (١٧٤- ح ١٩٩).

وجاء من طريق عمرو بن أبى سلمة قال: حدثنا إبراهيم بن محمد البصري، عن علي بن ثابت، عن محمد بن سيرين، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «يا أبا هريرة، إذا توضأت فقل: بسم الله، والحمد لله؛ فإن حفظتك لاستريح تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء»، أخرجه الطبرانى في «المعجم الصغير» (١٩٦)، قال: حدثنا أحمد بن مسعود الزنبى أبو بكر، بمصر، حدثنا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم البرقى، حدثنا عمرو، به.

ثم قال الطبرانى: «لم يروه عن علي بن ثابت أخوه ابن أخي عزرة بن ثابت إلا إبراهيم بن محمد تفرد به عمرو بن أبى سلمة».

وقال ابن حجر: «منكر»^(٢).

(١) «المغني في الضعفاء»: (٢/٦٤٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٤/٧٩)، و«لسان الميزان»: (٨/٩).

(٢) «لسان الميزان»: (١/٣٤٥).

و جاء من طريق حماد بن عمرو عن الفضيل بن غالب عن مسلمة بن عمرو في نسخة مسلمة عن عمر بن سليمان عن مكحول الشامي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله، فإن حفظتك لاستريح تكتب لك حسنات حتى تفرغ من ذلك الوضوء»، أخرجه بسنده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٨٦/٣) ثم قال: «هذا حديث ليس له أصل، وفي إسناده جماعة مجاهيل لا يعرفون أصلًا، ولا نشك أنه من وضع بعض القصاصين أو الجهال، وقد خلط الذي وضعه في الإسناد، ومن المعروفين في إسناده حماد بن عمرو، قال يحيى: كان يكذب ويضع الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث وضعاً على الثقات، لا يحمل كتب حديثه إلا على وجه التعجب».

ورواه ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، أخرجه أحمد (١١٣٧٠) حيث قال: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثني كثير بن زيد الليثي، قال: حدثني ربيع بن عبد الرحمن به^(١)، وأخرجه أحمد (١١٣٧١) عن أبي أحمد^(٢)، قال: حدثنا كثير بن زيد به.

قلت: أنت بعض النقول عن الإمام أحمد ظاهرها أنه يصحح هذا الخبر واستدل بها بعضهم، وال الصحيح أنه لا يصححه، والدليل على ذلك: ما جاء عن أحمد بن محمد بن هانئ أنه قال: «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل:

(١) وأخرجه «سنن الدارمي» (٧١٨)، وفي «مسند عبد بن حميد» (٩١٠)، والترمذى في «العلل» (ص ٣٣ - ح ١٨)، وابن ماجه (٣٩٧).

(٢) أبو أحمد هو: محمد بن عبدالله الزبيري.

التسمية في الوضوء؛ فقال: أحسن شيء فيه حديث ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري، قلت: ف الحديث حديث عبد الرحمن بن حرملاة؟ قال: لا يثبت^(١).

وجاء عن ابن عدي أنه قال: «حدثنا أحمد بن حفص السعدي قال: سئل أحمد بن حنبل يعني، وهو حاضر عن التسمية في الوضوء؟ فقال: «لا أعلم حديثاً يثبت أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح وربيح رجل ليس بمعروف»^(٢). قلت: فقوله: «لا أعلم حديثاً يثبت أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح»، ثم أعلمه بقوله: «وربيح رجل ليس بمعروف»؛ فهذه علة، وكأنه يقول هذا أقوى حديث لو أنه سلم من ربيح.

ونقل ابن الجوزي عن المروزي أنه قال: «لم يصححه أحد»، وقال: ربيح ليس بالمعروف وليس الخبر بصحيح^(٣).

قلت: ونقل المروзи عن الإمام أحمد يفيد تضليله للأحاديث في هذا الباب، ومنها حديث ربيح كما تقدم، وكما سيأتي في آخر هذا الفصل في سؤالات أبي داود وأبي زرعة الدمشقي ما يُفيد ذلك.

وقال الترمذى: «قال محمد -أي البخارى-: ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد منكر الحديث»^(٤).

(١) ينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلى: (١٧٧/١).

(٢) ينظر: «الكامل» لابن عدي: (٤/١١٠).

(٣) ينظر: «العلل المتنائية» لابن الجوزي: (١/٣٣٨).

(٤) ينظر: «العلل الكبير»: (ص ٣٣).

وقال ابن عدي: «ولا أعلم يروي هذا الحديث عن ربيح غير كثير بن زيد، ولا عن كثير غير زيد بن الحباب»^(١).

قلتُ: تابع كثيرُ بن زيدَ محمدَ بن عبد الله الزبيري أباً أَحْمَدَ كما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤)، وابن ماجه (٣٩٧)، وأبو عامر العقدي عند الدارمي (٧٥٢)، وابن ماجه (٣٩٧).

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث عن لا يثبت عن رسول الله ﷺ، ونقل كلام المروذى عن الإمام أحمد المتقدم»^(٢).

ورواه رياح بن عبد الرحمن بن حويطب يقول: «حدثني جدتي^(٣) أنها سمعت أباها^(٤) يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى...»^(٥)، أخرجه أَحْمَدَ (٢٧١٤٦)، قال: «حدثنا يونس، حدثنا أبو معشر، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال المري^(٦)، عن رياح بن عبد الرحمن بن حويطب به».

(١) ينظر: «الكامل له»: (٤/١١٠).

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي: (١/٣٣٨).

(٣) أسماء بنت سعيد بن زيد تفرد بالرواية عنها حفيدها. ينظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٦٠٤).

(٤) اسمه «سعيد بن زيد هاشم» قاله أبو حاتم.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في عدة مواضع من «مسنده» منها (١٦٦٥١، ٢٣٢٣٦، ٢٧١٤٥، ٢٧١٤٧)، وأخرجه الترمذى في «العلل الكبير» (ص ٣١ - ح ١٦). وأخرجه ابن ماجه (٣٩٨).

(٦) قال البيهقي: «أبو ثفال المري يقول: اسمه ثماة بن وايل. وقيل: ثماة بن حصين. وجدة رياح هي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل».

ينظر: «السنن الكبرى» (١/٧٢)، رقم الحديث (١٩٤)، و«علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/٥٩٥)، و«سنن الدارقطنى» (١/١٢٢)، (ج ٢٢٥).

قال أحمد بن محمد بن هانئ: «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: التسمية في الوضوء فقال: أحسن شيء فيه حديث رُبِيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قلت: ف الحديث حدث عبد الرحمن بن حرملة؟ قال: لا يثبت».

وقال آدم بن موسى: «سمعت البخاري يقول: أبو ثفال المري عن رياح بن عبد الرحمن في حديثه نظر»^(١).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في «العلل»: «وسمعت أبي وأبا زرعة وذكرت لها حديثاً رواه عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال؛ قال: سمعت رياح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب؛ قال: أخبرتني جدتي، عن أبيها... الحديث؛ فقاًلا: «ليس عندنا بذلك الصحيح؛ أبو ثفال»^(٢) مجاهول،

(١) ينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (١/١٧٧).

(٢) وسئل الدارقطني في «علله» (٤/٤٣٣) (ح ٦٧٨) عن حديث ابنة سعيد بن زيد، عن أبيها، عن النبي ﷺ: «لا صلة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله»؛ فقال: «هو حديث يرويه أبو ثفال المري، واختلف عنه؛ فرواه عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، عن أبي ثفال، واختلف عنه؛ فقال وهب، وبشر بن المفضل، وابن أبي فديك، وسلیمان بن بلال، عن أبي ثفال، عن رياح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها، عن النبي ﷺ. وأبواها هو سعيد بن زيد. وخالفهم حفص بن ميسرة، وأبوا عشر نجح، وإسحاق بن حازم، فرووه عن أبي حرملة، عن أبي ثفال، عن رياح، عن جدته، أنها سمعت رسول الله ﷺ، ولم يذكروا أباهما في الإسناد.

ورباج مجهول»^(١).

وقال ابن حبان في «الثقة» (١٥٨/٨): «روى عنه عبد الرحمن بن حرملة والدراوري وأهل المدينة ولكن في القلب من هذا الحديث؛ لأنَّه قد اختلف على أبي ثفال فيه، قال حماد بن سلمة عن صدقة، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب، أنَّ النبي ﷺ وابنه سعيد بن زيد ليس بدرري من اسمها هذا قد ذكرت طريق هذا الخبر باختلافه في كتاب الاجتماع والاختلاف».

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث عن لا يثبت عن رسول الله ﷺ»^(٢).

وقال ابن القطان الفاسي: في بيان الوهم والإيمام (٣١٣/٣): «وإن كان

= ورواه يزيد بن عياض بن جعدية، والحسن بن أبي جعفر الجفري، وعبد الله بن جعفر بن نجيح المدنى، عن أبي ثفال، عن رباح، عن جدته، عن أبيها سعيد بن زيد، كقول وهيب ومن تابعه، عن أبي حرملة.

ورواه الدراوري، عن أبي ثفال، عن رباح، عن ابن ثوبان مرسلاً، عن النبي ﷺ.
ورواه حماد بن سلمة، عن صدقة مولى آل الزبير، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب مرسلاً، عن النبي ﷺ.

والصحيح قول وهيب، وبشر بن المفضل، ومن تابعهما.
قرئ على عبد الله بن محمد البغوي، وأنا أسمع حدثكم سعيد بن سعيد، حدثنا حفص، عن أبي حرملة، عن أبي ثفال، أنه قال: سمعت رباح بن عبد الرحمن بن حويطب، يقول: حدثني جدي، أنها سمعت رسول الله ﷺ. الحديث». ا.هـ.

(١) ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (١/٥٩٤ - ١٢٩).

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي: (١/٣٣٨).

(٣) يقصد عبد الحق الإشبيلي.

اعتمد قول البخاري: «إنه أحسن شيء في هذا الباب»؛ فقد يوهم فيه أنه حسن، وليس كذلك، وما هو إلا ضعيف جدًا، وإنما معنى كلام البخاري: «إنه أحسن ما في الباب على علته».

جاء عبد الرزاق، نا معمراً، عن ثابت، وقنادة، عن أنس، قال: نظر أصحاب رسول الله ﷺ وفيه أن النبي ﷺ قال: «توضئوا باسم الله»، فرأيت الماء يفور من بين أصابعه، الحديث. أخرجه أحمد (١٢٦٩٤)، والنسائي في «المجتبى» (٧٨)، وابن خزيمة (١٤٤)، والدارقطني في «سننه» (٢٢١) وغيرهم كلهم من طريق عبد الرزاق به. قلتُ: هذا الإسناد رواته من الأئمة الثقات، ومتى أخرجه الشیخان وغيرهما، دون زيادة «التسمية»؛ وقد صلح الحديث مع زيادة «التسمية» جمع من المؤخرین دون النظر في العلة الخفية فيه، حتى قال الإمام البیهقی: «وهذا الحديث أصح ما رواه في التسمية»^(١).

فتأمل العلة الخفية بعد سبر طرق هذا الحديث:

الأول: طريق قنادة:

روى هذا الحديث عن قنادة جماعة من أصحابه وهم:

شعبة^(٢)، وهمام بن يحيى^(٣)، وسعيد بن أبي عربة^(٤)، وهشام الدستوائي^(٥)

(١) «السنن الصغرى»: (٤٤ / ١).

(٢) «مسند أبي يعلى»: (٣١٧٢).

(٣) أحمد (١٤٠٨١)، وأبو يعلى (٢٨٩٥)، وابن حبان (٦٥٤٧) وغيرهم.

(٤) أحمد (١٢٧٤٢) البخاري (٣٥٧٢) ومسلم (٢٢٧٩)، والبزار (٧٠٨٣).

(٥) مسلم (٢٢٧٩).

أربعتهم عن قتادة، دون زيادة «التسمية».

والثاني: طريق ثابت:

وكذلك روى هذا الحديث عن ثابت جماعة من أصحابه وهم:

حمد بن زيد^(١)، وحماد بن سلمة^(٢)، وسليمان بن المغيرة^(٣) ثلاثة، عن ثابت^(٤)، دون زيادة «التسمية».

ورواه معمر عن ثابت وقتادة وفيه زيادة التسمية؛ فخالف معمر أصحاب ثابت وقتادة وتفرد عنهما بهذه الزيادة، ولا سيما أن معمرا روايته عن أهل العراق قد تكلم فيها، كما جاء عن ابن أبي خيثمة أنه قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهرى وابن طاوس، فإن حدثه عنهما مستقييم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً.

(١) أحمد (١٢٤٩٧)، البخاري (٢٠٠)، ومسلم (٢٢٧٩)، وابن سعد (١/١٧٨).

(٢) أحمد (١٢٧٩٤).

(٣) أحمد (١٢٤١٢، و١٢٤١٣، و١٢٧٢٧).

(٤) ورواه عبيد الله بن عمر عن ثابت كما أخرجه البزار في «مسند» (٦٩٩٨) فقال: «حدثنا محمد بن إسحاق البخاري، حدثنا أبوبن سليمان بن بلال، عن أبي بكر بن أبي أوصى، عن سليمان بن بلال، عن عبيد الله بن عمر، عن ثابت، عن أنس، قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فلأي إباناء من ماء يسير يجعل الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ».

ورواه محمد بن ثابت عن أبيه ثابت به كما في أمالى ابن سمعون الوااعظ (٢٧٩) قال: حدثنا أبو بكر محمد بن يونس المقرىء، حدثنا جعفر بن شاكر، حدثنا الخليل بن زكريا، حدثنا محمد بن ثابت، حدثني أبي ثابت البناني به.

وقال ابن معين أيضاً: وحديث عمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام.

قلتُ: وهذه من أوهام عمر التي حدث بها عن أهل البصرة وخاصة عن ثابت وقتادة، وإن كان له بعض الأحاديث عن ثابت مستقيمة ذكرتها في ترجمة عمر في غير هذا الموضع.

قلتُ: وقد تابع قتادة وثبتت؛ الحسن البصري^(١) وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة^(٢)، وحميد الطويل^(٣) ثلاثتهم عن أنس^(٤)، دون زيادة التسمية. بل وله شاهد من حديث جابر^(٥)، والبراء^(٦)، وابن مسعود^(٧)، دون زيادة «التسمية».

ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، وحميد، ويونس، عن الحسن، وأخبرني رجل من ولد أبي بكرة، قال: سمعت أنس بن مالك مرفوعاً به. أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٨٩٨)، وقال: حدثنا أحمد بن خالد

(١) البخاري (٣٥٧٤).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٣٢)، وأحمد (١٢٣٤٨)، والبخاري (١٦٩)، و(٣٥٧٣)، ومسلم (٢٢٧٩)، والترمذى (٣٦٣١)، والنسائي (٧٦) وغيرهم.

(٣) البخاري (١٩٥ و ٣٥٧٥).

(٤) البخاري (٣٥٧٣).

(٥) البخاري (٣٥٧٦)، وغيره.

(٦) البخاري (٣٥٧٧)، وغيره.

(٧) البخاري (٣٥٧٩)، وغيره.

بن يزيد الفارسي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد التيمي، قال: حدثنا حماد بن سلمة به.

ورواه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه...». الحديث.

أخرجه^(١) ابن ماجه (٤٠٠) قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا ابن أبي فديك، عن عبد المهيمن وقال أبو الحسن بن سلمة، حدثنا أبو حاتم قال: حدثنا عيسى - عيسى - بن مرحوم العطار قال: حدثنا عبد المهيمن بن عباس فذكر نحوه.

قال الحاكم في «المستدرك» (٤٠٢/١): «لم يخرج هذا الحديث على شرطهما، فإنما لم يخرج عبد المهيمن».

قلت: ولذا سكت الحاكم ولم يصححه.

وقال البيهقي: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار، ثنا الحسن بن علي بن بحر البري، ثنا أبي قال: حدثني عبد المهيمن فذكره، وعبد المهيمن ضعيف لا يحتاج برواياته وروي فيه، عن عائشة مرفوعاً وإسناده ضعيف»^(٢).

(١) وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٨٢)، و«المعجم الكبير» (٥٦٩٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٢٩/٢).

(٢) ينظر: «السنن الكبرى»: (٢/٥٢٩) (ح ٣٩٦٧)، «السنن الصغير»: (١/٤٤).

قلت: أما «عبدالمهيم»^(١); فقد اتفقوا على ضعفه، قال: ابن معين «ضعيف»^(٢).
وقال البخاري في «الأوسط»: «صاحب مناكير»، وقال في «الكبير»: «منكر
الحديث»^(٣).

وكذا قال أبو حاتم^(٤)، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: «ضعيف الحديث»^(٥).
وقال الترمذى (٢٠١٢): «وقد تكلم بعض أهل العلم في عبدالمهيم بن
عباس بن سهل وضعفه من قبل حفظه»، وقال النسائي: «متروك الحديث»^(٦).
وقال البيهقى في «معرفة السنن» (٣٧٢١): «وعبدالمهيم هذا غير قوى في
الحديث».

وقال ابن حبان في «المجر وحين» (١٤٩/٢): «ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا
يتبع عليها من كثرة وهمه فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به».
وقال أبو نعيم في «الضعفاء»: «عبدالمهيم بن عباس بن سهل عن آبائه
أحاديث منكرة لا شيء وكذلك»^(٧).

وقال ابن عدي في «الكامل» (٤٦/٧): «وعبدالمهيم هذا له قدر عشرة
أحاديث أو أقل».

(١) «الضعفاء والمترونون» لابن الجوزي: (٢١٩٣) (١٥٤) / (٢).

(٢) ينظر: «الضعفاء»: (٣/١١٤) (١٠٨٨).

(٣) «الأوسط»: (٢/٢٥٤) (٢٥٦)، و«التاريخ الكبير»: (٦/١٣٧) (١٩٤٧).

(٤) «الجرح والتعديل»: (٦/٦٨).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٦/٦٨).

(٦) «الضعفاء والمترونون» للنسائي: (ص ٧٠) (٣٨٦).

(٧) «الضعفاء» لأبي نعيم: (ص ١٠٧) (١٣٨).

قلتُ: وقد ذكر الطبراني زيادة على ما ذكره في «المعجم الكبير».

وهذا الحديث لم ينفرد به عبدالمهيمن، بل تابعه أخوه أبي بن عباس عليه كما جاء في «المعجم الكبير» للطبراني (١٢١ / ٥٦٩٩). قال: حدثنا عبد الرحمن بن معاوية العتبى المصرى، ثنا عبد الله بن محمد بن المنكدرى، ثنا ابن أبي فديك، عن أبي بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده. الحديث.

قال ابن معين: «ابنا العباس: أبي وعبدالمهيمن ضعيفان»^(١)، وقال أحمد: «منكر الحديث»^(٢). وقال النسائي: «ليس بالقوى»^(٣).

وقال العقili: «ولأبي أحاديث لا يتابع منها على شيء»^(٤).

وقال ابن عدي: «ولأبي هذا غير ما ذكرت من الحديث يسير، وهو يكتب حديثه، وهو فرد المتون والأسانيد»^(٥). قلتُ: وضعفه الدارقطنى^(٦).

وقال ابن القطان الفاسى في «بيان الوهم» (٥١٢ / ٥): «ولأبي هذا يضعف، لأنه يغرب في الأسانيد والمتون».

قال فيه ابن معين، والساجى: «ضعيف»، وقال العقili: «لا يتابع».

(١) «الضعفاء الكبير»: (١٦ / ١).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (١ / ٧٨).

(٣) «الضعفاء الكبير»: (١٦ / ١).

(٤) «الضعفاء الكبير»: (١٦ / ١).

(٥) «الكامل»: (٢ / ١٢٨).

(٦) «الإلزمات والتتبع» للدارقطنى: (ص ٢٠٣) (٧٣).

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٣٨٩): «أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنباري المدنى، ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: «ليس بالقوى»، قلت له: عند البخارى حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ كما قدمناه في الفصل الذى قبله في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس وروى له الترمذى وبين ماجة». قلت: والراجح أنه ضعيف الحديث، ويكتب حديثه اعتباراً، وكذا في التابعات، وهو أخف ضعفاً من أخيه عبدالمهيمن.

وعليه فإن هذا الحديث لا يصح لضعف عبدالمهيمن، وضعف التابعة أيضاً من أخيه.

ورواه عيسى بن سبرة، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ خرج في ساعة لا صلاة فيها إلى المسجد -فذكر الحديث وفيه- قوله ﷺ: «إنه لا صلاة إلا بوضوء، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». آخر جه الطبراني في «الأوسط» (١١١٥) قال: حدثنا أحمد، قال: نا أبو جعفر، قال: نا يحيى بن يزيد بن عبدالله بن أنيس، قال: حدثني عيسى بن سبرة به^(١).

(١) وأخرجه الدو لا بي في «الكتن» (١٠٤/٢١٥)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثان» (٨٧٣).

قال ابن حجر: «عيسى بن سبرة وأبوه وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة لم أر فيها تغريجاً ولا تعديلاً»، ثم قال الحافظ: «ووجد عيسى سماه ابن السكن فقال حيان مولى قريش، وساق هذا الحديث». ينظر: «موافقة الخبر الخبر في تحرير أحاديث المختصر»: (٢/٧٩).

وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/١٦٣) في ترجمة (٦٧٦): «يحيى بن عبدالله بن يزيد بن أنيس وذكره ضمن شيوخه».

وقال الطبراني (١١١٥): «لا يروى هذا الحديث عن ابن سبرة إلا بهذا الإسناد».

ورواه حارثة بن محمد، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ إذا بدأ الوضوء سمي».

آخرجه البزار في «مسنده» (٣٠٧): حدثنا إبراهيم بن زياد الصائغ، قال: حدثنا أبو داود الحفري، قال: حدثنا سفيان، عن حارثة، به.

وآخرجه الدارقطني في «سننه» (١٢١/١) (ح ٢٢٤) حيث قال: حدثنا عثمان بن أحمد الدقاد، نا محمد بن عبيدة الله بن المنادي، نا أبو بدر، نا حارثة بن محمد، ونا أحمد بن علي بن العلاء، نا أبو عبيدة بن أبي السفر، نا أبو غسان، نا جعفر الأحمر عن حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها أنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا مس طهوره يسمى الله». وقال أبو بدر: «كان يقوم إلى الوضوء فيسمى الله ثم يفرغ الماء على يديه».

قال البزار: «وحارثة بن محمد لين الحديث»^(١).

= وينظر: «معرفة الصحابة» لابن منده (ص ٨٩٠)، وساق حديث التسمية. وكذا في «أسد الغابة»: (٦/١٣٠) (٥٩٤١)، وقال: «أبو سبرة الجهي يعد في أهل المدينة، حديثه عند أولاده» وساق حديث التسمية، وكذلك ابن حجر في «الإصابة» (٢/١٢٧): «ونقل عن ابن السكن أنه أخرجه من طريق عبدالله بن محمد بن علي بن التميمي. عن يحيى بن عبدالله بن أنيس، عن عيسى بن سبرة بن حيان مولى قريش، عن أبيه عن جده به. ثم قال: «ولم أره سمي إلا في رواية ابن السكن هذه».

(١) ينظر: «مسند البزار»: (١٨/٢٦١).

قلتُ: وقد ضعفه جُمهور أهل الحديث؛ فهو ليس من يُحتاج بحديثه^(١).
ورواه يحيى بن هاشم السمسار، قال: حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله؛ فإنه يطهر جسده كله، وإن لم يذكر اسم الله في طهوره لم يطهر منه إلا ما مر عليه الماء...». الحديث.

آخرجه الدارقطني في «سننه» (١٢٤/١) (ح ٢٣١) قال: حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي الشوك، نا الحسن بن مكرم، نا يحيى بن هاشم، [ح] وثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، نا محمد بن غالب، وثنا عثمان بن أحمد الدقاق، نا إسحاق بن إبراهيم بن سنين، قالا: نا يحيى بن هاشم به.
ثم قال الدارقطني: «يحيى بن هشام ضعيف».

وقال البيهقي: «وهذا ضعيف لا أعلم رواه عن الأعمش، غير يحيى بن هاشم، ويحيى بن هاشم متروك الحديث»^(٢).

قلتُ: وقد ضعفه أهل الحديث، ولخص حاله ابن عدي في «الكامل» (١٢٤/٩) حيث قال: «أَوْلَيَّ حَيْنَى بْنُ هَاشِمٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَزْرَةَ وَالْأَعْمَشِ وَالثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ عَيْرٍ مَا ذَكَرَ، وَهُوَ يَرَوِي أَيْضًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَأَبِي حَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ بِالْمَنَاكِيرِ يَقْصُّهُمْ عَلَيْهِمْ، وَيَسْرُقُ حَدِيثَ النَّقَاتِ، وَهُوَ مُتَهَمٌ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ هُؤُلَاءِ وَعَامَّةَ حَدِيثِهِ عَنْ هُؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ مَنَاكِيرٌ وَمَوْضُوعَاتٌ وَمَسْرُوقَاتٌ، وَهُوَ فِي عِدَادِ مَنْ يَقْصُّ الْحَدِيثَ».

(١) ينظر: «أقوال الأئمة في تهذيب الكمال»: (٥/٣١٤).

(٢) ينظر: «ال السنن الكبرى»: (١/٧٣) (ح ١٩٨).

وعليه فسقط الاعتبار بحديثه.

ورواه عبدالله بن حكيم أبو بكر الراهنري، عن عاصم بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لجسده»، قال: «ومن توضأ ولم يذكر اسم الله على وضوئه كان طهوراً لأعضائه». أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٢٥/١)، قال:

(٢٣٣) - حدثنا أحمد بن زيد، ثنا محمد بن غالب، ثنا هشام بن بهرام، ثنا عبدالله بن حكيم، عن عاصم بن محمد به.

قال البيهقي: «وهذا أيضاً ضعيف، أبو بكر الراهنري غير ثقة عند أهل العلم بال الحديث»^(١).

قلت: فسقط الاعتبار بحديثه.

ورواه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا علي! إذا توضأت فقل: بسم الله، اللهم إني أسألك تمام الوضوء، وتمام الصلاة، وتمام رضوانك، وتمام مغفرتك، فهذا زكاة الوضوء».

خرج في «مسند الحارث ابن أبيأسامة» (٢١٥/١) (٧٨) حيث قال: حدثنا عبد الرحيم بن واقد، ثنا حماد بن عمرو، ثنا السري بن خالد بن شداد، عن جعفر بن محمد، به.

قال أبو العباس البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣٢٨/١): «هذا طرف من حديث طوبيل يأتي بتهامه في كتاب الوصايا، وهو حديث ضعيف، السري وحماد وعبد الرحيم ضعفاء».

(١) يُنظر: «السنن الكبرى»: (١١/٧٤) (ح ١٩٩).

وقال أيضاً (٤١٣/٣): «هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، السري وحاد عبد الرحيم ضعفاء، وقد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب الطهارة في باب التسمية».

وقال ابن حجر: «هذا حديث ضعيف جداً»^(١).

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه ابن حجر.

ورواه عيسى بن عبد الله، عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه». أخرجه ابن عدي في «الكامل» حيث قال: حدثنا محمد بن علي بن مهدي العطار، حدثنا الحسن بن محمد بن أبي عاصم، حدثنا عيسى بن عبد الله، به.

ثم قال ابن عدي: «وبهذا الإسناد أحاديث حدثنا ابن مهدي ليست بمستقيمة»^(٢).

ورواه المنذر بن زياد قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن أبي نصرة، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بي، ولا يؤمن بي حتى يحب الأنصار، ولا صلاة إلا بوضوء، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» حيث قال: حدثنا عبد الله بن أبي سفيان، حدثنا عبد الله بن محمد الهاشمي، حدثنا المنذر بن زياد، به.

ثم قال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد غير محفوظ ولم أر إلا من رواية المنذر بن زياد»^(٣).

(١) في «المطالب العالية»: (٢٥٢/٢).

(٢) ينظر «الكامل»: (٦/٤٢٤).

(٣) ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٨/٩٥).

ورى محمد بن إسحاق الثقفي، عن قتيبة، عن رشدين، عن أبي بكر الأنصاري، عن سبرة، عن أمها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر الله ﷺ، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار». أخرجها أبو موسى^(١)، وقال: «أم سبرة، في إسناد حديثها نظر».

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٤٠٠/٨) من طريق المستغفري: «وقال: في إسناد حديثها نظر».

فهذه اثنا عشر حديثاً مروية عن اثنى عشر صحابياً في التسمية في الوضوء ضعفها المتقدمون جميعها، وكل ما لحقها في الباب.

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: «سألت أبي عبدالله عن التسمية في الوضوء فقال: لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه»، وقال أيضاً: «ليس إسناده بقوى»^(٢). وجاء في «سؤالات أبي دواد» قال أحمد: «وليس فيه إسناد»^(٣).

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاریخه» (ص ٦٣١): «قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: فما وجه قوله: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه؟ قال: فيه أحاديث ليست بذلك، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٤). فلا أوجب عليه، وهذا التزيل، ولم تثبت سنة».

(١) ينظر: «أسد الغابة» (٦/٣٣٧) (٧٤٥٥).

(٢) «سؤالات ابن هانئ»: (ص ٣).

(٣) (ص ٦).

(٤) سورة المائدة، الآية (٦).

وذكر الترمذى أيضاً هذا الحديث فى كتابه «العلل الكبير» وفى «الجامع»، وفى «العلل» أنه قال: «عن حديث أبي ثقفال المري عن رياح بن عبد الرحمن عن جدته عن أبيها حديث: لا وضوء لمن لم يذكّر اسم الله عَلَيْهِ» قال: فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا»^(١).

ومع ذلك فقد نقل العقيلي عن البخارى تضعيفه في «الضعفاء» حيث قال: «حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخارى يقول: «أبو ثقفال المري عن رياح بن عبد الرحمن في حديثه نظر»^(٢). وكما تقدم كلامقطان الفاسى أنه قال: « وإنما معنى كلام البخارى: إنه أحسن ما في الباب على علته»^(٣).

وقال أبو بكر البزار كما في «التلخيص»: «كل ما روی في هذا الباب فليس بقوی»^(٤).

وقال العقيلي: «الأسانيد في هذا الباب فيها لين»^(٥).

وقال أبو بكر ابن المنذر في «الأوسط»: «ليس في هذا الباب خبر ثابت يوجب إبطال وضوء من لم يسم»^(٦).

(١) «العلل الكبير» للترمذى (ص ٣١)، وفي «جامعه» (١/٨٠) الشهير بـ«سنن الترمذى»، وينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (١/١٧٧).

(٢) «الضعفاء»: (١/٤٧٠) رقم (٢٢٢).

(٣) «بيان الوهم والإيمام»: (٣/٣١٣).
(٤) (٨٥/١).

(٥) «الضعفاء الكبير»: (١/٤٧٢).

(٦) «الأوسط»: (١/٤٦٨).

وقال ابن حبان في «الثقات»: «لكن في القلب من هذا الحديث؛ لأنَّه اختلف على أبي ثفال فيه...، قد ذكرت طريق هذا الخبر باختلافه في كتاب «الاجتماع والاختلاف»^(١).

قلت: ولذا لم يخرج ابن حبان في كتابه «الصحيح» شيئاً من هذه الأحاديث.

وكما ترى، فإنَّ المتقدمين كادوا يتغافلون على إعلاله^(٢).

وأما المتأخرُون، فقد ذهب بعضهم إلى تقوية بعض تلك الروايات من أجل تعدد طرقها، بخلاف المتقدمين؛ فإنَّهم لم يذهبوا إلى تقوية هذا الخبر بمجموع طرقه، بل ذهبوا إلى ضعف جميع طرقها -كما تقدَّم من أقوالهم بعد كلِّ حديث- منها ما قاله الإمام أحمد: «لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد»، وأقرَّه الترمذى على ذلك^(٣).

وقال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن حديث: «لا وُضُوءٌ...» قال: لم يثبت عندي هذا، ولكن يعجبني أن يقوله»^(٤).

فمن قوَّاه وحسنَه من المتأخرِين: ابن الصلاح وابن كثير والعراتي في «محجة الْقُرْبَى في فضل الْعَرَبِ».

(١) (١٥٨/٨).

(٢) نقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص» عن ابن أبي شيبة قوله: ثبت لنا أنَّ النبي ﷺ قاله. والجواب عنه أنَّ هذا الكلام محمل؛ فلم يبين ابن أبي شيبة كيف ثبت، وتقدَّم أنَّ أكثر الحفاظ والأئمة على تضييف هذا الخبر. ولعلَّ ابن أبي شيبة يقصد حديث: «توضؤوا باسم الله».

(٣) «جامع الترمذى»: (٢٥).

(٤) «سؤالات عبدالله لأبيه»: (ص ٢٥).

وقال الحافظ ابن حجر: «والظاهر أن مجموع الأحاديث تحدث له قوة تدل على أن له أصلًا»^(١).

قلت: وهذا ليس فيه تصريح بالتحسين، والأقرب هو تضعيف هذا الحديث كما ذهب إلى ذلك الأئمة المتقدمون، وأن هذه الأحاديث لا تقوى بتعدد طرقها؛ وذلك أنها معارضة بما هو أصح منها؛ فالآحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوئه عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ، كحديث عثمان وعبد الله بن زيد وهما هما؛ كما جاء في «الصحيحين» وغيرهما من الأحاديث الصحيحة التي بينت صفة وضوئه عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ بالتفصيل، ولم ينقل فيها أنه عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ سمي قبل أن يتوضأ، فلو كان هذا الأمر ثابتاً، لنقل في هذه الأحاديث الصحيحة.

فدل هذا على أن تفرد الأحاديث الضعيفة بنقل ذلك دليلاً على نكارية التسمية في الوضوء، وأن الأخبار في ذلك لا تقوى بتعدد الطرق، وهذه قاعدة مهمة قد يغفل عنها بعضهم، فيقوى الأخبار مع ضعفها إذا تعددت طرقها، ويكون لهذا الأمر أصل صحيح، لم يُنقل فيه هذا الأمر، فيكون هذا دليلاً على ضعف ذلك ونكارته^(٢).

وعلى هذا فإنه يشترط في تقوية الأخبار التي فيها ضعف إذا تعددت طرقها أن لا يكون هناك أصل صحيح لم تأت فيه هذه الزيادة، فإذا اتفق ثلاثة أو أربعة

(١) «التلخيص»: (٨٦/١).

(٢) ولا يخفى أن زيادة التسمية في الوضوء يبني عليها حكم مهم، فكيف يتفرد بها الضعفاء دون الثقات؟!

من الضعفاء على قصة ما، ولم يذكر أحد من الثقات هذه القصة أصلاً، فرواية هؤلاء الضعفاء حينئذ يقوى بعضها بعضاً، ويكون اتفاقهم على هذا الأمر دليلاً على ضبطهم لها^(١).

فهناك فرق بين أن يروي الخبر مجموعة من الثقات، ويشاركهم مجموعة أخرى من الضعفاء فيزيرون عليهم زيادة لم يروها الثقات، فتكون زيادتهم ضعيفة، ولو تعددت، بخلاف ما إذا روى بعض الضعفاء الذين في حفظهم نقص شيئاً لم يشاركهم فيه الثقات في أصل الخبر، فهنا تقوى رواية هؤلاء الضعفاء^(٢)؛ ولذا ضعف من تقدم من الحفاظ حديث التسمية في الموضوع، ومثله حديث تخليل اللحية، وغيرها كما سوف يأتي.

وذلك لأن الأحاديث الصحيحة في صفة وضوئه بِكَلَّةٍ، لم يذكر فيها قط التسمية عند الموضوع، أو التخليل، ومن ثمّ ضعفت وأصبحت منكرة، ولم يتبه بعض المتأخرین لهذه القاعدة، فصححوا هذه الأحاديث وغيرها، ولم يلتفتوا لهذه القاعدة.

(١) المقصود بالاتفاق هنا على سياق القصة لا اتفاقهم بأشخاصهم، وتكون الخارج متباعدة. وقد يستدرك بعض الناس بما يقال بعد الموضوع، وهو حديث عمر في الشهادتين، وأن من قال ذلك فتحت له أبواب الجنة الشهانية، وأن هذا لم يأت في الأحاديث الصحيحة التي أشرت إليها، فأقول: إن هذا ليس من جنس ما تقدم، فكلامي في رواية الضعفاء، وأما حديث عمر فهو صحيح من رواية الثقات.

(٢) ومثل هذا أن يتفق عشرة من الثقات على نقل قصة، وينقل هذه القصة أيضاً بعض الضعفاء، ويزيد فيها زيادات، فهذه الزيادات لا تقبل؛ لأنها لو كانت ثابتة في القصة لنقلها الثقات، فتفرد هؤلاء الضعفاء بهذه الأشياء دليل على خطئهم فيها رواوه ونقلوه.

هذا وقد استدل البعض بحديث رواه الأسود بن قيس عن ثنيع العنزي أن جابر بن عبد الله قال: غزونا مع رسول الله ﷺ ونحن يومئذ بضعة عشر ومائتين، فحضرت الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «هل في القوم من ماء؟»، فجاء رجل يسعى بإداوة فيه شيء من ماء، قال: فصبّه رسول الله ﷺ في قدح، فتوضاً رسول الله ﷺ فأحسن الوضوء، ثم انصرف وترك القدح، فركب الناس القدح: تسحروا، تسحروا، فقال رسول الله ﷺ: «على رسالكم - حين سمعهم يقولون ذلك -»، قال: فوضع رسول الله ﷺ كفه في الماء والقدح، ثم قال رسول الله ﷺ: «بسم الله»، ثم قال: «أسبغوا الوضوء»، فوالذي هو ابتلاني ببصري، لقد رأيت العيون - عيون الماء - يومئذ تخرج من بين أصابع رسول الله ﷺ! فما رفعها حتى توپعوا أجمعون.

وقد روی من رواية سالم بن أبي الجعد قال: سمعت جابرًا قال: أصابنا عطش فجهشنا إلى رسول الله ﷺ، قال: فوضع يده في تُورٍ من ماء بين يديه، فجعل يثور من خلال أصابعه كأنها عيون! قال: «خذلوا بسم الله»، حتى وسعنَا وكفانا. وقد روی البخاري ومسلم من رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر هذا الحديث بطرقه ولم يذكر فيه التسمية.

وقد روی مسلم في «صححه» من رواية عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن جابر بن عبد الله حديثاً فيه طول، وفيه: «يا جابر، ناد بوضوء» فقلت: ألا ووضوء؟ ألا ووضوء؟... وفيه: قال: «خذ يا جابر، فصبّ علىَ، وقل: بسم الله»، فصبيت عليه، وقلت: بسم الله، فرأيت الماء يتغور من بين أصابع رسول الله ﷺ... فذكره.

قاله ابن عبدالهادي في «تنقیح التحقیق» (١٨٤-١٨٥/١).

قلتُ: والاستدلال بهذا الحديث بعيد جدًا، ولذا قال ﷺ: «خذ يا جابر، فصبّ على، وقل: بسم الله»، فصبيت عليه، وقلت: بسم الله؛ فدل أن قوله ﷺ جاء في سياق الاستعانة بالله تعالى وطلب البركة منه سبحانه، وإظهار آية من آيات نبوته النبي ﷺ.

وليس المقصود التسمية قبل الوضوء، فتتبّه هذا.

وقد بسطنا الكلام في الحديث وطرقه وسبرها مع بيان علل الجلية والخلفية؛ لتكون قاعدة يسير عليها طالب علم الحديث، وسوف نقتصر في الأحاديث التالية على الأحكام وأقوال الأئمة في إعلاله، وذلك بعدها عن الإطالة.



الحديث الثاني: حديث «من المذى الوضوء، ومن المني الفسل».

قال الترمذى (١١٤): حدثنا محمد بن عمرو السواق البلاخى، قال: حدثنا هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، ح وحدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا حسين الجعفى، عن زائدة، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليل، عن علي، قال: سألت النبي ﷺ عن المذى، فقال: «من المذى الوضوء، ومن المني الفسل»^(١).
وفي الباب عن المقداد بن الأسود^(٢)، وأبي بن كعب^(٣).

قال أبو عيسى الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»؛ وقد روى عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ من غير وجه: «من المذى الوضوء، ومن المني الفسل». قلت: يزيد بن أبي زiad جل الحفاظ على تضعيشه أو تلينيه، وخاصة في حديثه الأخير؛ لأنه قد تغير، ولكن يكتب حديثه.

وقال البخارى: «ويزيد بن أبي زياد صدوق، ولكنه يغلط»^(٤)، وقال أيضاً:
«يزيد بن أبي زياد صدوق إلا أنه تغير بأخره»^(٥).

ولعل مقصود البخارى بقوله: «صدوق» أي في نفسه، وأما في حديثه ففيه ضعف، ومعروف عن البخارى اقتصاده في عبارته عند الجرح.

(١) أخرجه أحمد (٦٦٢)، وابن ماجه (٥٠٤) وغيرهما.

(٢) عند النسائي (٤٤٠).

(٣) عند أحمد (٢١١١٠)، وابن أبي شيبة (٩٦٩)، وابن ماجه (٥٠٧) وغيرهم.

(٤) «العلل الكبير» للترمذى: (٨٣٥ / ٢).

(٥) نفسه (٩٧٢ / ٢).

ولا أظن أن أبا عيسى يخرج عن قول الحفاظ خاصة شيخه البخاري؛ لكثرة ملازمته ومساءلته، وإنما صصح هذا الحديث كما بين هو؛ لأنه قد جاء من طرق أخرى صحيحة، ومتنا هذا الحديث قد أخرجه الشيخان.

وهذه طرق الحديث:

الطريق الأول: أخرجه أحمد في عدة مواضع منها (٦٠٦)، والبخاري (١٣٢)، (١٧٨)، ومسلم (٣٠٣) وغيرهم من طريق الأعمش، عن منذر الثوري، عن محمد ابن الحنفية، عن علي بن أبي طالب به.

الثاني: جاء عند أحمد (١٠٢٦، ١٠٧١)، والبخاري (٢٦٩)، والنسائي (١٥٢)، وغيرهم من طريق أبي حُصين عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي به.

الثالث: عند أحمد (٨٢٣، ٨٧٠)، ومسلم (٣٠٣) وغيرهما من طريق سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن علي به.

وعند النسائي (٤٣٦)، وأبي يعلى (٣٩) وغيرهما من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن ابن جبير، عن ابن عباس، عن علي، به.

الرابع: عند أحمد (٨٦٨)، وأبي داود (٢٠٦)، والنسائي (١٩٧) وغيرهم من طريق الرَّكِين بن الرَّبِيع، عن حُصين بن قَبِيصَةَ عن علي به.

الخامس: عند النسائي (٤٤٠)، وغيره من طريق سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود، عن علي، به.

السادس: عند أحمد (١٠٠٩)، والنسائي في «الكبري» (١٤٧)، و«المجتبى» (١٥٣)، وغيرهما من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن علي، به.

السابع: عند أحمد (١٨٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٤٩)، و«المجتبى» (١٥٤) وغيرهما من طريق عطاء عن عائش بن أنس، عن علي به.

الثامن: عند النسائي في «الكبرى» من طريق عطاء بن أبي رباح، عن إياس بن خليفة، عن رافع بن خديج، أن علياً أمر عمّاراً. الحديث.

قلت: «فيه إياس بن خليفة».

التاسع: عند أحمد (٨٤٧) وغيره من طريق جواب التيمي، عن يزيد بن شريك التيمي، عن علي، به.

العاشر: عند أحمد (٨٥٦)، وغيره من طريق إسرائيل؛ قال: حدثنا أبو إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي، به.

الحادي عشر: عند عبدالرزاق (٦٠٤) عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، أن علياً، «وهو مرسل».

الثاني عشر: عند أبي يعلى (٣٦٢) قال: حدثنا أبو خيثمة، حدثنا حميد بن عبد الرحمن، حدثنا حسن، عن بيان، عن حصين بن صفوان، عن علي، به.

الثالث عشر: عند ابن أبي شيبة (٩٦٧) قال: حدثنا هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن علي، به.

قلت: وهذا منقطع لأن الحسن البصري لم يسمع من علي.

الرابع عشر: عند أحمد (٨٦٩) وغيره من طريق يزيد بن أبي زياد عبدالرحمن بن أبي ليل، وهو الحديث الذي معنا.

فهذه أربعة عشر طریقاً لهذا الحديث بعد سبّرها، توضح تصحيح الإمام

الترمذى لمن الحديث، وليس لطريق يزيد بن أبي زياد، ولا سيما أنه أشار بعد حديث يزيد، لحديث المقداد بن الأسود وأبيه، ونص أنه روى من غير وجه عن علي.

فائدة:

قد يقول قائل: ما الفرق بين الحديث الأول والحديث الثاني؟

الجواب:

الأول: الأصل الثابت في الوضوء عدم التسمية، فكانت تعدد طرق أحاديث التسمية لا تناهض ما جاء في الأصل.

والثاني: الأصل صحيح وتعددت طرقوه، وجاء من طريق ضعيف؛ فكان تصحيح الترمذى من أجل طرقه الصحيحة، لا من أجل طريق يزيد بن أبي زياد.

فائدة ملحقة:

قال الشوكانى في «نيل الأوطار»: «وأخرج الحديث أيضاً أبو داود والنسائى، وأخرجه البخارى ومسلم من حديث علي ختصراً، وفي إسناد الحديث الذى صححه الترمذى؛ يزيد بن أبي زياد.

قال علي ويحيى: «ضعيف لا يحتاج به».

وقال ابن المبارك: «ازم به».

وقال أبو حاتم الرازى: «ضعيف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة».

وقال البخارى: «منكر الحديث ذاہب».

وقال النسائى: «متروك الحديث».

وقال ابن حبان: «صدق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، وكان يتلقن ما لقن

فوقعت المناكير في حديثه فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح، والترمذى قد صاحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها».

وفي حديث: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» وفي حديث: «إِنَّ الْعَبَاسَ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُغْضَبًا» وقد حسن أيضاً حديثه في حديث: «أنها أدخلت العمرة في الحج» فلعل التصحیح والتحسین من مشارکة الأمور الخارجیة عن نفس السند من اشتھار المتون ونحو ذلك، وإلا فیزید ليس من رجال الحسن فكيف الصھیح»^(١).

قلت: قال الترمذی (٧٧٥): حدثنا بشر بن هلال البصري قال: حدثنا عبدالوارث بن سعید قال: حدثنا أیوب، عن عکرمة، عن ابن عباس قال: «احتجم رسول الله ﷺ وهو حرم صائم».

ثم قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح»، وهكذا روی وهیب نحو روایة عبدالوارث، وروی إسماعیل بن إبراهیم، عن أیوب، عن عکرمة مرسلة، ولم یذكر فيه عن ابن عباس.

وقال أيضًا (٧٧٦): حدثنا أبو موسی محمد بن المثنی قال: حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاری، عن حبیب بن الشهید، عن میمون بن مهران، عن ابن عباس، «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم».

قال الترمذی: «هذا حديث حسن غریب من هذا الوجه». وقال أيضًا (٧٧٧): حدثنا أحمد بن منیع قال: حدثنا عبدالله بن إدريس، عن

(١) «نیل الأوطار»: (١/٢٧٤).

يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، «أن النبي ﷺ احتجم فيما بين مكة والمدينة وهو محرم صائم»، وفي الباب عن أبي سعيد، وجابر، وأنس: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح» وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا الحديث ولم يروا بالحجامة للصائم بأسا، وهو قول سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي.

قلت: تصحح أبي عيسى لهذا الحديث؛ لأنه قد جاء من طرق كما رواه هو، وقد يكون حكم الترمذى عليه بأنه حسن صحيح لا يقصد طريق يزيد بن أبي زياد، وإنما يقصد متن الحديث؛ لأنه قال: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والله تعالى أعلم.

والصحيح في حديث ابن عباس أنه احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم كما في البخاري^(١).

قلت: وهذا الحديث قد توبع عليه يزيد بإسناد ولا يحتاج به.



(١) قال البخاري (١٩٣٨): حدثنا معلن بن أسد، حدثنا وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم».

الحاديـث الثـالـثـ: ما جاء فـي تـخلـيل الـلحـيـةـ وـهـيـ عـدـةـ أـحـادـيـثـ.

جاءت عـدـةـ أـحـادـيـثـ فـي تـخلـيل الـلحـيـةـ، وـلـكـنـ تـكـلـمـ فـيـهـاـ كـلـهـاـ، وـلـذـاـ قـالـ إـلـاـمـ أـحـمدـ: فـيـهـ أـحـادـيـثـ^(١) لـيـسـ يـثـبـتـ فـيـهـ حـدـيـثـ^(٢).
وـقـالـ أـبـوـ حـاتـمـ فـيـ «ـالـعـلـلـ»: «ـلـاـ يـثـبـتـ عـنـ النـبـيـ ﷺـ فـيـ تـخلـيلـ الـلحـيـةـ حـدـيـثـ»^(٣).
وـقـالـ اـبـنـ المـنـذـرـ فـيـ «ـالـأـوـسـطـ»: «ـالـأـخـبـارـ الـتـيـ روـيـتـ عـنـ النـبـيـ ﷺـ أـنـهـ قدـ خـلـلـ لـحـيـتـهـ قـدـ تـكـلـمـ فـيـهـاـ، وـأـحـسـنـهـ حـدـيـثـ عـثـمـانـ»^(٤).
وـقـالـ العـقـيـلـيـ فـيـ «ـالـضـعـفـاءـ»: «ـوـالـرـوـاـيـةـ فـيـ التـخـلـيلـ فـيـهـاـ لـيـنـ»^(٥)، وـقـالـ أـيـضاـ:
«ـوـالـرـوـاـيـةـ فـيـ تـخلـيلـ الـلحـيـةـ فـيـهـاـ مـقـالـ»^(٦).

وـقـدـ ضـعـفـ أـبـوـ مـحـمـدـ اـبـنـ حـزـمـ فـيـ «ـالـمـحـلـ» حـيـثـ قـالـ: «ـجـمـيعـ الـأـحـادـيـثـ الـتـيـ وـرـدـتـ فـيـ التـخـلـيلـ»^(٧).

قـلـتـ: فـهـذـهـ الـأـسـانـيدـ لـاـ يـقـويـ بـعـضـهـاـ بـعـضـاـ؛ لـأـنـ الـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ لـمـ يـثـبـتـ فـيـهـاـ أـنـ الرـسـوـلـ ﷺـ قـدـ خـلـلـ لـحـيـتـهـ، وـإـنـهـ جـاءـ هـذـاـ فـيـ الـأـحـادـيـثـ الـتـكـلـمـ فـيـهـاـ»^(٨).

(١) أي أـحـادـيـثـ تـخـلـيلـ الـلحـيـةـ.

(٢) «ـمـسـائـلـ أـحـمدـ» لـأـبـيـ دـاـوـدـ: (صـ٧).

(٣) «ـالـعـلـلـ»: (٤٥ / ١) (٥٥٣).

(٤) «ـالـأـوـسـطـ»: (١ / ٣٨٥).

(٥) «ـالـضـعـفـاءـ»: (٤ / ٣٢٧).

(٦) «ـالـضـعـفـاءـ الـكـبـيرـ» لـالـعـقـيـلـيـ: (٤ / ٢٨٥).

(٧) «ـالـمـحـلـ»: (٢ / ٣٥-٣٧).

(٨) وـقـدـ صـحـ أـبـوـ عـيـسـىـ التـرمـذـيـ حـدـيـثـ عـثـمـانـ فـيـ التـخـلـيلـ؛ وـلـكـنـ هـذـاـ التـصـحـيـحـ فـيـ نـظـرـ لـمـ تـقـدـمـ، وـحـدـيـثـ عـثـمـانـ قـدـ جـاءـ فـيـ «ـالـصـحـيـحـيـنـ» منـ طـرـقـ وـلـيـسـ فـيـهـاـ تـخـلـيلـ الـلحـيـةـ.

منها حديث عثمان الذي جاء عند الترمذى في «جامعه» (٣١) حيث قال: حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبدالرزاق، عن إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان بن عفان «أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته». قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الترمذى: «قال محمد بن إسماعيل: «أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان»^(١).

قلت: وهذا التصحيح فيه نظر لما تقدم، وحديث عثمان قد جاء في «الصحيحين» من طرق وليس فيها تخليل اللحية، ولم يروها الإمام البخاري في «صححه».

وحدث عامر بن شقيق ضعفه ابن معين كما جاء عند ابن أبي خيثمة في «تاریخه» (٤٤١٨): «أنه قال: سئل يحيى بن معین: عن حديث إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان: "أن النبي ﷺ توضأ ثلاثة ثلثاً...؟" قال: ضعيف»^(٢).

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه ابن معين إلى ضعف الحديث وذلك كما يلي: حديث عثمان رهن عنه رواه عنه جماعة من أصحابه، وهو مخرج في «الصحيحين»، وليس فيه تخليل اللحية.

من روى هذا الحديث عن عثمان: أبو وائل شقيق بن سلمة الكوفي وهو ثقة ثبت.

(١) «سنن الترمذى»، ت بشار: (٨٦/١).

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة: (١٨٧/٣).

وممن رواه عن أبي وائل ثلاثة وهم:

- عبدة بن أبي لبابة رواه عن أبي وائل: «وليس في روايته تخليل اللحية»^(١).
- محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي وائل: «وليس في روايته تخليل اللحية»^(٢).
- عامر بن شقيق جَرْهُ الأَسْدِي: رواه عن أبي وائل: «وفي روايته تخليل اللحية»^(٣).

فتفرد عامر بن شقيق؛ من بين أصحابه بهذه الزيادة عن أبي وائل.

وتفرد عامر بن شقيق؛ بهذه الزيادة عن جميع أصحاب عثمان رضي الله عنه.

تضعيف الأئمة:

أحمد وابن معين وأبو حاتم كل ما روي في الباب من أحاديث تخليل اللحية
ويدخل فيها طريق عامر بن شقيق.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٣) قال: حدثنا محمود بن خالد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، عن عبدة بن أبي لبابة، عن شقيق بن سلمة، قال: «رأيت عثمان، وعليها يتوضآن ثلاثة ثلاثة، ويقولان: هكذا كان وضوء رسول الله ﷺ». وينظر: «علل الدارقطني»: (٢٦٩)، وليس فيه تخليل اللحية.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٨٥) قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني محمد بن إبراهيم، حدثني شقيق بن سلمة، حدثني حرمان مولى عثمان بن عفان، قال: رأيت عثمان بن عفان قاعداً في المقاعد، فدعا بوضوء فتوضاً، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ في مقعدي هذا توضاً مثل وضوئي هذا، ثم قال: «من توضاً مثل وضوئي هذا، غفر له ما تقدم من ذنبه»، وقال رسول الله ﷺ: «ولا تغتروا»، وأخرجه «تاریخ ابن أبي خیشمة» (٤٤٢١)، والبیهقی في «شعب الإيمان» (٢٤٦٧). وليس فيه تخليل اللحية.

(٣) أخرجه أحد مختصرًا (٤٠٣)، وأبو داود (١١٠)، والترمذی (٣١)، وابن ماجه (٤٣٠)
وغيرهم.

وفيه علة أخرى وهي أن أبي وائل روى هذا الحديث عن حُمَّارَانَ بْنَ أَبِي عَبَّانَ عن عثمان، كما جاء في بعض الروايات، وليس عن عثمان مباشرة.

ولذا قال البزار في «مسنده» (٣٩٣): «حدثنا يوسف بن موسى القطان، قال: نا وكيع بن الجراح، قال: نا إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، قال: رأيت عثمان تووضاً وغسل كفيه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً، وغسل ذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما، وخلل أصابع قدميه، وخلل لحيته ثلاثاً، ثم غسل وجهه قبل يديه، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كالذيرأيتمني فعلت».

ثم قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قال أبو محمد ابن حزم: «وهذا كله لا يصح منه شيء: أما حديث عثمان فمن طريق إسرائيل وليس بالقوي، عن عامر بن شقيق، وليس مشهوراً بقوة النقل»^(١).
قلت: وإسرائيل: الراجح أنه ثقة.

وقال الحاكم في «المستدرك» (٢٤٩/١): «وقد اتفق الشیخان على إخراج طرق الحديث عثمان في دبر وضوئه، ولم يذكرا في روایاتهما تحليل اللحية ثلاثاً، وهذا إسناد صحيح، قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنا بوجه من الوجوه».

(١) «المحل بالآثار»: (١/٢٨٤).

قلتُ: فقد ضعفه ابن معين وقال: «ضعيف الحديث»^(١)، وقال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عامر بن شقيق؛ فقال: شيخ ليس بقوى، وليس من أبي وائل بسبيل»^(٢).

وذكره ابن شاهين في كتابه «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (١٥١)، وابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والتروكون» (٧١/٢).

وجاء عن الضياء المقدسي بعدما ساق الحديث بسنده قال: «أما صفة الموضوع فقد روي في الصحيح من غير وجه، ولم يذكر فيه التخليل ومسح الأذنين والله أعلم»^(٣).



(١) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٦/٣٢٢) (١٨٠١)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤١/١٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: «الأحاديث المختارة»: (١/٤٧٠) (٣٤٤) (ح).

الحاديـث الـرابـع: ما جاءـ في الـاقتـصار عـلـى تـسـليـمة وـاحـدة فـي الصـلاـة وـهـي عـدـة أحـادـيث .-

ومن ذلك الأحاديث التي جاءت بالاقتصر على تسليمة واحدة في الصلاة، فهناك من صححتها وقوتها، وأما كبار الحفاظ من الأئمة المتقدمين فذهبوا إلى تضييفها، وعدم صحتها، ودليل ذلك أمران:

أولاً: أن جميع أسانيدها معللة ولا تخلو من كلام.

ثانياً: أنها لا تقوى باجتماع طرقها؛ وذلك لأن الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ جاءت بالتسليمتين، فتكون من هذه الحقيقة مخالفة لما تقدم، فيرجح الأصح، وهو التسليمتان.

قال ابن رجب في «فتح الباري»: «وقد روی عن النبي ﷺ أنه كان يسلم تسليمة واحدة من وجوه لا يصح منها شيء؛ قاله ابن المديني والأثرم والعقيلي وغيرهم». وقال الإمام أحمد: «لا نعرف عن النبي ﷺ في التسليمية الواحدة إلا حديثاً مرسلاً لابن شهاب الزهربي، عن النبي ﷺ». .

ومراسيل ابن شهاب من أوهى المراسيل وأضعفها.

ومن أشهرها: حديث زهير بن محمد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه، ثم يميل إلى الشق الأيمن شيئاً^(١).

(١) وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم (٤١٤): سألت أبي؛ عن حديث رواه عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه، ويميل إلى الشق الأيمن قليلاً؟ قال أبي: «هذا حديث منكر، هو عن عائشة موقف». ينظر: «علل الحديث»: (٢/٣٣٩).

خرّجه الترمذى من رواية عمرو بن أبي سلمة التنسى، عن زهير، به، وقال:
«لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه».

قال محمد بن إسماعيل: «زهير بن محمد؛ أهل الشام يروون عنه مناكير،
ورواية أهل العراق عنه أشبه».

وخرّجه ابن ماجه من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير، به، مختصرًا.

وخرّجه الحاكم، وقال: صحيح على شرطها. وأخطأ فيها قال».

قال الدارقطنى: «الصحيح وقفه، ومن رفعه فقد وهم».

وخرّج النسائي من حديث سعد بن هشام، عن عائشة في صفة صلاة النبي
ﷺ بالليل، أنه كان يسلم تسلیمةً يسمعنا.

وخرّجه الإمام أحمد، ولفظه: «يسلم تسلیمةً واحدةً: السلام عليكم يرفع بها
صوته، حتى يوقظنا».

وقد حمله الإمام أحمد على أنه كان يجهر بالواحدة، ويسر الثانية.
وروى عبد الوهاب الثقفي، عن حميد، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ كان يسلم
تسلیمةً واحدةً.

يقول: جرير بن حازم يروي عن أبى عجائب.

وروى روح بن عطاء بن أبي ميمونة أنه قال: ثنا أبي، عن الحسن، عن سمرة
أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يسلم في الصلاة تسلیمةً واحدةً قبلة وجهه، فإذا

= وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير واحد موقعاً ولا نعلم أنسنه إلا عمرو بن أبي
سلمة، عن زهير». ينظر: «مسند البزار»: (١٨/١١٣) (ح ٥٥).

سلم عن يمينه سلم عن يساره»، خرجه الدارقطني والعقيلي والبيهقي وغيرهم، وخرجه بقي بن مخلد مختصرًا، وروح هذا، ضعفه ابن معين وغيره، وقال الأثرم: «لا يتحقق به».

وفي الباب أحاديث أخرى لا تقوم بها حجة، لضعف أسانيدها.
وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في ذلك: فمنهم من كان يسلم ثنتين، ومنهم من كان يسلم واحدة.

قال عمار بن أبي عمار: «كان مسجد الأنصار يسلمون تسليمتين، ومسجد المهاجرين يسلمون تسليمةً واحدةً». وأكثر أهل العلم على التسليمتين.

كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وعمار وسهل بن سعيد ونافع بن عبد الحارث.

وروي أيضًا: عن عطاء والشعبي وعلقمة ومسروق وعبد الرحمن بن أبي ليل وعمرو بن ميمون وأبي وائل وأبي عبد الرحمن السلمي.

وهو قول النخعي والثورى وأبي حنيفة والشافعى وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور، وحکى عن الأوزاعى.

ورويت التسليمة الواحدة عن ابن عمر وأنسٍ وعائشة وسلمة بن الأكوع، وروي عن عثمان وعلي - أيضًا -، وعن الحسن وابن سيرين وعطاء - أيضًا - وعمر بن عبد العزiz والزهري.

وهو قول مالك والأوزاعى واللith، وهو قول قديم للشافعى، وحكاه أحمد

عن أهل المدينة، وقال: «ما كانوا يسلمون إلا واحدة»، ثم قال: « وإنها حدثت التسليمتان في زمن بنى هاشم. يعني: في ولاية بنى العباس». وقال الليث: «أدركت الناس يسلمون تسليمة واحدة».

وقد اختلف على كثير من السلف في ذلك، فروي عنهم التسليمتان، وروي عنهم التسليمة الواحدة، وهو دليل على أن ذلك كان عندهم سائغاً، وإن كان بعضه أفضل من بعض، وكان الأغلب على أهل المدينة التسليمة الواحدة، وعلى أهل العراق التسليمتان.

وحكى للشافعي قول ثالث قديم -أيضاً-، وقيل: إن الربع نقله عنه، فيكون حينئذ جديداً: أنه إن كان المصلي منفرداً أو في جماعة قليلة ولا لغط عندهم فتسليمه واحدة، وإلا فتسليمتان.

والقائلون بالتسليمتين أكثرهم على أنه لو اقتصر على تسليمة واحدة أجزاء، وصحت صلاته، وذكره ابن المنذر إجماعاً من يحفظ عنه من أهل العلم». انتهى
كلام ابن رجب رحمه الله^(١).

قلت: والأصح في رواية النسائي «تسليمًا» كما عند مسلم وهي رواية الأكثر، فتبين أن التسليمة الثانية فيها ثلاثة أقوال من حيث حكمها:
الأول: أنها ركناً.

الثاني: واجبة.

الثالث: سنة.

(١) «فتح الباري» لابن رجب: (٧/٣٦٧).

قلتُ: والقول بالسننِ؛ هو الأرجح لما ثبت عن الصحابة من اقتصار بعضهم على تسلية واحدة^(١).



(١) ينظر: الآثار المروية في «مصنف ابن أبي شيبة» تحت باب «من كان يسلم تسلية واحدة» ح (٣٠٦٤) إلى (٣٠٧٩).

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد الخدري

«يُقتلُ الْمُحْرِمُ السَّبُعُ الْعَادِيُّ وَالْكَلْبُ...».

قال الترمذى (٨٣٨): حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مُنْعِي قَالَ: حَدَّثَنَا هَشَّيْمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ أَبِي نَعْمَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُقْتَلُ الْمُحْرِمُ السَّبُعُ الْعَادِيُّ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحِدَّاءُ، وَالْغُرَابُ».

قال أبو عيسى الترمذى: «هذا حديث حسن»^(١).

قلت: وعدم تصحیح الترمذى لهذا الحديث؛ لأن فيه زيادات لم تأت في الأحاديث الصحيحة، وهي قوله: «السبع العادي».

وهناك أحاديث ليزيد ليس لها شواهد بل فيها غرابة؛ ولذا لم يصححها كالحديث السابق.

وهناك أيضاً أحاديث ليزيد لها شواهد، ومع ذلك لم يصححها، فهو لا يلتزم هذا.

ولذا نجد الترمذى يعتنى بالتنبيه على أن الحديث قد روی من غير وجه، وتتبع هذا يطول.



(١) «جامع الترمذى»: (٨٣٨).

الحديث السادس: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

«لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥)، حيث قال: ثنا محمد بن مسلم بن أبي واره، ثنا نعيم بن حماد، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، ثنا بعض مشيختنا، هشام أو غيره، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

وأبو العباس الحسن بن سفيان التسوبي في أربعينه حيث قال في «ال الحديث الثامن» أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا محمد بن الحسن الأيمني، ثنا نعيم بن حماد، به.

قلت: هذا الحديث قد صححه من المتأخرین أبو نعيم والنووي في «الأربعين»، وأبو موسى المديني وغيرهم.

وقد ذهب إلى عدم صحته من سار على منهج المتقدمين، ابن رجب روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال بعد أن نقل تصحيح النووي وأبي نعيم وكلام أبي موسى المديني عليه: «تصحيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه منها:

أنه حديث ينفرد به نعيم المروزي، ونعيم هذا وإن كان وثقه جماعة من الأئمة وخرج له البخاري - فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون به الظن لصلابته في السنة، وتشدده في الرد على أهل الأهواء، وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم ويشبه عليه في بعض الأحاديث، فلما كثر عثورهم على مناكره حكمو عليه بالضعف.

وأين كان أصحاب الثقفي وأصحاب هشام بن حسان وأصحاب ابن سيرين عن هذا الحديث حتى يتفرد به نعيم؟!

ومنها: أنه قد اختلف على نعيم في إسناده: فروي عنه عن الثقفي عن هشام. وروي عنه عن الثقفي: ثنا بعض مشيختنا - هشام أو غيره - وعلى هذه الرواية يكون شيخ الثقفي غير معروف عينه. وروي عنه عن الثقفي: حدثنا بعض مشيختنا ثنا هشام أو غيره. وعلى هذه الرواية فالثقة روأه عن شيخ مجهول، وشيخه روأه عن غير معين فتزداد الجهالة في إسناده.

ومنها: أن في إسناده عقبة بن أوس السَّدُوسي البصري، ويقال فيه: يعقوب بن أوس أيضاً، وقد خرَّج له أبو داود والنسائي وابن ماجه حديثاً عن عبدالله بن عمرو - ويقال: عبدالله بن عمرو - وقد اضطرب في إسناده، وقد وثقه العجلي وابن سعد وابن حبان، وقال ابن خزيمة: روى عنه ابن سيرين مع جلالته. وقال ابن عبدالبر: هو مجهول.

وقال الغلابي في «تاریخه»: يزعمون أنه لم يسمع عبدالله بن عمرو، وإنما يقول: قال عبدالله بن عمرو^(١).

فعلى هذا تكون روایاته عن عبدالله بن عمرو منقطعة، والله أعلم^(٢). ا.هـ.

قلتُ: كلام الحافظ ابن رجب على هذا الحديث نفيسٌ جداً، وقد استوفى الكلام على علل هذا الحديث من حيث الإسناد.

(١) في الأصل: عبدالله بن عمرو، والتصحيح من «سؤالات ابن الجنيد»: (ص ١٨٩)، فقد نقل القول عن الغلابي، وهناك أخطاء أخرى في الأصل صحت.

(٢) «جامع العلوم والحكم»: (ص ٣٣٨-٣٣٩).

وأما متن الحديث؛ فقد ذم الله تعالى المهوى في كتابه والرسول الأمين ﷺ في سنته؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما -فيها رواه عنه عمر في «جامعه»: (٢٠١٠٢) المطبوع في نهاية «مصنف عبدالرزاق» بإسناد صحيح- قال: «ال فهو كله ضلاله». .

فكيف يجعل الإنسان هواه تبعاً لما جاء به الشرع؟! .



الحاديـث السـابع: حـديـث «مـن حـسـن إـسـلام الـمـرـء تـرـكـه مـا لـا يـعـنيـه»

أخرجه الترمذى فى «جامعه» (٢٣١٧) قال: «حدثنا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ النِّيَابُورِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مَسْهُرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَرْةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ حَسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»، ثُمَّ قَالَ التَّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وقال الترمذى (٢٣١٨): «حدثنا قتيبة، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن الزهرى، عن علي بن حسين، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَنْ حَسْنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرْكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

قال الترمذى: «وَهَكَذَا رُوِيَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِّنْ أَصْحَابِ الْزَّهْرِيِّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَلَى بْنِ حَسِينٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ مَرْسَلًا، وَهَذَا عِنْدَنَا أَصْحَاحٌ مِّنْ حَدِيثِ أَبِي سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ، وَعَلَى بْنِ حَسِينٍ لَمْ يُدْرِكْ عَلَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

قلت: قال ابن رجب: «هذا الحدیث خرجه الترمذی^(١) وابن ماجه^(٢) من روایة الأوزاعی، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهری، عن أبي سلمة، عن أبي هریرة حَفَظَهُ اللَّهُ.

(١) (٢٣١٧).

(٢) (٣٩٧٦).

وقال الترمذى: «غريب».

وقد حسنـه الشـيخ المـصنـف رحـلـيـة^(١); لأن رـجـال إـسـنـادـه ثـقـاتـ.

وـقرـةـ بنـ حـيـوـئـيلـ: وـثـقـهـ قـومـ وـضـعـفـهـ آخـرـونـ^(٢).

وـقـالـ ابنـ عـبـدـالـبـرـ: «هـذـاـ الحـدـيـثـ مـحـفـوظـ عنـ الزـهـرـيـ بـهـذـاـ إـسـنـادـ منـ روـاـيـةـ الثـقـاتـ.

وـهـوـ موـافـقـ لـتـحـسـينـ الشـيـخـ^(٣) لـهـ هـيـقـعـنـ، وـأـمـاـ أـكـثـرـ الـأـئـمـةـ فـقـالـلـوـاـ: لـيـسـ هـوـ مـحـفـوظـ بـهـذـاـ إـسـنـادـ، إـنـهـ هـوـ مـحـفـوظـ، عنـ الزـهـرـيـ، عنـ عـلـيـ بـنـ حـسـينـ، عنـ النـبـيـ^(٤) مـرـسـلـاـ.

كـذـلـكـ روـاهـ الثـقـاتـ عنـ الزـهـرـيـ، مـنـهـمـ مـالـكـ فـيـ «الـمـوـطـأـ» وـيـونـسـ وـمـعـمـرـ وـإـبـرـاهـيمـ بـنـ سـعـدـ -إـلـاـ أـنـهـ قـالـ: «مـنـ إـيمـانـ الـمـرـءـ تـرـكـهـ مـاـ لـاـ يـعـنـيهـ».-

وـمـنـ قـالـ: إـنـهـ لـاـ يـصـحـ إـلـاـ عنـ عـلـيـ بـنـ حـسـينـ مـرـسـلـاـ: الـإـمـامـ أـمـدـ وـيـحـيـىـ بـنـ معـيـنـ، وـالـبـخـارـيـ^(٤)، وـالـدـارـقـطـنـيـ^(٥).

وـقـدـ خـلـطـ الـضـعـفـاءـ فـيـ إـسـنـادـهـ عنـ الزـهـرـيـ عنـ النـبـيـ^(٦) تـحـلـيـطـاـ فـاحـشـاـ، وـالـصـحـيـحـ فـيـ الـمـرـسـلـ^(٦).

(١) يعني: النـوـوـيـ رـحـلـيـةـ تعـالـىـ.

(٢) «الـكـامـلـ فـيـ ضـعـفـاءـ الرـجـالـ»: (٧/١٨٤).

(٣) يعني: أبو زـكـرـيـاـ النـوـوـيـ رـحـلـيـةـ تعـالـىـ.

(٤) «الـتـارـيـخـ الـكـبـيرـ» لـبـخـارـيـ: (٤/٢٢٠).

(٥) «علـلـ الدـارـقـطـنـيـ»: (٣/١٠٨) (حـ).

(٦) قال العقيلي -«الـضـعـفـاءـ الـكـبـيرـ» (٢/٩)-: حدـثـنـاـ مـحـمـدـ بـنـ أـحـدـ بـنـ الـولـيدـ، حدـثـنـاـ مـوسـىـ بـنـ دـاـودـ، حدـثـنـاـ عـبـدـالـلـهـ بـنـ عـمـرـ الـعـمـريـ، عنـ الزـهـرـيـ، عنـ عـلـيـ بـنـ حـسـينـ، =

ورواه عبدالله بن عمر العمري، عن الزهرى، عن علي بن الحسين، عن أبيه عن النبي ﷺ، فوصله وجعله من مستند الحسين بن علي.

وخرجه الإمام أحمد في «مستنده» من هذا الوجه -والعمري ليس بالحافظ^(١)-، وخرجه أيضاً من وجه آخر عن الحسين عن النبي ﷺ.

وضعفه البخاري في «تاریخه» من هذا الوجه أيضاً، وقال لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلاً.

= عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». ورواه أبو همام محمد بن محب الدلال عن العمري، عن الزهرى، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ نحوه.

-و- قال الأوزاعي، عن قرة، عن الزهرى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قاله أ Ahmad بن عيسى المصري عن بشر بن بكر، وقاله عباس البيرولي عن أبيه.

ورواه مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي، عن الزهرى، عن أبي سلمة، وسلیمان بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بهذا.

ورواه بقية، عن الأوزاعي، عن الزهرى، عن أبي سلمة ولم يذكر سليمان بن يسار، ولم يذكرا في حديثهما جميماً قرة، ورواه عبدالرزاق بن عمر عن الزهرى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بهذا. -ثم قال العقيلي-: «والصحيح حديث مالك».

(١) قال الطبراني في «الأوسط» (٨٤٠٢): «حدثنا موسى بن سهل، نا عبد الواحد بن غاث، نا قزعة بن سويد، حدثني عبيد الله بن عمر، عن الزهرى، عن علي بن حسين، عن أبيه،...» الحديث.

ثم قال الطبراني: «لم ي BRO هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا قزعة بن سويد».

وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه آخر كلّها ضعيفة^(١).



(١) ينظر «جامع العلوم والحكم»، «جامع العلوم» (٩٧)، وينظر كذلك «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١٦٤/٥)، و(٦١٨/٥)، و«الكامل» (٤٦٧/٣) و(٤٦٧/٤)، و«علل الدارقطني»: (٢٥/٨) (ح ١٣٨٩)، و(١٤٧/١٣)، و(٢٥٨/١٣)، و«أطراف الغرائب والأفراد»: (٣/٧)، و(٤/٣٥٦)، وغيرها مما سبق.

الحديث الثامن: حديث «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة...»

رواه الحسين بن علي الجعفي، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه جده، عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئاً خيلاً لم ينظر الله إليه يوم القيمة».

آخرجه أبو داود (٤٠٩٦)، والنسائي (٥٣٣٤)، وابن ماجه (٣٥٧٦)، وابن أبي شيبة (٢٦٤٥٣)، كلهم من طريق الحسين بن علي الجعفي به.

هذا الحديث جود إسناده النووي، وال الصحيح أنه حديث منكر سنداً ومتناً، كما قال أبو بكر ابن أبي شيبة -كما في «سنن ابن ماجه» (٣٥٧٦)- عن هذا الحديث: «ما أغربه».

وقال أبو حاتم -في «العلل» (١٤٥٤)-: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد». واللفظ الصحيح لهذا الخبر إنما هو: «لا ينظر الله إلى من جر إزاره خيلاً». والدليل على ذلك كما يلي:

روى هذا الحديث خمسة عشرة راوياً من أصحاب ابن عمر بهذا اللفظ: «لا ينظر الله إلى من جر إزاره خيلاً». وفي رواية «ثوبه»، وليس في روایتهم «العمامة». ومن رواه عن ابن عمر ابنه سالم؛ ورواه عن سالم جمع منهم: موسى بن عقبة^(١)، وعمر بن محمد^(٢)، وقدامة بن موسى^(٣)، وحنظلة بن أبي سفيان^(٤) وقتادة^(٥)،

(١) أحمد (٥٣٥١)، والبخاري (٣٦٦٥).

(٢) البخاري (٥٧٩١)، ومسلم (٢٠٨٥).

(٣) البخاري (٥٧٩١).

(٤) أحمد (٥٢٤٨)، ومسلم (٢٠٨٥).

(٥) «السنة» لعبد الله: (١١٣٩).

وغيرهم، وليس في روايتم «العامة».

ورواه عبدالعزيز بن أبي رواد، عن سالم، عن أبيه به؛ وفي روايته «العامة» فتفرد بها.

وعبدالعزيز؛ ليس بالمتقن بل فيه ضعف وعنه أوهام - و إن كان هو صدوق من حيث الأصل - لكنَّ له أوهاماً، ومن أوهامه: أنه رواه بهذا اللفظ فأخطأ. ورواه يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر أن الرسول ﷺ جعل ما في الإزار فهو في القميص؛ وهذا يدل على أن رواية عبدالعزيز بن أبي رواد خطأ، وأنه رواه من حيث المعنى.

أن الإسبال في العامة يصعب تصوره، كما ذكر ذلك ابن حجر، فكيف يتصور الإسبال في العامة إلى أن تصل إلى الأرض، فلا شك خطأ عبدالعزيز ابن أبي رواد بهذه اللفظة.

والشاهد أن النwoي - جود إسناده - لأنَّه لا يرى مسألة الشذوذ التي وقعت في هذا الخبر علة قادحة، ولذا صححه، وينظر كلامه في رد انتقادات الدارقطني في مقدمة شرحه لـ« الصحيح مسلم»، فقد رد عليه على طريقة الفقهاء.

ومثله في المنهج شيخه المنذري كما يظهر من تصرفاته في كتابه «الترغيب والترهيب»، وأبو الفرج ابن الجوزي في بعض «أحكامه»، وابن القطان الفاسي كما يعلم من كتابه «بيان الوهم»...؛ فقد سار على منهج ابن حزم في رد كثير مما يُعلل به المحدثون من الأخبار، وكذا الدمياطي في كتابه «المتجر»، وتقي الدين السبكي، وابن الملقن، والسيوطى، وقد سبقهم إلى هذا ابن جرير الطبرى، والحاكم في كتابه «المستدرك» وأبو محمد ابن حزم كما تقدم.



الحديث التاسع: حديث: «إذا سمعتم الحديث عنِّي

تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم..»

خرَّجَه الإمام أحمد (١٦٥٧ - ٢٣٦٠) وغيره من حديث ربيعة عن عبد الملك بن سعيد بن سعيد عن أبي أسد - أو أبي حميد - ~~ههنهن~~ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الحديث عنِّي تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأ Basharكم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولكم به؛ وإذا سمعتم الحديث عنِّي تنكره قلوبكم، وتتنفر عنه أشعاركم وأ Basharكم وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه».

قال ابن رجب معقبًا: «وإسناده قد قيل: إنه على شرط مسلم؛ لأنَّه خرج بهذا الإسناد بعينه حديثاً، لكن هذا الحديث معلولٌ، فإنه رواه بكير بن الأشج عن عبد الملك بن سعيد عن عباس بن سهل عن أبي هاشم ~~ههنهن~~ من قوله.

قال البخاري: وهو أصح». ا.ه.^(١).

قلتُ: هذا الحديث أخرجه أحمد كما تقدم، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٠٣/١).

وأخرجه أيضًا البخاري في «تاریخه الكبير» (٤١٥/٥)، والبزار (١٨٧) - كما في «كشف الأستار» -، وأبو يعلى - كما في «الجامع الصغير» للسيوطى (٦٩٩) -، وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٦٣).

كلهم من حديث أبي عامر، وهو العقدي.

(١) «جامع العلوم والحكم»: (ص ٢٢٤).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٨٧ / ١) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي،
كلاهما عن سليمان بن بلال.

وأخرجه البخاري في «تارikhه»: (٤١٥ / ٥) عن ابن مسلمة - وهو القعنبي -
ونعيم - وهو ابن حماد - كلاهما عن عبدالعزيز - وهو الدراوردي -.

وأخرجه ابن وهب في «مسنده»: (١٦٥ / ٨) عن قاسم بن عبدالله.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الكتفافية» (ص ٤٢٩) من طريق بكر بن مصر،
وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (ص ١٥٧) من طريق إسماعيل بن عياش،
كلاهما عن عمارة بن غزية^(١).

كلهم - سليمان بن بلال وعبدالعزيز وعمارة بن غزية والقاسم بن عبدالله -
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٢)، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد
وأبي أسيد به.

وفي بعض الروايات: عن أبي حميد - أو أبي أسيد - بالشك.

(١) وعزاه بعض أهل العلم إلى البيهقي في كتابه «المدخل»، وقد طبع «المدخل» ولكنه
ناقص، وهذا الحديث منه، وعزي أيضاً إلى غير البيهقي.

(٢) سقط اسمه من الإسناد في «الكتفافية»، والدليل على ذلك: أنَّ الهرويَّ في «ذم الكلام» رواه من
طريق عمارة بن غزية عن ربيعة بن عبدالملك بن سعيد به.

وأيضاً عمارة إنما يروي عن ربيعة عن عبدالملك، ولا يروي عن عبدالملك مباشرةً، كما في
حديث الدُّعاء عند الدُّخول إلى المسجد، خَرَجَه مسلم (٧١٣) وغيره.

وأيضاً حديث: «أجلوا في طلب الدنيا فإنَّ كُلَّاً ميسِّرٌ لَا خلق له». خَرَجَه ابن ماجه
(٢١٤٢)، وقد نصَّ على هذا المعلَّمُ.

ورواه بكير بن عبد الله الأشج عن عبد الملك بن سعيد وخالف ربيعة.

قال البخاري في «تارikhه» (٤١٦/٥): «وقال عبد الله بن صالح ثنا بكير^(١) عن عمرو، عن بكير، عن عبد الملك بن سعيد، حدثه عن عباس بن سهل عن أبي حمزة: إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يعرف ويلين الجلد فقد يقول النبي ﷺ الخير، ولا يقول إلا الخير، وهذا أشبه». ا.هـ.

وهذا إسناد حسن إلى بكير بن عبد الله الأشج، وعبد الله بن صالح: صدوق مشهور، له بعض الأوهام والأغلاط؛ لأنه ابتدى بشخص كان يُدخل في حديثه ما ليس منه، وحديثه القديم أصح، ولكن البخاري إنما روى عنه ما كان من صحيح حديثه.

قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٤١٤) -بعد أن ذكر بعض كلام الحفاظ فيه-: «ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط؛ فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحدق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه؛ وما يجيء من رواية الشيوخ فيتوقف فيه...». ا.هـ.

قلت: وقد جاء من طريق آخر عن بكير بن الأشج:

فبعد أن أخرجه البيهقي في كتابه «المدخل» -كما في «مفتاح الجنة» للسيوطى (ص ٤٥)- من طريق بكير عن عبد الملك عن عباس بن سهل عن أبي؛ قال -أي

(١) كذلك الصواب: بكير، وهو ابن مضر، ولم يذكر في شيوخ عبدالله بن صالح من اسمه: بكير، ولا أعرف أحداً اسمه بكير في هذه الطبقة، والله أعلم.

البيهقي :- «قال البخاري: وهذا أصح^(١)، وقد رواه ابن هبعة عن بكير بن الأشج عن عبدالمالك بن سعيد عن القاسم^(٢) بن سهيل عن أبي بن كعب، قال ذلك بمعناه. فصار الحديث المسند معلولاً...». ا.هـ.

قلت: وابن هبعة من كبار أهل العلم في زمانه، ولكنه ضعيف الحديث ولا يحتاج به، ولكن يكتب حديثه.

وعليه فالحديث قد ثبت عن بكير بن الأشج من طريقين.

ولأن بكير بن الأشج ثقة ثبت عالم، ومثله ربيعة؛ فقد اختلف أهل العلم بالحديث في ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى.

فذهب البخاري والبيهقي وابن رجب إلى ترجيح روایة بكير بن الأشج، وإلى هذا -فيها ييدو- ذهب أبو حاتم الرازى؛ لأن ابنه عبد الرحمن نقل عنه في «الجرح والتعديل» عند ترجمة «عبدالمالك بن سعيد بن سويد الأنصارى»، أنه روى عن عباس بن سهل، وروى عنه بكير بن الأشج.

ثم قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «وسمع من أبي حميد الساعدي وأبي أسید وجابر بن عبد الله، وروى عنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن». ا.هـ^(٣).

(١) قلت: في النسخة المطبوعة: «وهذا أشبه»، وفي النسخة التي نقل منها البيهقي وابن رجب: «هذا أصح».

(٢) كذا وقع؛ وهو خطأ من الناسخ أو الطابع، ولم أقف على راوٍ بهذا الاسم، والصواب عباس بن سهل كما تقدم في روایة البخاري.

ويؤيد هذا أن البيهقي لم يذكر أن ابن هبعة قد خالف، والله تعالى أعلم.

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٣٥١ / ٥).

فأبو حاتم لم يذكر أنَّ عبد الملك روى عن أبي حميد وأبي أسيد، ولا أنَّ ربيعة روى عنه، وإنما ذكر ذلك ابنه، أنه روى عن عباس بن سهل وعنه بكير بن الأشج. فهذا يظهر منه أنَّ أبو حاتم يرجح رواية بكير بن الأشج والله أعلم. ومن ضعف هذا الحديث: الشوكاني كما في «الفوائد المجموعة» (ص ٢٨١، ٢٨٢).

وقد شكك في صحته المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة»، وأطال الكلام عليه.

وقد قال ابن حجر عن حديث «إذا حُذْتُم عَنِي بِحَدِيثٍ يَوْقَنُ الْحَقَّ، فَصَدِّقُوهُ، وَخُذُّوْهُ، حَدَثَتْ بِهِ أَوْ لَمْ أَحْدَثْ»: «إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال، وقد جمع طرقه البهيمي في كتاب «المدخل»... ا.ه^(١).

قلتُ: وقد تقدَّمَ أنَّ من الطرق التي ذكرها البهيمي في كتابه «المدخل» طرق هذا الحديث، فلعل الحافظ ابن حجر يقصد هذا الحديث من الطرق التي فيها مقال، والله أعلم.

ومن صحة هذا الحديث: ابن حبان -كما تقدم-، وابن كثير، فقال في «تفسيره» (٤٨٧ / ٣ - ٤٨٨): «هذا جيد الإسناد، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة». ا.ه.

وقال أيضًا (٤ / ٣٤٥): «هذا إسناد صحيح، وقد أخرج مسلم بهذا السندي حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد...». ا.ه.

(١) من «المقاصد الحسنة» (ص ٣٧).

ورمز السيوطني لصحته في «الجامع الصغير» (٦٩٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٥٠): «رجاله رجال الصحيح». ا.هـ.

وأما قول البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه أحسن من هذا الوجه»^(١). ا.هـ.

قلت: فهذا ليس فيه حكم منه بثبوت هذا الخبر، كما هو معلوم، والأرجح رواية بكير بن الأشجع، وأنه من كلام أبي بن كعب رضي الله عنه، وأما رواية ربيعة فهي معلولة؛ وذلك لأربعة أمور:

الأول: أنَّ كبار الحفاظ ذهبوا إلى هذا كما تقدم.

الثاني: أنَّ ربيعة لعله في روايته لهذا الحديث سلك الجادة؛ بجعله عن أبي حميد وأبي أسيد؛ لأنَّه قد روى عن عبد الملك بن سعيد حديثاً عن أبي حميد وأبي أسيد، وهو حديث الدعاء عند الدخول إلى المسجد.

وروى ابن ماجه أيضاً (٢١٤٢): عن هشام بن عمار ثنا إسماويل بن عياش عن عمارة بن غزية، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «أجملوا في طلب الدنيا، فإن كلاً ميسراً لما خلق له».

فلعل ربيعة سلك الجادة في روايته لهذا الحديث عن عبد الملك بن سعيد بن أبي حميد وأبي أسيد.

ومن المقرر عند الحفاظ: أن من خالف الجادة يُقدم على من سلكتها.

(١) «مسند البزار»: (١٦٩/٩) (ح ٣٧١٨).

الثالث: تقدّم أن بكر بن الأشج ثقة ثبت عالم، ومثله ربيعة، فهما متقاربان في الإنقان والحفظ، ولكن قال سفيان بن عيينة: «كَنَّا إِذَا رأَيْنَا طَالِبًا لِلْحَدِيثِ يَغْشِي ثُلَاثَةً ضَحْكَنَا مِنْهُ: رَبِيعَةً وَمُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنَ حَزْمٍ وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَقْنُونَ الْحَدِيثَ». أ.هـ.

روى هذا النسائي بإسناد صحيح عن ابن عيينة^(١).

قلت: وهو لاء من الثقات المشاهير، ولعل ابن عيينة يقصد بقوله هذا: بالنسبة لغيرهم من الحفاظ الكبار.

وربيعة معروف عنه رحمه الله تعالى اهتمامه بالفقه والرأي، ولعل هذا قصر به عن الوصول إلى أعلى درجات الإنقان في الحديث، والله أعلم. فمن أجل هذا قد يرجح بكر بن الأشج على ربيعة، والله أعلم.

الرابع: عبدالملك بن سعيد - وإن كان وثقه العجمي -، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وخرج له مسلم حديثاً واحداً - وقد تقدّم - ولكنه ليس بالثقة المشهور؛ وذلك لأنّه مُقلّ جدّاً من الحديث، فليس له في الكتب التسعة إلا أربعة أحاديث.

الحادي الأول: حديث الدعاء عند الدخول إلى المسجد، وهو أشهرها، وقد تقدّم أن مسلماً خرجه (٧١٣)، وأبو داود (٤٦٥)، والنسائي (٥٣/٢)، وفي «الكبرى» في «عمل اليوم والليلة» (١٧٧)، وابن ماجه (٧٧٢)، وغيرهم كثير.

(١) يُنظر: «السير»: (٩١/٦).

الحاديـث الثـانـي: حـديـث «أـجـمـلـوا فـي الـطـلـب...»، أـخـرـجـه اـبـنـمـاجـه (٢١٤٢)، وـقـدـتـقـدـمـ، وـإـسـنـادـه لـا يـصـحـ؛ لـأـنـهـ مـنـ رـوـاـيـةـ إـسـمـاعـيلـ بـنـ عـيـاشـ عـنـ الـحـجازـيـنـ وـهـيـ ضـعـيفـةـ.

الحاديـثـ الـثـالـثـ: أـخـرـجـهـ النـسـائـيـ فـيـ «الـكـبـرـ» (٣٠٤٨)؛ عـنـ قـتـيـةـ، ثـنـاـ الـلـيـثـ، عـنـ بـكـيرـ، عـنـ عـبـدـالـلـكـ بـنـ سـعـيدـ، عـنـ جـابـرـ بـنـ عـبـدـالـلـهـ، عـنـ عـمـرـ، قـالـ: هـشـشـتـ يـوـمـاـ فـقـبـلـتـ وـأـنـاـ صـائـمـ، فـأـتـيـتـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ فـقـلـتـ: صـنـعـتـ أـمـرـاـ عـظـيـيـمـاـ، فـقـبـلـتـ وـأـنـاـ صـائـمـ. قـالـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ: «أـرـأـيـتـ لـوـ تـضـمـضـتـ بـهـاءـ وـأـنـتـ صـائـمـ؟»، قـلـتـ: لـاـ بـأـسـ بـذـلـكـ، قـالـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ: «فـقـيمـ؟».

وـأـخـرـجـهـ أـبـوـ دـاـودـ (٢٣٨٥) مـنـ طـرـيـقـ الـلـيـثـ بـهـ، وـأـخـرـجـهـ مـنـ طـرـيـقـ أـبـيـ دـاـودـ اـبـنـ حـزـمـ فـيـ «الـمـحـلـ» (٤/٣٤٢)، وـالـدارـمـيـ (٢/١٣)، مـنـ طـرـيـقـ الـلـيـثـ بـهـ. قـالـ النـسـائـيـ عـنـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ: «هـذـاـ مـنـكـرـ، رـوـاهـ بـكـيرـ بـنـ الـأـشـجـ - وـهـوـ مـأـمـونـ - عـنـ عـبـدـالـلـكـ، وـقـدـ روـىـ عـنـهـ غـيرـ وـاحـدـ، فـلـاـ أـدـرـيـ مـنـ هـذـاـ؟» وـالـأـمـثلـةـ عـلـىـ هـذـاـ كـثـيرـةـ كـمـاـ هـوـ مـعـلـومـ.

وـهـكـذـاـ يـتـضـعـ بـعـدـ التـطـيـقـ الـعـمـلـيـ وـالـسـبـرـ اـخـتـلـافـ مـنـاهـجـ النـقـادـ فـيـ الصـنـاعـةـ الـحـدـيـثـيـةـ بـيـنـ الـمـتـقـدـمـيـنـ وـالـمـتأـخـرـيـنـ، وـأـنـهـ لـيـسـواـ عـلـىـ مـنـهـجـ وـاحـدـ فـيـهـ، خـلـالـفـاـ لـمـنـ قـالـ: إـنـهـمـ عـلـىـ مـنـهـجـ وـاحـدـ.



الفصل الخامس

في بيان صنيع الإمام البخاري ومسلم

إذا أخرجاً لمن تكلم فيهم

ويوضح ذلك ما يفعله الإمام البخاري ومسلم، فإنها يخرجان بعض الأسانيد لرجال قد تكلم فيهم، وسبب تحريرهم لها؛ لأن هذا الحديث له أسانيد أخرى صحيحة، فيكون هذا الراوي المتكلم فيه قد توبع، ولذا كثيراً ما ينص أهل العلم أن هذا الراوي قد خرج له البخاري ومسلم إما في التابعات والشواهد أو قرنه بغيره.

ومثال ذلك ما نص عليها ابن حجر في «هذى الساري»^(١)، عند ترجمة أحمد بن بشير الكوفي، وأحمد بن يزيد بن إبراهيم الحراني، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي، وأسامه بن حفص المدني، وأسباط أبو اليسع، وإسحاق بن راشد الجزري، وإسحاق بن سويد بن هبيرة، وأسيد بن زيد الجمال، وأشهل بن حاتم الجمحي، وبسر بن آدم الضرير البغدادي، وبكر بن عمرو المعافري.

مثال آخر من صحيح البخاري:

ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٦٣) قال: حدثنا محمد بن صباح، حدثنا إسماعيل بن ذكرياء، حدثنا بريد بن عبدالله، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يتشي على رجل ويطريه في مدحه، فقال: «أَهْلَكُتُمْ - أَوْ قَطَعْتُمْ - ظَهَرَ الرَّجُلِ».

(١) هكذا وقعت مضبوطة في بعض المخطوطات، وهو الأقرب من حيث المعنى.

قلت: وهذا الإسناد فيه إسماعيل بن زكريا، وفيه بعض الكلام، قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: «أختلف فيه قول أحمد بن حنبل وبيهقي بن معين»، وقال النسائي: «أرجو أنه لا بأس به»، ووثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: « صالح»، وقال ابن عدي: «هو حسن الحديث يكتب حدثه»^(١).

قلت: إسماعيل بن زكريا روى له الجماعة؛ وأخرج له البخاري في أحد عشر موضعًا في «صحيحه»، اثنان في الأصول، والأخير يدخل في الأصول وفي الشواهد، والبقية في المتابعات والشواهد، وإليك مواضع حديثه في الصحيح:

الموضع الأول: في الأصول:

قال البخاري (٢١١٨): حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير بن مطعم، قال: حدثني عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا بيداء من الأرض، يخسف بأولهم وآخرهم»، قالت: قلت: يا رسول الله، كيف يخسف بأولهم وآخرهم، وفيهم أسواقهم، ومن ليس منهم؟ قال: «يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم».

الموضع الثاني: في الأصول:

قال البخاري (٢٨٩٠): حدثنا سليمان بن داود أبو الريبع، عن إسماعيل بن زكريا، حدثنا عاصم، عن مورق العجلي، عن أنس رضي الله عنه، قال: كنا مع النبي صلوات الله عليه وسلم، أكثرنا ظلاً الذي يستظل بكائه، وأما الذين صاموا فلم يعملا شيئاً، وأما الذين أفطروا فبعثوا الر Kapoor وامتهنا وعالجوها، فقال النبي صلوات الله عليه وسلم: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر».

(١) «مقدمة الفتح»: (٣٩٠ / ١).

الموضع الثالث والرابع: متابعة:

قال البخاري (٢٢٩٤): حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، حدثنا عاصم، قال: قلت لأنس بن مالك رضي الله عنه: أبلغك أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «لا حلف في الإسلام»؛ فقال: قد حالف النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه بين قريش والأنصار في داري، وأخرجه برقم (٦٠٨٣).

تابعه عباد بن عباد: قال البخاري (٧٣٤٠): حدثنا مسدد، حدثنا عباد بن عباد، حدثنا عاصم الأحول، عن أنس، قال: «حالف النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه بين الأنصار وقريش في داري التي بالمدينة، وقت شهراً يدعو على أحيا منبني سليم».

الموضع الخامس والسادس: له شاهد:

قال البخاري (٦٠٦٠): حدثنا محمد بن صباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، حدثنا بريد بن عبدالله بن أبي بردة، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبي موسى، قال: سمع النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه رجلاً يثنى على رجل ويطريه في المدحه فقال: «أهلكتم، أو: قطعتم ظهر الرجل»، وأخرجه قبل ذلك برقم (٢٦٦٣).

ساق البخاري الحديث من روایة إسماعيل بن زكرياء أولاً، ثم ذكر بعدها ما يشهد لها من حديث أبي بكرة حيث قال البخاري (٦٠٦١): حدثنا آدم، حدثنا شعبة، عن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه: أن رجلاً ذكر عند النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه فأثنى عليه رجل خيراً، فقال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «ويحك، قطعت عنق صاحبك - يقوله مراراً - إن كان أحدكم مادحا لا محالة فليقل: أحسب كذا وكذا، إن كان يرى أنه كذلك، وحسبيه الله، ولا يزكي على الله أحداً»، قال وهيب، عن خالد: «ويحك».

الموضع السابع: متابعة:

قال البخاري (٢٩٥٥): حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، ح وحدثني محمد بن صباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية، فإذا أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة».

الموضع الثامن: متابعة:

قال البخاري (٥٤٤٢): حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: قسم النبي ﷺ بيننا تمرا، فأصابني منه خمس، أربع تمرات وحشفة، ثم رأيت الحشفة هي أشدهن لضرسي. تابعه حماد بن زيد، عن عباس الجريري، عن أبي عثمان؛ قال البخاري (٥٤٤١): حدثنا مسدد، حدثنا حماد بن زيد، عن عباس الجريري، عن أبي عثمان، قال: تضيّفت أبا هريرة، سبعاً، فكان هو وامرأته وخادمه يعتقون الليل أثلاثاً: يصلّي هذا، ثم يوقظ هذا، وسمعته يقول: «قسم رسول الله ﷺ بين أصحابه تمرا، فأصابني سبع تمرات، إحداهن حشفة».

الموضع التاسع: متابعة:

(٦٣٢٠) حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبيد الله بن عمر، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقربي، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «إذا أودي أحدكم إلى فراشه فلينفض فراشه بداخلة إزاره، فإنه لا يدرى ما خلفه عليه، ثم يقول: باسمك رب وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين».

قال البخاري: تابعه أبو ضمرة، وإسماعيل بن زكرياء، عن عبيدة الله، وقال يحيى، وبشر، عن عبيدة الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ورواه مالك، وابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

الموضع العاشر: متابعة:

قال البخاري (٧٣٩٣): حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله، حدثني مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا جاء أحدكم فراشه فلينفضه بصنفة ثوبه ثلاث مرات، وليلقل: باسمك رب وضعت جنبي، وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فاغفر لها، وإن أرسلتها فاحفظها بها تحفظ به عبادك الصالحين»، قال البخاري: تابعه يحيى، وبشر بن المفضل، عن عبيدة الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وزاد زهير، وأبو ضمرة، وإسماعيل بن زكرياء، عن عبيدة الله، عن سعيد عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواه ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

الموضع الحادي عشر:

(٣٩١٦) حدثني محمد بن صباح، أو بلغني عنه حدثنا إسماعيل، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما، إذا قيل له هاجر قبل أبيه يغضب، قال: وقدمت أنا وعمر على رسول الله ﷺ، فوجدناه قائلاً، فرجعنا إلى المنزل فأرسلني عمر، وقال: اذهب فانظر هل استيقظ فأتيته، فدخلت عليه فبأيته، ثم انطلقت إلى عمر فأخبرته أنه قد استيقظ، فانطلقنا إليه نهرول هرولة حتى دخل عليه، فبأيته ثم بأيته.

وقد أخرج أيضاً حديث أبي موسى مسلم في «صححه» برقم (٣٠٠١)، وقد

أخرج قبله حديث أبي بكرة برقم (٣٠٠٠)، فتبين أن الكلام الذي في حديث أبي موسى قد زال بحديث أبي بكرة التقطفي.

ومن ذلك شريك بن عبد الله القاضي فقد خرج له مسلم سبعة أحاديث كلها قد توبع عليها عنده إلا حديثا فيه زيادة كلمة. وأخرجه أيضا برقم (٦٠٦٠).

ومن ذلك شريك بن عبد الله القاضي فقد خرج له مسلم سبعة أحاديث كلها قد توبع عليها عنده إلا حديثا فيه زيادة كلمة.



الفصل السادس

في بيان أقسام الرواة الذين أخرج لهم البخاري في «الصحيح» ينقسم الرواة الذين خرج لهم البخاري في «صحيحه» إلى أربعة أقسام^(١) فيما يتعلق بالفصل السابق:

القسم الأول: من احتاج بهم مطلقاً وأعني بذلك في جميع أبواب الشريعة في الأصول وغيرها.

القسم الثاني: من احتاج بهم في بعض الأبواب دون بعض. وأعني من خرج لهم في غير الأصول والأحكام وإنما في الفضائل والمناقب مثلاً.

القسم الثالث: من لم ي يحتاج بهم؛ وإنما خرج لهم في الشواهد والتابعات.

القسم الرابع: من أخرج لهم البخاري تعليقاً.

فأما القسم الأول، فهم على ثلاثة أحوال:

الأولى: من أكثر عنهم وهم الذين تدور عليهم غالب الأحاديث المخرجة في «صحيحه» كعروة بن الزبير ونافع مولى ابن عمر وأبو سلمة بن عبد الرحمن والأعرج وأبي صالح وسعيد بن المسيب وغيرهم.

ومن أتى من بعدهم كالزهري وأبي إسحاق السبيبي وقناة والأعمش وهشام بن عروة وغيرهم، ومن بعدهم كشعبة والثوري ومالك وإسرائيل بن يونس وحماد بن زيد وابن عيينة.

ومن بعدهم كالقطان وابن مهدي وُهشيم وابن المبارك ويزيد بن هارون وغيرهم.

(١) هذه الأقسام مستفادة من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

ومن بعدهم كطبة شيوخه منهم: ابن المديني وعبدالله بن يوسف ومسدد وأبو اليهان الحكم بن نافع وسلیمان بن حرب وإسماعيل بن أبي أويس وآدم بن أبي إياس وموسى بن إسماعيل وغيرهم كثير.

الثانية: من لم يكثر عنهم لكن حديثهم ليس بالقليل، مثل عمرو بن ميمون الأودي وأبي عمرو الشيباني وبرس بن سعيد وحفص بن عاصم وأبو المليح وخبيب بن عبد الرحمن وفراش بن يحيى الهمدانى الكوفي وغيرهم كثير.

الثالثة: من ليس له من الحديث إلا الواحد والاثنان: مثل غالب القطان أبو سليمان البصري، ليس له عند البخاري إلا حديث واحد عن بكير بن عبد الله المزني عن أنس في السجود على الثوب. قوله موضع آخر معلق عن ابن سيرين. قاله ابن حجر في «مقدمة الفتح».

ويحيى بن عبد الله بن صيفي وعبد الواحد بن عبد الله البصري كان أمير المدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك له حديث واحد عن وائلة في التغليظ في الكذب عن النبي ﷺ. قاله ابن حجر.

وعبدالعزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي له في البخاري حديث واحد في تفسير سورة المائدة. قاله ابن حجر.

والزبير بن عدي له حديث واحد عن أنس. قاله ابن حجر.

والزبير بن عربى له حديث واحد عن ابن عمر. قاله ابن حجر.

وعبد الرحمن بن حابر بن عبد الله الأنصاري له حديث واحد. قاله ابن حجر.

وحرiz بن عثمان لم يخرج له البخاري سوى حديثين كما في «هدى السارى».

وأما القسم الثاني: «وهم من احتج بهم في بعض الأبواب دون بعض»:

فمثال ذلك فليح بن سليمان قال ابن حجر: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرفاق.

وأيضاً محمد بن طلحة بن مُصْرَف، قال ابن حجر: «له في البخاري ثلاثة أحاديث:

أحدها: في المغازي عنه عن حميد عن أنس قال: غاب عمي عن قتال بدر. الحديث، وهو عنده بمتابعة عبدالأعلى السامي وغير واحد عن حميد.

ثانيها: في العيددين عنه عن زبيد عن الشعبي عن البراء في الذبح قبل الصلاة، وهو عنده بمتابعة شعبة عن زبيد.

ثالثها: في الجهاد عنه عن أبيه عن مصعب بن سعد عن أبيه في الانتصار بالضعفاء وهو فرد إلا أنه في فضائل الأعمال». ا.هـ.

وأما القسم الثالث «وهم من لم يحتج بهم وإنما خرج له في المتابعات والشواهد»:

مثال ذلك من أخرج لهم في الشواهد: إسماويل بن ذكرييا الخلقاني أخرج له أربعة أحاديث ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعته، والرابع أخرج له شاهد من حديث أبي بكرة، ينظر كلام ابن حجر. وحرمي بن عماره له حديث في الحوض أخرجه الشیخان، وللحديث شواهد، وإبراهيم بن طهمان قال ابن حجر: «أكثر ما خرج له البخاري في الشواهد».

ومثال من أخرج له في «المتابعات»: أسيد بن زيد الجمال روى عنه البخاري في كتاب الرفاق حديثاً واحداً مقووّناً بغيره، وهو عند البخاري من طرق أخرى^(١). وأيمن بن نابل الحبشي له حديث واحد عند البخاري أخرجه متابعة. وكذا أيوب بن عائذ، وأيوب بن النجار اليمامي أيضاً، وحبيب المعلم خرج له ثلاثة أحاديث بمتابعة ابن جرير، وفي هذا كله ينظر كلام ابن حجر. ومنهم من أخرج لهم البخاري تعليقاً، وقد ذكرهم ابن حجر في فصل مستقل؛ فمنهم إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنباري وإبراهيم بن ميمون الصائغ وأسامة بن زيد الليثي وغيرهم كثير.

وأما القسم الرابع «وهم من أخرج لهم البخاري تعليقاً»: فمثل الحسن بن عماره وعبدالكريم بن أبي المخارق ينظر كلام ابن حجر.

ملحوظة:

من خرج له البخاري في الشواهد أقوى من خرج له في المتابعات من حيث الجملة. وبهذا يتبيّن لك أحاديث عديدة قد قواها المتأخرون بتعدد طرقها، بينما المتقدمون قد ضعفوها مطلقاً.

وهذا ما فعله الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح العلل» فإنه جمع كلام الأئمة السابقين من كتب السؤالات والعلل، وقبله أبو الحسن ابن القطان الفاسي في كتابه: «بيان الوهم والإبهام».



(١) ينظر كلام ابن حجر.

الفصل السابع

في بيان حد البدعة بين المتقدمين والمتاخرين

أشار الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - إلى مسألة البدعة، وقبول روایة المبتدع

في «نخبة الفكر» حيث قال: «ثم البدعة إما بمكفر أو بمفسق؛

فال الأول: لا يقبل صاحبها الجمھور.

والثاني: يقبل من لم يكن داعية في الأصح إلا إن روى ما يقوى بدعته فيرد

على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي^(١). أ.هـ.

قلت: هذا الذي ذكره الحافظ - وإن كان قد نص عليه بعض الأئمة

المتقدمين - إلا أن تصرفاتهم في مصنفاتهم تقتضي أنهم يوثقون الراوي إذا ثبت

صدقه واستقام حديثه، ولو كان داعية إلى بدعته، أو روى ما يؤيد بدعته،

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن أشهرها:

عمران بن حطان:

فقد اشتهر عنه الدعوة إلى بدعته، ومع ذلك قد وثقوه واحتج به البخاري في

«الصحيح».

قال أبو العباس المبرد: «كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم

وشاعرهم». أ.هـ^(٢).

وقد نقل عنه أنه رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي بتلك الأبيات السائرة،

ومع ذلك قد وثق؛ لأنه كان صادقاً.

(١) «نخبة الفكر» [ذكر مسألة البدعة تحت مسألة الجھالة].

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٥/٢٣٢).

قال قتادة: «كان لا يُتَهَمُ في الحديث».

وقال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج. ثم ذكر عمران هذا وغيره.

ومع ذلك احتج به البخاري في «الصحيح»؛ وذلك لصدقه واستقامة حديثه كما تقدم».

أما قول الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٤٣٣) بعد أن ذكر له حديثاً أخرجه البخاري، قال: «إنما أخرجه البخاري في المتابعات». فهذا فيه نظر؛ لأن البخاري خرج له حديثين:

أحدهما: الذي أخرجه برقم (٥٨٣٥) حيث قال: حدثني محمد بن بشار، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن عمران بن حطان، قال: سألت عائشة عن الحرير فقالت: أئن ابن عباس فسله، قال: فسألته فقال: سل ابن عمر، قال: فسألت ابن عمر، فقال: أخبرني أبو حفص يعني عمر بن الخطاب، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة»، فقلت: صدق، وما كذب أبو حفص على رسول الله ﷺ وقال عبدالله بن رجاء: حدثنا حرب، عن يحيى، حدثني عمران، وقص الحديث.

وهذا الحديث ذكره البخاري في المتابعات كما تقدم قول الحافظ ابن حجر رحمه الله السابق.

واما الآخر: فقد أخرجه برقم (٥٩٥٢) حيث قال: حدثنا معاذ بن فضالة، حدثنا هشام، عن يحيى، عن عمران بن حطان، أن عائشة، رضي الله عنها حدثه: أن النبي ﷺ «لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه».

قلتُ: وهذا الحديث أخرجه في الأصول احتجاجاً به وليس في المتابعات.
وأما القول بأن البخاري إنما أخرج له ما حمل له قبل أن يرى رأي الخوارج،
فهذا لا دليل عليه، وقد ردَّه ابن حجر^(١).
وأما القول بأن عمران قد رجع عن مذهب الخوارج في آخر عمره، فهذا
أيضاً لم يثبت.

بل قد احتجوا أيضاً بمن روى ما يؤيد بدعته، إذا توفرت فيه الشروط وهي
أن يكون «صادقاً»، ومستقيماً في الحديث، ولم يُتهم بالكذب؛ فقد احتج الإمام
مسلم بعدي بن ثابت الأنباري، وهو قاص الشيعة.

نص الحديث عدي بن ثابت:

قال الإمام مسلم (٧٨): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، وأبو
معاوية، عن الأعمش، ح وحدثنا يحيى بن يحيى، واللفظ له، أخبرنا أبو معاوية،
عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، قال: قال علي: والذي فلق الحبة،
وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي صلوات الله عليه إلى: «أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني
إلا منافق».

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وفي هذا الاعتذار نظر، فإن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه حال
هربه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله بسبب رأي الخوارج. وقصته في ذلك مع
روح بن زنباع، وعبدالملك بن مروان، مشهورة، ذكرها المبرد وغيره.
واعتذر أبو داود عن التخريج له بأنَّ الخوارج أصحَّ أهل الأهواء حديثاً، ثم ذكر عمران
 وأنظاره، وروى عن التبوزكي، عن أبي العطار، قال: سمعت قتادة يقول: كان عمران
لا يتهم في الحديث». ينظر: «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٢٣٣ / ٥).

وقد صححه الترمذى في «جامعه» (٣٧٣٦)، وقال البزار في «مسنده»^(١): «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي، بأحسن من هذا الإسناد». وقال أبو نعيم في «الخلية»: «هذا حديث صحيح متافق عليه»^(٢).

قلتُ: ولا يعني أن البخاري قد أخرجه في «صحيحه»، وإنما عَنِي بذلك؛ أن هذا الحديث قد توافرت فيه شروط القبول عند أهل الحديث؛ فهو متافق على صحته عندهم.



(١) «مسند البزار»: (٢/١٨٢).

(٢) «حلية الأولياء»: (٤/١٨٥).

الفصل الثامن

في بيان أقسام الرواية من حيث الضبط والحفظ

أشار الإمام مسلم في «التمييز»: «إلى أن الناس ثلاثة:

رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه: ومن هؤلاء: ابن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وشعبة والثوري.

وآخر لهم، والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا الذهب حديث الناس: مثل عبدالعزيز بن محمد الدراوردي فهو صدوق وله أوهام، ومثل محمد بن راشد المكحولي فهو ثقة لكن هناك من تكلم فيه، ومثل محمد بن عجلان صدوق له بعض الأوهام، ومثل العلاء بن عبد الرحمن صدوق بل ثقة وله بعض الأوهام، فهؤلاء لا يتركون والذى يغلب على حديثه الصحة وله أوهام، ترك الأوهام و يؤخذ حديثه الصحيح.

وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه: مثل شريك فيما روى عنه بعض الاختلاط، فالغالب على حديثه الخطأ، ومثل ابن هيبة فالغالب على حديثه الخطأ والوهم، فأمثال هؤلاء يكتب حديثهم، ومثل الليث ابن أبي سليمان، ويزيد بن أبي زياد يكتب حديثهم ولا يحتاج بهم، فإن وجد ما يشهد لحديثهم هنا يقبل.

ثم أشار إلى أن الرواية ثلاثة:

القسم الأول: المتوفى المتقن لما حمل من علم وما أدى منه إلى غيره: ومن أمثلة هؤلاء الحفاظ المتقنين: الزهرى، وفتادة بن دعامة السدوسي، ومالك، ويحيى بن سعيد الأنبارى، والقطان، وشعبة بن الحجاج الواسطي، وسفيان الثورى، وابن مهدي، وعبد الله بن دينار، وغيرهم من الحفاظ المتقنين، وهؤلاء يحكم على روایتهم بالصحة.

القسم الثاني: من هو دونهم في رداءة الحفظ والتساهل فيه: وهم حفظة ومتقنون، ولكن عندهم بعض الأوهام والأخطاء، والغالب على حديثهم هو الصحة، ومن أمثلتهم: العلاء بن عبد الرحمن، فعنده شيء من الأخطاء، والغالب على أحاديثه الصحة، وعبد الرزاق بن همام خاصة في نهاية حياته، وعندما أصيب بالعمى وقع في حديثه شيء من الخطأ، والغالب على أحاديثه الصحة، وكذلك محمد بن عجلان، وهذا مثال أوضح مما تقدم؛ لأن محمد بن عجلان له أخطاء عديدة، ومحمد بن راشد المكحولي، وعبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، فله أخطاء والغالب على أحاديثه الصحة.

وهو لاء يحكم على روایتهم بالصحة إلا فيما خطئوا فيه، فيترك الخطأ، أو يحكم على أحاديثهم بالحسن، مثل الدراوردي قد يحكم على أحاديثه بالحسن، وإن كان الأقرب أن يحكم عليها بالصحة؛ لأن الغالب على أحاديثه الصحة، والخطأ ليس بالكثير، خاصة إذا حدث من كتابه.

القسم الثالث: المتشوه غير المتقن: فإن الغالب عليه الخطأ، كما في تقسيم ابن مهدي السابق، يبدو أن الإمام مسلم يقصد هذا.

ومن أمثلة هؤلاء الذين يغلب عليهم الخطأ: عبدالله بن هيبة، وشريك بن عبدالله القاضي: وخاصة بعدهما تولى القضاء، وفيها حديث من حفظه، وكذلك شهر بن حوشب وغيرهم، فهو لاء يحكم على حديثهم بالضعف وأنه لا يحتاج به، ولكن إن وجد ما يشهد لحديثهم وما يؤيد روایتهم، فهنا يقبل حديثهم ويرتقي لدرجة الحسن لغيره.

والرواة منهم من حديثه صحيح في أوله وآخره، فهذا حديثه صحيح مطلقاً،

ومنهم من حديثه صحيح في أوله ثم بعد ذلك ضعف، كعبدالرزاق في نهاية حياته تغير، وكهشام بن عروة وهو حجة مطلقاً، لكن حديثه القديم أصح من المتأخر، ومثل سعيد بن أبي عروبة حيث اختلف في نهاية حياته، ومنهم من حديثه الأخير أصح من حديثه القديم: كهمام بن يحيى العودي.

والخطأ عند الرواة على أقسام عديدة، وهي كما يلي:
أن يكون الخطأ في بعض الشيوخ: فإذا روى عن بعض شيوخه خطأ.
أن يكون فيما حدث به في مكان دون مكان: مثل مَعْمَر؛ فحديثه في اليمن
أصح، من حديثه بالبصرة.

أن يكون حديثه عن بعض الشيوخ صحيح، وعن بعضهم فيه نظر: مثل
رواية عمر عن ثابت البناي، حيث تكلم في رواية عمر عن ثابت. « وإن كانت
هناك له أحاديث عن ثابت مستقيمة وهي قليلة، وقد ذكرتها في ترجمة عمر ».
ومنهم إذا حدث من كتابه فهو صحيح: وإذا حدث من حفظه فهو ضعيف:
مثل شريك بن عبدالله القاضي، فالالأصل فيما حدث به من كتابه صحيح، وفيما
حدث به من حفظه بعد أن تولى القضاء يكون فيه ضعف.

فينبغي الانتباه إلى هذا الشيء؛ لأن الراوي إذا تكلم فيه لا يلزم أن يكون
ضعيفاً مطلقاً، وإذا وثق لا يلزم أن يكون ثقة مطلقاً، وأحياناً تكون هناك
استثناءات ينبغي الانتباه لها.



الفصل التاسع

في بيان حال محمد بن إسحاق و دراسته حدیثه ومراقبته مع المقارنة بين كلام المتقدمين والمتاخرین

اسمها ونسبة:

هو: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كُوثان، أبو بكر، ويقال
أبو عبدالله، القرشى المطلاهى مولاهم، المدى، نزيل العراق.

وقد توفي ببغداد، ودفن فيها، قبره بالأعظمية^(١)، وجده يسار من سبى عين
التمر، وهي بلدة قديمة في الأنبار من العراق، وقد ذكر أن هذا السبي كان أول
سبى دخل المدينة من العراق، قاله مصعب بن عبد الله الزبيري.

قلت: وهناك جمّع من أفضّل التابعين كانوا من هذا السبي، منهم أسلم مولى
عمر، فقد قيل: إنه من سبى عين التمر، وقيل حبشي بجاوي، وحران مولى عثمان
منها أيضاً، وسرين والد محمد^(٢)، وقيل أيضاً من سبى جرجايا^(٣)، ومنهم أفلح
مولى أبي أيوب^(٤).

قال مصعب بن عبد الله الزبيري: «محمد بن سرين من عين التمر من سبى
خالد بن الوليد، وكان خالد بن الوليد وجد بها أربعين غلاماً مختتنين، فأنكرهم

(١) قاله د. بشار عواد، وذكر أن قبره قريباً جداً من دارهم.

ينظر: «تهذيب الكمال» من تحقيقه.

(٢) «الطبقات الكبرى»: (٧) (١٩٣).

(٣) ينظر: «سير الأعلام النبلاء»: (٤) (٦٠٦).

(٤) ينظر ترجمة حران مولى عثمان في «تهذيب الكمال».

فقالوا إننا كنا أهل مملكة فرقهم في الناس. وهذا السبب كان بعضهم من العرب، مثل حُمَّار مولى عثمان، فهو من النمر بن قاسط^(١).

وكانت ولادة ابن إسحاق سنة ثمانين، وأما وفاته فقيل سنة خمسين، أو احدى وخمسين، أو اثنتين وخمسين، أو ثلاثة وخمسين ومئة.

وهو من بيت علمٍ، فأبوه كان من الرواة، وهو ثقة ولكن فيما يظهر ليس له كبير الرواية، إنما خرج له أبو داود في المراسيل، وأما عمّه موسى فهو ثقة، علّق له البخاري، وخرج له مسلم وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وله عمٌ آخر، اسمه عبد الرحمن قد روى عنه.

وهو من العلماء المشهورين، وخاصة في المغازي، فإن كتابه في ذلك من أول ما ألف في هذا الفن، فالناس عيالٌ عليه في ذلك.

وكان واسع الرواية، فقد ذكر له المزي خمساً وعشرين ومئة شيخ، كما أنه روى عنه جمع كبير، ومنهم بعض الكبار.

قال أبو زرعة الدمشقي: «ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبارء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم: سفيان، وشعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وابن سلمة، وابن المبارك، وإبراهيم بن سعد، وروى عنه من الأكابر: يزيد بن أبي حبيب...»، ويزيد من شيوخه.

قلت: وأكثر من روى عنه أهل الكوفة وأهل الجزيرة وأهل الرَّي.

قال ابن سعد: «كان أول من جمع مغازي رسول الله ﷺ، وخرج من المدينة

(١) ينظر ترجمته في «التمهيد» لابن عبد البر وغيره.

قد يرونه أحد منهم غير إبراهيم بن سعد، وكان أتى جعفر بن منصور بحيرة فكتب له المغاري فسمع منه أهل الكوفة بذلك السبب، وسمع منه أهل الجزيرة حين كان مع عباس بن محمد، وأتى الري فسمع منه أهلها فرواته من هؤلاء البلدان أكثر من روى عنه من أهل المدينة».

قلت: وقد علق له البخاري في «صحيحه»، وخرج له في جزء القراءة، وخرج له أيضاً مسلم في التابعات، والأربعة.

وقد اختلف فيه أهل العلم اختلافاً مطولاً، وتكلمت فيه بأمور كثيرة فيما يتعلق بضبطه وحفظه، ومنهجه في الرواية، كما أنه رُمي بغير بدعة، بعضها ثابت وبعضها لا يثبت.

والإليك بعض التفصيل في ذلك.

وأبدأ أولاً فيما يتعلق بالبدع التي نسب إليها:

١- التشيع.

٢- القدر.

٣- الاعتزال.

وأما بقية الأمور:

٤- كالعدالة، فهناك من كذبه، وذلك فيما يتعلق بسماعه من فاطمة بنت المنذر زوج هشام بن عروة.

٥- أنه لم يكن ضابطاً، وأن له أوهاماً.

٦- أنه عنده غرائب وأشياء يتفرد بها عن غيره.

٧- وصفه بالتدلisy.

- ٨ - أنه يأخذ كتب الناس ويضعها في كتبه.
- ٩ - أنه أحياناً يروي عن أكثر من شيخ، ولا يفصل رواية بعضهم عن بعض، وإنما يسوقها مساقاً واحداً، وقد يكون بينهم اختلاف
- ١٠ - أنه **تُكلِّم** في روايته عن بعض شيوخه، وهم نافع، والزهري، وفاطمة بنت المنذر
- ١١ - أنه يروي عن المجهولين والكذابين
- ١٢ - أنه يروي عن أهل الكتاب
- ١٣ - أنه يروي المطولات، وهذه تحتاج إلى حفظ وإتقان وأنه لم يكن كذلك.
- والإشكال الجواب عن ذلك:**
- الأولى:** فيما ما يتعلّق بالتشييع وصفه به؛
فهذا لم يثبت عنه ولم أقف على ما يدل عليه، وهذا كتابه في «السيرة» ليس فيه شيء من ذلك، بل جاء ما يدل على خلافه وهو كونه نشأ بالمدينة، وهم من أبعد الناس عن ذلك، ويزيد هذا الأمر وضوحاً أن شيوخه وخاصة الكبار منهم كانوا من أهل السنة.

وأما كونه جاء إلى الكوفة فهذا ليس فيه دليل على تشيعه، وكم بالكوفة من العلماء هم من أهل السنة، وأما اتصاله بأبي جعفر المنصور فهذا أيضاً لا يدل على ذلك، وبنو العباس، ومنهم أبو جعفر، كانوا من أهل السنة^(١)، نعم، كان بعض من التفت حولهم كانوا من الشيعة، لكن هذا ليس له علاقة بنا نحن في صدده.

(١) نعم، كان المؤمنون من مال بعض الشيء إلى الشيعة.

وقد قال ابن عيينة: «جالستُ ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما يتهمه أحدٌ من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً». وفي رواية «إلا في قوله في القدر»^(١).

وفي رواية عنه نقلها علي بن المديني: «ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق». قال أبو بكر الخطيب: «وقد أمسك عن الاحتجاج من روایات عن ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب: منها أنه كان يتشيع»، وهذا كما ترى لا يكفي في ثبوت هذه التهمة عنه، ولذا لم يسم الخطيب من قال ذلك. وأما كون ولائه لبني المطلب، فهذا أيضاً ليس فيه دليل على ذلك.

ثم وقفت على كلام في معجم الأدباء، نقل صاحبه عن المرزباني قال: «ومحمد بن إسحاق أول من جمع مغازي رسول الله ﷺ وألفها،... إلى أن قال^(٢): وحدث^(٣)، بإسناد رفعه إلى المفضل بن غسان الغلابي قال: سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق؛ فقال: قال عاصم بن عمر بن قتادة: لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق. قال يحيى: وابن إسحاق يسمع من عاصم فكان يقال...»^(٤).

وحدث^(٥)، فيها رفعه إلى علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان

(١) «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٧٠).

(٢) يعني ياقوت.

(٣) أي المرزباني، هذا الذي يظهر من السياق.

(٤) كذلك في الأصل.

(٥) أي المرزباني.

يقول: كان محمد بن إسحاق والحسن بن ضمرة وإبراهيم بن محمد كل هؤلاء يتشيعون ويقدمون علينا على عثمان^(١).

والجواب عن ذلك:

أولاً: أن هذا لم ينقله إلا المرزباني فيما وقفت عليه، على أهمية هذا المنشور، فأين البخاري وابن أبي حاتم، وغيرهما من أئمة الحديث عن هذا؟! ولذا -وهو الأمر الثاني-: لم ينقله المزي، ولا الذهبي، ولا ابن حجر.

ثالثاً: أن ياقوت لم يذكر الإسناد ما بين المرزباني وعلي بن المديني حتى ينظر فيه هل هو صحيح عنه أم لا، والخبر إذا لم يستند لا يعتمد عليه، كما هو مقرر.

رابعاً: أن علي بن المديني الذي روى ذلك عن يحيى بن سعيد كما ذكر في هذه الرواية لم يعتمد ذلك، بل أثني على ابن إسحاق وقواه ولم يصفه بالتشيع.

خامسًا: أن المرزباني قد وصف بالاعتزال والتدلisy، ونوع التدلisy الذي وقع فيه، هو أنه كان يعتمد الإجازة فيما يرويه.

قال الخطيب: «أكثر ما أعيّب عليه المذهب وروايته بالإجازة ولا يبين»، ولذا ياقوت: «وأكثر روایته بالإجازة، لكنه يقول فيها أخبرنا». وقال الذهبي^(٢): «وأكثر ما يخرجه فبالإجازة، لكنه يقول فيها: أخبرنا ولا يبين».

قلت: وإن كان الراجح أن الإجازة حجة، ويعمل بها في بعض الرواية، ولكن يبقى فيها احتمال التصحيح والخطأ، فهي ليست مثل السمع، مع أن هناك من

(١) «معجم الأدباء»، للياقوت الحموي: (٦/٢٤١٨).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (٣/٦٧٢).

تكلم في المرزباني، فقال ليس بثقة، وهو قول الأزهرى، ولكن هذا القول فيه نظر فيما يظهر لي؛ ولذا وثقه غيره، قال الخطيب: «ليس بكذاب، أكثر ما أُعيب عليه المذهب...» كما تقدم.

سادساً: على فرض ثبوت ذلك، أي: وصفه بالتشيع، فهذا التشيع هو في تقديم علي على عثمان حسب، وهذا، لا يخفى قد جاء عن بعض السلف، وإن كان الصحيح والصواب تقديم عثمان على علي، كما جاءت به الأدلة، وهو الذي ذهب إليه جمهور السلف.

وأما قول الشاذكوني وأحمد بن يونس، فقولهما معارض بقول غيرهم، خاصة من جالس ابن إسحاق، كما تقدم عن ابن عيينة.
وهناك مرويات رواها ابن إسحاق، قد يظن من خلالها تشيعه، وإليك بعض هذه الروايات:

قال ابن عساكر: «أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد، أنا أبو علي محمد بن محمد بن أحمد، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص، أنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، أنا الحسن بن علي القطان، نا إسماعيل بن عيسى، نا إسحاق بن بشر، نا محمد بن إسحاق، قال: وحدثني وهب بن كيسان عن عبدالله بن الزبير، قال: كنت مع الزبير عام اليرموك فلما تعب الناس للقتال لبس الزبير لأمته ثم جلس على فرسه، ثم قال مولين له: احبسا عبدالله في الركب معكما، فإنه غلام صغير، قال: ثم وجه فدخل في الناس فلما اقتلوا نظرت إلى ناس وقوف على تل رمل لا يقاتلون مع الناس؛ فأخذت فرساً للزبير خلفه للرجل فركبته، ثم ذهبت

إلى أولئك فوقت معهم؛ فقلت: أنظر ما يصنع الناس، فإذا أبو سفيان بن حرب في مشيخة من قريش من مهاجرة الفتح وقوفاً لا يقاتلون، فلما رأوني غلاماً حدثاً فلم يتقوني، فجعلوا إذ مال المسلمين وركبهم الروم يقولون: إنه أمة بني الأصفر، قال: وإذا مال الروم وركبهم المسلمون، قالوا: يا ويح بني الأصفر؛ فجعلت أعجب من قوتهم؛ فلما هزم الله الروم ورجع الزبير جعلت أخباره خبرهم، قال: فجعل يضحك، ويقول: قاتلهم الله أبووا إلا ضغنا، وماذا لهم في أن يظهر علينا الروم، لنحن خير لهم منهم، ثم إن الله أنزل نصره، وهزمت الروم وجموع هرقل التي جمعت، وأصيب من الروم وأهل أرمينية والمستعربة سبعون ألفاً، وقتل الله القيقلان، فلما انهزمت الروم بعث أبو عبيدة بن غنم في طلبهم فسلك الأعماق حتى بلغ ملطلية، فصالحة أهلها على الجزية، ثم انصرف؛ فلما سمع هرقل بذلك بعث إلى مقاتليها ومن فيها فساقهم إليه وأمر بملطليه فحرقت^(١).

وهذا خبر باطل، وهو منكر سندًا ومتناً.

فأما السندي فيه إسحاق بن بشر، وهو متروك، وقد اتهم حتى كذبه علي بن المديني، ولذا قال الذهبي: «يروي العظام عن ابن إسحاق وابن جريح والثوري»^(٢).

وأما المتن: فقد جاء ما يخالفه، قال إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن أبيه: خدمت الأصوات يوم اليرموك والمسلمون يقاتلون الروم إلا

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (١٨/٣٣٧).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (١/١٨٤).

صوت رجل يقول: يا نصر الله اقترب يا نصر الله اقترب؛ فرفعت رأسي أنظر فإذا هو أبو سفيان بن حرب تحت راية ابنه يزيد بن أبي سفيان^(١). قلت: وهذا إسناد صحيح.

ولذا قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: «وروى يعقوب بن سفيان وابن سعد بإسناد صحيح، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه، قال: فقدت الأصوات يوم اليرموك إلا صوت رجل يقول: يا نصر الله اقترب. قال: فنظرت فإذا هو أبو سفيان تحت راية ابنه يزيد. ويقال: فثبتت عينه يومئذ».

وروى يعقوب أيضاً من طريق ابن إسحاق، عن وهب بن كيسان، عن ابن الزبير، قال: كنت مع أبي عام اليرموك، فلما تعبَّى المسلمون للقتال لبس الزبير لأمته، ثم جلس على فرسه، وتركني، فنظرت إلى ناس وقف على تل يقاتلون مع الناس، فأخذت ترساً، ثم ذهبت فكنت معهم، فإذا أبو سفيان في مشيخة من قريش، فجعلوا إذا مال المسلمون يقولون: أيده بنو الأصفهاني، وإذا مالت الروم قالوا: يا ويح بن الأصفهاني.

وهذا يُبعده ما قبله، والذي قبله أصح^(٢).

ثم هل يعقل أن أبو سفيان وقد خرج مع المسلمين في يوم اليرموك وكان تحت راية ابنه يزيد وهو يجاهد الروم، يتمنى أن يتتصر الروم!!!
سبحانك هذا بهتان عظيم.

(١) «تهذيب الكمال»: (١٢١ / ١٣).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٣ / ٣٣٤).

ولذا قال ابن جرير الطبرى: «كتب إلى السري عن شعيب عن سيف عن أبي عثمان يزيد بن أسيد الغساني عن عبادة وخالفه؛ قالا: شهد البرموك ألف من أصحاب رسول الله منهم نحو مائة من أهل بدر، قالا: وكان أبو سفيان يسير فيقف على الكرايس؛ فيقول: الله الله! إنكم ذادة العرب وأنصار الإسلام، وإنهم ذادة الروم وأنصار الشرك اللهم، إن هذا يوم من أيامك، اللهم أنزل نصرك على عبادك...»^(١).

قلت: وهذا الإسناد وإن كان لا يصح لكن يؤيده ما تقدم.

وقال ابن جرير أيضاً: «حدثني ابن حميد قال حدثنا سلمة عن محمد بن إسحاق عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس، قال: بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعض أصحابه يتذاكرون الشعر؛ فقال بعضهم: فلان أشعر، وقال بعضهم: بل فلان أشعر، قال: فأقبلت، فقال عمر: قد جاءكم أعلم الناس بها؛ فقال عمر: من شاعر الشعراة يا ابن عباس؟ قال: فقلت: زهير بن أبي سلمى؛ فقال عمر: هل من شعره ما نستدل به على ما ذكرت؟ فقلت: امتحن قوماً من بني عبد الله بن غطفان؛ فقال:

قوم بأو لهم أو مجدهم قعدوا	لو كان يقعد فوق الشمس من كرم
طابوا وطاب من الأولاد ما ولدوا	القوم أبوهم سنان حين تنسبهم
مرزقون بهليل إذا حشدوا	إنس إذا أمنوا جن إذا فزعوا
لا ينزع الله منهم ماله حسدوا	محسدون على ما كان من نعم

(١) «تاریخ الطبری»: (٣٩٧/٣).

قال عمر: أحسن وما أعلم أحداً أولى بهذا الشعر من هذا الحي من بنى هاشم لفضل رسول الله ﷺ وقربتهم منه، فقلت: وفقط يا أمير المؤمنين ولم تزل موقفاً، فقال: يا ابن عباس! أتدري ما منع قومكم منهم بعد محمد فكرهت أن أجيبه، فقلت: إن لم أكن أدرى فأمير المؤمنين يدراني، فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتبجحوا على قومكم بجهلاً فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت، فقلت: يا أمير المؤمنين إن تأذن لي في الكلام وتعط عني الغضب تكلمت. فقال: تكلم يا ابن عباس، فقلت: أما قولك يا أمير المؤمنين اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها حيث اختار الله تعالى لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود، وأما قولك: إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة فإن الله تعالى وصف قوماً بالكراهية، فقال ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم؛ فقال عمر: هيئات، والله يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أفرك عنها فتزيل منزلتك مني، فقلت: وما هي يا أمير المؤمنين، فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلة فمثلي أماط الباطل عن نفسه، فقال عمر: بلغني أنك تقول إنها صرفوها عنا حسداً وظلماً، فقلت: أما قولك يا أمير المؤمنين ظلماً فقد تبين للجاهل والخليم، وأما قولك: حسداً فإن إبليس حسد آدم فتحن ولده المحسودون؛ فقال عمر: هيئات أبت، والله قلوبكم يا بنى هاشم إلا حسداً ما يحول وضغنا وغضنا ما يزول، فقلت: مهلاً يا أمير المؤمنين، لا تصف قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسد والغش، فإن قلب رسول الله ﷺ من قلوب بنى هاشم، فقال عمر: إليك عندي يا ابن عباس، فقلت: افعل فلما ذهبت لأقوم استحياناً مني. فقال: يا ابن

عباس مكانك، فو الله إني لراع لحفك محب لما سرك. فقلت: يا أمير المؤمنين! إن لي عليك حّقاً وعلى كل مسلم، فمن حفظه فحظه أصاب، ومن أضاعه فحظه أخطأ ثم قام فمضى...»^(١).

قلت: وهذا أيضاً لا يصح، لا إسناداً ولا متنًا.

فأما الإسناد إلى ابن إسحاق فيه محمد بن حميد الرازي^(٢)، وهو لا يحتاج به، وأما ما بعد ابن إسحاق فيه شيخه الذي لم يسمَ.

وأما المتن: فهو باطل.

ومن الروايات أيضاً:

قال الروياني في «مسنده»: نا ابن إسحاق^(٣)، أنا إسحاق بن إبراهيم الرازي، نا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمد بن كعب قال: إنا جلوس مع البراء في مسجد الكوفة إذ دخل قاص فجلس فقصص ثم دعا للخاصة والعامة ثم دعا لل الخليفة، ومعاوية بن أبي سفيان يومئذ الخليفة، فقلنا للبراء: يا أبا إبراهيم، دخل هذا فدعا للخاصة والعامة ثم دعا لمعاوية فلم نسمعك قلت شيئاً؟ فقال: إنا شهدنا وغبتم، وعلمنا وجهلتكم، إنا بینا نحن مع رسول الله ﷺ بحنين إذ أقبلت امرأة حتى وقفت على رسول الله ﷺ فقالت: إن أبا سفيان وابنه معاوية أخذوا بعيراً لي فغيها علي، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً إلى أبي

(١) «تاريخ الطبرى»: (٣٩٨/٣).

(٢) هذا إذا كان هذا الخبر ليس موجوداً في كتاب «السيرة» لابن إسحاق، أما إذا كان موجوداً فيها فلا يعتبر وجود محمد بن حميد هنا علةً؛ لأنَّه مجرد راوٍ للكتاب.

(٣) هو محمد بن إسحاق الصناعي.

سفيان بن حرب، ومعاوية: أن ردا على المرأة بغيرها، فأرسل إلينه: إنما والله ما أخذناه وما ندري أين هو، فعاد إليهم الرسول، فقال: والله ما أخذناه وما ندري أين هو، فغضب رسول الله ﷺ حتى رأينا لوجهه ظلاماً ثم قال: «انطلق إليهم فقل لهم: بلى والله إنكم صاحبوا فأديا إلى المرأة بغيرها»، فجاء الرسول إليهم وقد أناخا البعير وعقلاه، فقال: إنما والله ما أخذناه ولكن طلبناه حتى أصبناه، فقال لهم رسول الله ﷺ: «اذهبا»^(١).

وقال ابن عساكر: أخبرنا أبو غالب بن البناء أنا أبو الحسين بن الآبنوسي أنا أبو الحسن الدارقطني أنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة، أنا عبيد الله بن سعد، أنا عمي، أنا أبي عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمد بن كعب القرظي، عن البراء بن عازب، قال: «كان النبي ﷺ إذا غضب رأينا لوجهه ظلاماً»^(٢).
قال الدارقطني: «تفرد به ابن إسحاق عن عاصم»^(٣).

قلت: هذا الخبر لا يصح؛ وذلك لأمرين:

أن سلمة بن الفضل متكلم فيه، وإن كان الراجح أنه قوي في محمد بن إسحاق، ولكن يبقى أنه متكلم فيه؛ ولذا قد جاء هذا الحديث من طريق آخر أصح - من الأولى - عن ابن إسحاق وليس فيه هذه الزيادة، كما سيأتي.

أن ابن إسحاق لم نقف له على تصريح في هذا الخبر فاحتمال تدليسه وارد.

(١) «مسند الروياني»: (٤٣٤).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٤/٦٣).

(٣) «أطراف الغرائب والأفراد»: (٢/٣٠٠).

قال ابن طاهر في أطراف الأفراد والغرائب (١٤٣٤): «كان رسول الله ﷺ إذا غضب رأينا لوجه ظللاً... الحديث. تفرد به محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمد بن كعب».

قال ابن شبه في «تاريخ المدينة» (٢٠٤/٢): حدثنا عبيد الله بن سعد، قال: حدثني عمي يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمد بن كعب القرظي، عن البراء بن عازب رهنها قال: «كان النبي ﷺ إذا غضب رأيت لوجهه ظللاً».

قال أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ وآدابه» (٢٠٠): حدثنا محمد بن أحمد بن أبي يحيى، نا عبيد الله بن سعد، نا عمي يعقوب بن إبراهيم، نا أبي، عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن محمد بن كعب القرظي، عن البراء بن عازب قال: «كان النبي ﷺ إذا غضب رئي لوجهه ظلال».

قلت: ولا شك أن إبراهيم بن سعد الزهري أوثق من سلمة بن الفضل، ولم يذكر هذه الزيادة.

ويضاف إلى ما تقدم أن عاصم بن عمر بن قتادة لا يعرف بالرواية عن محمد بن كعب القرظي، ومحمد لا يعرف بالرواية عن البراء بن عازب، وإن كان هذا وارداً؛ لأن البراء قد نزل الكوفة ومحمد بن كعب قد نزل الكوفة أيضاً. وهذا فيما يتعلق بالإسناد.

وأما ما يتعلق بالمعنى: فهذا المتن منكر؛ فأبو سفيان في حال الكفر قبل إسلامه أنسف أن يؤثر عن الكذب فكيف يسرق بعيرًا بعد الإسلام وهو سيد من سادات قريش !!!

وقد ذكر ابن إسحاق في «سيرته» أن أول من أسلم من الرجال علي بن أبي طالب، وذكر إسلامه قبل إسلام أبي بكر^(١)، قال: «وكان أول من اتبع رسول الله ﷺ خديجة بنت خويلد، زوجته، ثم كان أول ذكر آمن به عليٌّ، وهو يومئذ ابن عشر سنين، ثم زيد بن حارثة، ثم أبو بكر الصديق رضي الله عنه^(٢)».

والجواب عن ذلك:

أن هذا ليس فيه إشكال؛ لأن هذه المسألة وقع فيها خلاف في أول من أسلم من الرجال بعد خديجة رضي الله عنها.

أما ما جاء في «السيرة» في حديث سلمان: «نا أحمد: نا يونس عن عبيد بن عتبة عن وهب بن كعب بن عبد الله بن سور الأزدي، عن سلمان الفارسي أنه سأله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا رسول الله! إنه ليس من نبي إلا وله وصي وسبطان، فمن وصيك وسبطاك؟ فسكت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يرجع شيئاً، فانصرف سلمان يقول: يا وليه، يا وليه كلما لقيه ناس من المسلمين قالوا: مالك سلمان الخير؟ فيقول سالت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن شيء، فلم يرد علي، فخفت أن يكون من غضب، فلما صلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظهر قال: «أدن يا سلمان»، فجعل يدنو ويقول: أعوذ بالله من غضبه وغضبه رسوله، فقال: «سألتني عن شيء لم يأني فيه أمر، وقد أتاني أن الله عَزَّ وَجَلَّ قد بعث أربعة آلافنبي، وكان أربعة آلاف وصي وثمانية آلاف سبطان، فو الذي نفسي بيده لأننا خير النبین، وإن وصيبي لخير الوصیین، وسبطائي خیر الأسباط»^(٣).

(١) انظر: «سيرة ابن إسحاق»: (١٣٧-١٣٩).

(٢) «سيرة ابن إسحاق»: (١٣٩).

(٣) «السيرة» لابن إسحاق: (١٢٥).

فهذا ليس من رواية ابن إسحاق، وإنما من زيادات الرواة.

أما ما ذكره في إسلام أبي طالب، قال: «نا أحمد: نا يونس عن ابن إسحق قال: حدثني العباس بن عبد الله بن معبد عن بعض أهله عن ابن إسحق قال: لما أتى رسول الله ﷺ أبا طالب في مرضه فقال له: «يا عم! قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، أَسْتَحْلُ بِهَا لَكَ الشُّفَاعَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قال: والله يا ابن أخي لو لا أن تكون سبة عليك وعلى أهل بيتك من بعدي، يرون أنني قلتها جزعاً حين نزل بي الموت لقتلتها، لا أقوها إلا لأسرك بها، فلما ثقل أبو طالب رؤي يحرك شفتيه، فأصغى إليه العباس ليسمع قوله، فرفع العباس عنه، فقال: يا رسول الله! قد و الله الكلمة التي سأله، فقال رسول الله ﷺ: «لم أسمع»^(١).

والجواب عن ذلك:

أن هذه الرواية إنما ذكرها بعد أن ذكر قبلها الرواية الصحيحة والتي فيها أن أبا طالب مات على الكفر ولم يسلم، ثم ذكر بعدها روایات أخرى وفيها ما يؤيد ويقرر ذلك، وهو أن أبا طالب إنما مات على الكفر، ولكن هذه الروایات ليست من طريق ابن إسحاق^(٢).

فيتبين أن هذه المروایات بعضها لا يصح عن ابن إسحاق أصلًا، والذي ثبت روایته له، بعضها ليس فيه ما يدل على تشيعه، وبعضها الذي يدل على ذلك قد يكون روایها للعلم بها فقط، ولكن لا شك أن عدم روایتها هو الذي كان ينبغي،

(١) المصدر السابق (٢٣٨).

(٢) ينظر: «السيرة» لابن إسحاق (٢٣٩-٢٣٨).

ولذا انتقد الأئمة على ابن إسحاق ذلك، وأنه يروي عن كل من هبّ ودبّ، وسوف يأتي إن شاء الله تعالى مزيد توضيح لذلك، وما يدل على أن الروايات السابقة لا تكفي في الحكم عليه بالتشييع أنه جاء ما يخالفها من روايته في مدح معاوية عليه السلام.

قال ابن عدي: «حدثنا داود بن إبراهيم أبو شيبة، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا نوح بن يزيد المعلم، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد وكان من أصحاب إبراهيم بن سعد قال الدروقي قال لي يحيى بن معين اختلفت إلى نوح في هذا الحديث ثلاثين مرة فما حملت عليه عن محمد بن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر قال: ما رأيت أحداً كان أسود^(١)، بعد رسول الله صلوات الله عليه وسلم من معاوية».

قلت: هو كان أسود من أبي بكر؟ قال أبو بكر كان خيراً منه وكان هو أسود منه، قال: قلت: هو كانأسود من عمر؟ قال عمر: والله كان خيراً منه، وكان هوأسود من عمر، قال: قلت هو كانأسود من عثمان، قال: رحمة الله على عثمان عثمان كان خيراً منه، وهوأسود من عثمان.

قال ابن عدي: «وهذا يرويه محمد بن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر يرويه العوام بن حوشب عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر»^(٢).

وهذا كما ترى فيه مدح لمعاوية عليه السلام، وقد رواه ابن إسحاق، فهذا يشكك فيما تقدم، وهو مما يوافق ما وصف به ابن إسحاق من الإكثار من المرويات والشيوخ، وبالله التوفيق!.

(١) يعني: من السيادة.

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٦٦/٧).

الثانية: فيما يتعلق بالقدر:

فهذا قد وقع خلاف بين الأئمة في وصفه بذلك، فمنهم من نفاه ومنهم من أثبته، والذين أثبتوه لم يذكروا ما يدل عليه، فتبقى هذه المسألة مجرد تهمة^(١)، قد اتهم بها، ولم يُوقف على دليل يدل عليها، بل قال ابن نمير: «كان من أبعد الناس منه».

نعم، وصفه بذلك بعض الأئمة، منهم الأوزاعي كما نقل عنه المزي قال: «قال أبو مسهر: حدثنا أبو مسلم الفزارى، قال: ما سمعت الأوزاعي يقول في أحد من الناس إلا في ثور بن يزيد و محمد بن إسحاق، قال: وقلت له يا أبو عمرو حدثنا ثور بن يزيد، قال: فغضب علي غضبة ما رأيت مثلها، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «ستة لعنة لهم فلعنهم الله وكلنبي مجاب: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله»، ثور بن يزيد، أحدهم تأخذ دينك عنه؟ وأما محمد بن إسحاق فكان يرى الاعتزال، قال: فجئت إلى كتابي الذي سمعته من ثور و محمد بن إسحاق فألقيته في النور»^(٢).

وقال أبو داود: «قدري معترلي»^(٣).

قلت: وعلى فرض ثبوت هذا عنه، فهذا مما لا يتعلق بضبطه وحفظه.

الثالثة: فيما يتعلق بالاعتزال:

وهذا فيما يظهر لي مبني على اتهامه بالقدر، وقد تقدم مناقشة ذلك.

(١) وبذلك عبر بعض الحفاظ، وهذا فيه تشكيك في وصفه بذلك، وقد ذكر أنه جلد بسبب ذلك.

(٢) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٢٥ / ٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٤٦٩ / ٣)، و«المغني في الضعفاء» له أيضاً: (٥٥٣ / ٢).

الرابعة: فيما يتعلق بعدهاته وصدقه:

أولاً: ما ذكر في سماعه من فاطمة بنت المنذر، وأن هشام بن عروة قد أنكر ذلك ونفي سماعه منها، فقد أجاب عن ذلك الأئمة كأحمد، وعلي بن المديني، والبخاري وغيرهم، وملخص جوابهم: أنه سمع منها ولم يعلم هشام، وهذا إما أن يكون قد استأذن عليها فسمع منها من وراء حجاب، أو بالمكاتبة، ونحو ذلك، ولذا قال سفيان بن عيينة: «أخبرني ابن إسحاق أنه حدثه، وأنه دخل عليها». وهذا قد يكون في حال صغر ابن إسحاق أو في حال كبر فاطمة^(١)، ومن المعلوم أن الصحابة والتابعين كانوا يدخلون على عائشة ويسمعون منها من وراء حجاب وعلى هذا استمر عمل المسلمين.

وبالتالي ما ينبي على ذلك من الطعن في عدالة ابن إسحاق فيه نظر، قال علي بن الحسين بن واقد: «دخلت على ابن المبارك وإذا هو وحده؛ فقلت: يا أبا عبد الرحمن كنت أشتتهي أن ألقاك على هذه الحالة، قال: هات، قلت: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ فقال: أما إنا وجدناه صدوقاً ثلث مرات»^(٢).

وقال يعقوب بن شيبة لابن معين: «في نفسك من حفظه شيء؟ قال: لا، هو صدوق».

وأما قول الإمام مالك بأنه دجال، فهذا بسبب ما وقع بينهما من الكلام، فقد نقل عن ابن إسحاق قوله: «اعرضوا على علم مالك فإني أنا بطاره، فقال مالك:

(١) أو قد تكون من حارمه، بسبب الرضاعة. هذا الاحتمال ذكره الذهبي في «السير».

(٢) «الثقات» لابن حبان: (٨٣٨/٧).

دجال من الدجاجلة يقول اعرضوا عليَّ عليَّ». فتبيَّن أن سبب كلام مالك فيه وأنه من أجل ما وقع بينهما وليس لجرح فيه.

وبهذا يحاب عن تكذيب يحيى القطان و وهيب بن خالد له، فقد قال العقيلي: «حدثني الفضل بن جعفر، حدثنا عبد الملك بن محمد، حدثني سليمان بن داود، قال لي يحيى بن سعيد القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قال: قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب بن خالد، فقلت لوهيب: ما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت مالك بن أنس: ما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت هشام بن عروة: وما يدريك؟ قال: حديث عن أم رأته فاطمة ابنة المنذر، ودخلت علي وهي بنت تسع سنين، وما رأها حتى لقيت الله عَزَّلَهُ»^(١).

وقد قال الحافظ ابن حجر كما في «التهذيب»: «فاما وهب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالك». هشام بن عروة ومالك

قلت: وقد تقدم الجواب عن طعن هشام ومالك فيه.

هذا على فرض ثبوت ذلك التكذيب عن هؤلاء الأئمة، ولكن الصحيح أنه لا يثبت، قال الذهبي بعد أن ساق القصة: «قلت: معاذ الله أن يكون يحيى و هؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه، ولكن هذه الخرافات من صنعة سليمان، وهو الشاذكوني - لا صبحه الله بخير - فإنه - مع تقدمه في الحفظ - متهم عندهم بالكذب، وانظر كيف قد سلسل الحكاية. وبين لك بطلاناها: أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين، لم يكن زوجها هشام خلق بعد، فهي أكبر

(١) «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (٤/٢٤).

منه بنيف عشرة سنة، وأسند منه، فإنها روت كما ذكرنا عن أسماء بنت أبي بكر وصح أن ابن إسحاق سمع منها وما عرف بذلك هشام. ألم يمثل هذا القول الواهي يكذب الصادق؟ كلا والله نعوذ بالله من الهوى والمكابرة...»^(١).

وأما تكذيب سليمان التيمي له، فقد رواه ابن عدي، فقال: «حدثنا محمد بن موسى الحلواني، حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثنا الأصممي عن معتمر قال لي أبي: لا ترو، عن ابن إسحاق فإنه كذاب»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «فلم يتبيّن لي لأي شيء تكلّم فيه وظاهر أنه لأمير غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل».

ولذا قال أبو زرعة الدمشقي: «ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكباء من أهل العلم على الأخذ عنه، منهم سفيان،... وروى عنه من الأكابر يزيد بن أبي حبيب، وقد اختبره أهل الحديث فرأوه صدقاً وخيراً مع مدحه ابن شهاب له».

وقد قال ابن حبان عنه: «وكان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه، فلو كان من يستحلّ الكذب لم يحتاج إلى النزول فهذا يدلّك على صدقه»^(٣).

واما ما قاله الفريابي عن ابن إسحاق بأنه زنديق كما في «الكامل» لابن عدي^(٤) فهذا غير صحيح وقد نزه الله ابن إسحاق عن الزندقة، واعتناعه بتأليف

(١) «سير أعلام النبلاء»: (٧/٥٠).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧/٢٥٥).

(٣) وأما ما ذكر كونه كان يلعب بالديوك فلا شك أنه يجب التزه عن هذا الفعل وخاصة من أهل العلم، هذا إذا ثبت لك عنه.

(٤) (٧/٢٥٥).

سيرة رسول الله ﷺ وسيرة أصحابه، مع ما تقدم ينفي عنه ذلك، وابن إسحاق منذ نشأته مهتم بالعلم، حريص على مجالسة أهله والأخذ عنهم، معتنباً بالسيرة حتى توفاه الله تعالى.

وقد يكون الفريابي عندما قال هذه الكلمة تأثر بقول الإمام مالك: دجال من الدجاللة، وقد يكون يقصد ما اتهم به من القدر والاعتزال، أو قد يكون يعني ما قاله مكي بن إبراهيم كما رواه الخطيب فقال: أخبرنا ابن الفضل، قال: أربأنا عبدالله بن جعفر بن درستويه، قال: نبأنا يعقوب بن سفيان، قال: سمعت مكي بن إبراهيم، يقول: جلست إلى محمد بن إسحاق وكان يخضب بالسواد فذكر أحاديث في الصفة أو في الصفات فنفرت منها^(١).

قلت: أما ما جاء عن صفات الله تعالى في الكتاب والسنة فالتحديث بذلك حق، وأما ما لم يأت في الكتاب والسنة فلا شك أنه لا يجوز وصف الله تعالى به، ومكي لم يبين لنا ما هذه الصفات^(٢).

(١) «تاريخ بغداد» وذيله - ط العلمية - (٢٤١ / ١).

(٢) قلت: ولعله يقصد ما رواه يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن ابن عمر أنه بعث إلى ابن عباس يسألة: «هل رأى محمد ﷺ ربه؟» فبعث إليه أن نعم. رأه على كرسٍ من ذهب، يحمله أربعة من الملائكة: ملك في صورة رجل، وملك في صورة أسد، وملك في صورة ثور، وملك في صورة نسر، في روضة خضراء دونه فراش من ذهب». «ميزان الاعتدال» (٣ / ٤٧٣). والجواب عن ذلك أن هذه الرواية رواها ابن إسحاق كما رواها غيره، فقد جاء هذا المعنى من طرق أخرى وال الصحيح أن الرسول ﷺ لم ير ربه تعالى في المراج، =

الخامسة: فيما يتعلق بكونه لم يكن ضابطاً، وأن له أوهاماً:
 فأقول: إن جمّعاً من الأئمة قد تكلموا فيه من هذه الجهة، وتفصيل ذلك:
 - أنه يروي الخبر الواحد عن جمّع، ولا يفصل رواية هذا من ذاك.
 - أن له غرائب ومقاريد، تفرد بها عن غيره.
 - أن له أوهاماً وأخطاء في بعض ما رواه.
 - تُكلّم في روايته عن بعض شيوخه.

فأما الأمر الأول: فقد تكلم فيه الإمام أحمد بسبب ذلك، فقال عندما سُئل عنه: إذا انفرد ابن إسحاق بحديث تقبّله؟ قال: «لا والله، إني رأيت يحدث عن جماعة في حديث واحد ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا»، وقال في رواية المروذى: «ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين الرجلين... يحدث عن الزهري وأخر يحمل حديث هذا على هذا».

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في كتابه السيرة: «وقتل كعب بن الأشرف، وكان من حديثه أنه لما أصيب أهل بدر، وقدم زيد بن حارثة إلى أهل السافلة، وقدم عبدالله بن رواحة إلى أهل العالية مبشرين، بعثهما رسول الله ﷺ إلى أهل المدينة من المسلمين بفتح الله وقتل من المشركين، كما حدثني عبدالله بن

= وإنما رؤية الله ﷺ تكون في الآخرة لأهل الإيمان، والذي جاء عن رسول الله ﷺ أنه رأه في المنام؛ ولذا قال ابن عباس كما في مسلم من طريقين عنه: «رأاه بفؤاده»، يعني في المنام، وفي حديث معاذ بن جبل «رأيت ربِّي في أحسن صورة»، وأما ما سوى ذلك من التفاصيل فلم تثبت والله تعالى أعلم!.

المغيث بن أبي بردة الطفري، وعبدالله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعاصم بن عمر بن قتادة، وصالح بن أبي أمامة بن سهل كل قد حدثني بعض حديثه «قالوا»: قال: كعب بن الأشرف،...، إلى آخر قصة مقتله الطويلة^(١).

مثال آخر: أخبرنا عبدالله بن الحسن الحراني، قال: نا التفيلي عن محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق، قال: وكان من حديث أحد كما حدثني محمد بن مسلم بن عبيدة الله الزهرى، ومحمد بن يحيى بن حبان، وعاصم بن عمر بن قتادة والحسين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ وغيرهم من علمائنا كل قد حدثني بعض الحديث عن يوم أحد، فاجتمع حديثهم كله فيما سقط من هذا الحديث عن يوم أحد، قال: لما أصييت قريش... الخ^(٢).

قلت: وهذا يدل على عدم تمام الإتقان والضبط؛ لأنه من تمام ذلك أن يفصل بين الروايات، ويميز بين مرويات شيوخه؛ لأنه في كثير من الأحيان يكون هناك خلاف بين الألفاظ ولا يبين ذلك، كما في المثالين السابقين، وقد اكتفى ابن إسحاق بعد أن ذكر شيوخه الذين حدثوه: «كل قد حدثني بعض حديثه». أ.هـ.

قلت: ولم يبين هذا البعض.

وقال في الموضع الثاني: «كل قد حدثني بعض الحديث عن يوم أحد، فاجتمع حديثهم كله فيما سقطه في هذا الحديث»، ولا شك أن هذا تنبية مهم من ابن إسحاق ويدل على صدقه وتبنته فلم يجعل هذا الحديث كله للجميع، وإنما يتن

(١) «سيرة ابن إسحاق»: (ص ٣١٦).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٢٢).

أن هذا الحديث كله هو مجموع ما رواه هؤلاء، وهذا جميل منه، ولكن أحسن من هذا - وهو ما أراده الإمام أحمد - أن يسوق كل رواية من مرويات شيوخه لوحدها، ولا يجمعها في سياق واحد، وهذا هو تمام الضبط، والذي يظهر لي أنه لم يكن مكثراً من هذا الصنف، فلم أقف إلا على هذين الموضعين من القطعة التي طبعت من «السيرة»، وهي قد تمثل ثلث الكتاب أو نحو ذلك.

ويؤيد هذا أن الإمام أحمد نص على أن ابن إسحاق يفعل ذلك في حديث الزهري، فإذاً، ليس في جميع شيوخه.

ثم أيضاً إنما يفعل ذلك في أحداث السيرة، ولا يخفى أن هذه الأحداث تحتاج إلى مثل ذلك عند سياقتها، بخلاف الأحاديث في أبواب العقائد، والأحكام، وغيرها. ولكن لدقة أئمة الحديث واحتياطهم البالغ، ينتقدون مثل هذا الأمر.

ولأجل ذلك قد تُكلّم في جمعِ من الرواية، منهم عطاء بن السائب، وحماد بن سلمة، وغيرهما، ولذا اعتنى الأئمة بهذا الأمر تمام الاعتناء، ومن تبع صحيح مسلم، ظهر له ذلك، فتجد أنه ينبه على دقائق الأمور فضلاً عن كبارها، ولذا كان أبو داود يكثر من قوله إذا جمع بين رواية شيخين يقول: حدثنا فلان، وفلان المعنى، إشارة إلى أن قد يكون هناك اختلاف في اللفظ ولكن المعنى واحد، وإن لم يقل ذلك انتقد.

وليعلم أن هذا الأمر على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الذي فعل ذلك من كبار الحفاظ، قد اتفق على إمامته وجلالته، كالزهري، وقد قال في حديث الإفك الطويل: عن عروة بن الزبير، وسعید بن المسيب، وعلقمة بن وقارص الليثي، وعبدالله بن عبد الله بن عتبة، عن

عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله منه، قال الزهري: «...وكلهم حديثي طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبتت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حديثي عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضاً»^(١).

ومن هؤلاء أيضاً عروة بن الزبير وقتادة وغيرهما من الأئمة، إذا فعلوا ذلك يكون هذا مقبولاً منه.

القسم الثاني: أن يفعل ذلك من ليس بالمتقن والحافظ، كمن ذكر فيما سبق فهذا يكون في حقهم معيباً لأنّه قد يكون بين المرويات اختلاف ولذا لابد من تمييز المرويات، ولكن لا يكون ذلك قدحاً تردد به مرويات هؤلاء على الإطلاق، وإنما يفصل في حالهم وتقبل مروياتهم إذا لم يأت ما يدل على اختلافها، ويرجع في ذلك إلى القرائن، وابن إسحاق من هذا الصنف كما سيأتي بيان ذلك.

القسم الثالث: أن يفعل ذلك الضعفاء ومن تكلم فيه، فهذا ترد روایته كما فعلوا ذلك مع الواقعى، فإنه كان يُكثر من ذلك^(٢).

أما الأمر الثاني: أن له غرائب ومقاريد، تفرد بها عن غيره، قال محمد بن يحيى الذهلي: «هو حسن الحديث، عنده غرائب، وروى عن الزهري فأحسن الرواية»، وكان الإمام أحمد يشير إلى هذا عندما قال له الميموني: «يا أبا عبدالله ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق؟ فتبسم إلى متعجبًا».

(١) البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٢) ينظر: «شرح العلل» لابن رجب.

قلت: فلو لم يكن تفرد بها لما تبسم الإمام أحمد متعجباً بذلك.

وقد قال الخليلي: « وإنما لم يخرجه البخاري من أجل روايته المطولات، وقد استشهد به وأكثر عنه فيما يحكي في أيام النبي ﷺ وفي أحواله وفي التواريخ ». .

وهذا ما أشار إليه ابن يونس فقال: « قدم الاسكندرية سنة خمسة عشر ومئة وروى عن جماعة من أهل مصر أحاديث لم يروها عنهم غيره فيها علمت ». .

قلت: لا شك أن محمد بن إسحاق كان واسع الرواية جداً وأنه تفرد عن بعض الشيوخ الذين لم يرو عنهم غيره، فمثله لابد أن تكون له أحاديث تفرد بها. وقال أبو معاوية الضرير: « كان ابن إسحاق من أحفظ الناس، فكان إذا كان عند الرجل خمسة أحاديث أو أكثر، جاء فاستودعها ابن إسحاق ». .

وقال عبدالله بن فائد: « كنا إذا جلسن عند ابن إسحاق فأخذ في فن من العلم قضى مجلسه في ذلك الفن ». .

وقال أبو يعلى الخليلي: « وهو عالمٌ واسعُ الرواية والعلم، ثقةٌ »، ولذا قال علي بن المديني مشيرا إلى كثرة روايته: « مدار حديث رسول الله ﷺ على ستة »، فذكرهم، ثم قال: « فصار علم الستة عند اثنين عشر »، فذكر ابن إسحاق فيهم.

وقال ابن حبان: « ولم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار... » إلى أن قال: « وكان يكتب عن فوقه ومثله ودونه... ». .

قلت: فمن كان بهذه الصفة، لا بد أن تكون له أفراداً؛ لذا قال البخاري: « ينبغي أن يكون لابن إسحاق ألف حديث ينفرد بها »، ولذا عند التأمل في كلام

من تقدم ذكرهم من الأئمة في وصف ابن إسحاق بذلك لم يطعنوا فيه، فالذهلي قد قال عنه: حسن الحديث، وقال أيضاً أنه روى عن الزهرى فأحسن الرواية، والبخاري قد أثني عليه وقواه كما تقدم، وابن يونس لم يقل عنه منكر الحديث مثلاً، نعم الإمام أحمد كان لا يراه حجة، وسوف يأتي في المسألة التي بعد هذه الثناء على حديثه ووصفه بالاستقامة، وأنا لا أقول كل ما تفرد به يقبل منه، ولكن ما استقام من حديثه، ولم يدل الدليل أنه أخطأ فيه أو خالف غيره، والله تعالى أعلم.

الأمر الثالث: أن له أوهاماً وأخطاءً في بعض ما رواه. قلت: وهذا لا شك فيه ولكن هل هذه الأوهام كثيرة بحيث يضعف بسيبها ابن إسحاق؟ أو هي ليست بالكثيرة بحيث يكون الأصل في حديثه الاستقامة والقبول حتى يتبين أنه أخطأ؟ ذهب إلى القول الأول أحمد^(١) وابن معين وغيرهما، وذهب إلى الثاني علي بن المديني والبخاري وغيرهما، وأنا أذهب إلى هذا.

قال علي بن المديني: «لم أجده لابن إسحاق إلا حديثين منكريين...»، وقال أيضاً: «وقع إلي من حديث ابن إسحاق شيء فما أنكرت منه إلا أربعة أحاديث ظنت أن بعضه منه وبعضه ليس منه».

وقال أيضاً فيما نقل البخاري عنه: «نظرت في كتب ابن إسحاق فما وجدت عليه إلا حديثين ويمكن أن يكونا صحيحين»، وقال أيضاً وقد سئل عن حديثه فقال: «صحيح».

(١) وفي بعض الروايات عنه أنه قواه، ولكن الأكثر عنه الكلام فيه.

وقال ابن عدي: «ولمحمد بن إسحاق حديث كثير وقد روى عنه أئمّة الناس... ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن كتب لا يحصل منها شيء فصرف أشغالهم حتى اشتغلوا بمعاذي رسول الله ﷺ ومبتدأ الخلق ومبعد النبي ﷺ فهذه فضيلة لابن إسحاق سبق بها ثم بعده صنفه قوم آخرون، ولم يبلغوا مبلغ بن إسحاق فيه، وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجده في أحاديثه ما يتهدى أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره ولم يختلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمّة، وهو لا يأس به»^(١).

قلت: وكثير من المذكرات التي وقعت في حديثه إنما كانت بسبب تدليسه أو روایته عن المجاهيل أو المتهمين، وهذا سوف يأتي إن شاء الله الكلام عليه، ولذا قال ابن نمير: «إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أوي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة»^(٢).

قلت: وما يتعلّق بعدم ضبطه ما قاله أبو يعلى الخليلي: «إنما لم يخرج له البخاري من أجل روایته المطولات».

قلت: يشير إلى أن روایة المطولات تحتاج إلى حفظ وضبط، وأن ابن إسحاق لم يكن كذلك؛ ولذا لم يرو له البخاري، ولا يخفى أن البخاري قد اشترط أعلى درجات الصحة، فعلى هذا ابن إسحاق ليس من شرطه، ولذا كما تقدم قد خرج

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧/٢٧٠).

(٢) المصدر السابق.

له في غير الصحيح، ثم يقال أيضاً أن السيرة قصص وأحداث ولذا غالباً ما تكون طويلة، ولذا قد وثقه الخليلي فلم يعتبر هذا جرحاً.

الأمر الرابع: تكلم في روايته عن بعض شيوخه، وهم:

١ - نافع مولى بن عمر.

٢ - الزهرى.

٣ - فاطمة بنت المنذر.

وأما روايته عن نافع مولى ابن عمر، قال ابن البرقي: «لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته، وفي حديثه عن نافع بعض الشيء».

قلت: ما تفرد به عن نافع فيه نظر، ولا يحتاج به؛ ولذا قال الإمام أحمد: «أوثق أصحاب نافع عندي أبوب ثم مالك ثم عبيد الله^(١)، ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي، وموسى بن عقبة صالح الحديث، وصخر بن جويرية صالح...»^(٢).

قلت: والشاهد من هذا، كلامه في رواية ابن إسحاق عن نافع.

وأما روايته عن الزهرى فقد تقدم ثناء الذهلي عليها، ولكن خالقه الجوزجاني، فقال عندما سئل من أثبت الناس في الزهرى؟ فقال بعد كلام طويل: «وابن إسحاق روى عن الزهرى إلا أنه يمضغ حديث الزهرى بمنطقه حتى يعرف من رسم في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه»^(٣).

(١) يعني ابن عمر.

(٢) «شرح علل الترمذى» لابن رجب - ت همام سعيد - (٦٦٧ / ٢).

(٣) المصدر السابق (٤١٣ / ١).

قلت: وهذا القول من الجوزجاني يدل على معرفة وعلم ولذا كان دقيقاً في وصف رواية ابن إسحاق عن الزهري، وكأنه يقصد بكلامه هذا أن ابن إسحاق يغير في حديث الزهري ويتصرف فيه، فيرويه بالمعنى، وهذا يدل على عدم الإنقان، فيقع عندئذٍ في مخالفة أصحاب الزهري، والخلاصة أن حديثه عن الزهري على قسمين:

الأول: أن يروي عن الزهري ما رواه أصحابه عنه، وتكون روايته مخالفة لرواية أصحابه، ولا شك هنا أن رواية ابن إسحاق هنا لا تقبل.

الثاني: أن يتفرد بشيء عن الزهري ولا يتبع عليه، فهنا يتوقف في روايته عنه؛ ولذا قال ابن رجب: «وأما ابن إسحاق وابن أخي الزهري فتكلم عنهما الإمام أحمد في حديثهما عن الزهري وللينه»^(١)، وقال ابن معين: «وابن إسحاق ليس به أساس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري»^(٢).

وأما ما رواه وقد توبع عليه ولم يخالف فيه فهذا لا شك أنه مقبول، والكلام هنا ليس فيه، وقد علق البخاري لابن إسحاق عن الزهري ما توبع عليه.



(١) المصدر السابق (٦٧٥/٢).

(٢) المصدر السابق (٦٧٦/٢).

الأمثلة العملية

وهذه بعض الأمثلة العملية من رواية ابن إسحاق عن الزهري في جامع الترمذى:

الحديث الأول:

قال الترمذى (٣٠٨): حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبیدالله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن أمِّه أمِّ الفضل، قالت: خرج إلينا رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه، فصلَّى المغرب، فقرأ: بـ«المرسلات»، فما صلاتها بعد حتى لقي الله عزَّ وجلَّ.

وفي الباب عن جبير بن مطعم، وابن عمر، وأبي أيوب، وزيد بن ثابت.

الحديث أم الفضل حديث حسن صحيح.

وروى عن النبي ﷺ أنه قرأ في المغرب بـ«الأعراف» في الركعتين كلتيهما. قلتُ: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه أبو عيسى من كون هذا الخبر محفوظ؛ لأنَّه جاء من غير وجه.

الحديث الثاني:

قال الترمذى (٢٧٣٢): حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المديني قال: حدثني أبي يحيى بن محمد، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بيته فأتاه فقرع الباب، فقام إليه رسول الله ﷺ عرياناً يجر ثوبه، والله ما رأيته عرياناً قبله ولا بعده، فاعتنه وقبله.

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه.

قلتُ: والعلة ليست من ابن إسحاق وإنما من يحيى بن محمد بن عباد، قال العقيلي (٤/٢٧٥) في ترجمة: روى عن ابن إسحاق، وفي حديثه مناكير وأغالط وكان ضريراً يُلْقَنْ.

ثم ذكر له هذا الحديث ثم قال لا يُعرف إلا به.

الحديث الثالث:

قال الترمذى (٣٠٩٧): حدثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: لما توفي عبد الله بن أبي دعى رسول الله ﷺ للصلوة عليه، فقام إليه، فلما وقف عليه يريد الصلاة تحولت حتى قمت في صدره. فقلت: يا رسول الله، أعلى عدو الله عبد الله بن أبي القائل يوم كذا وكذا كذا يدع أيامه، قال: ورسول الله ﷺ يتبرّأ بسم، حتى إذا أكثرت عليه قال: «آخر عني يا عمر إني قد خيرت فاخترت، قد قيل لي: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا سَتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ سَتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(١)، لو أعلم إني لو زدت على السبعين غفر له لزدت»، قال: ثم صلى عليه ومشى معه، فقام على قبره حتى فرغ منه، قال: فعجب لي وجرأني على رسول الله ﷺ، والله ورسوله أعلم، فوالله ما كان إلا يسيراً حتى نزلت هاتان الآياتان: ﴿وَلَا تُصْلِي عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبْدًا وَلَا نَفَمْ عَلَى قَبْرِهِ وَلَا تُصْلِي عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبْدًا وَلَا نَفَمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾^(٢)

(١) سورة التوبه، الآية (٨٠).

(٢) سورة التوبه، الآية (٨٤).

إلى آخر الآية، قال: فما صلى رسول الله ﷺ بعده على منافق ولا قام على قبره حتى قبضه الله.

هذا حديث حسن صحيح غريب.

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب أبو عيسى؛ فهو حديث صحيح فقد أخرجه البخاري من طريق عقيل عن ابن شهاب به؛ فتبين أن ابن إسحاق قد توبع عليه.

الحديث الرابع:

قال الترمذى (٣٦٣٢): حدثنا الأنصارى إسحاق بن موسى، قال: حدثنا يونس بن بکير، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق قال: حدثني الزهرى، عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: أول ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من النبوة حين أراد الله كرامته ورحمة العباد به أن لا يرى شيئاً إلا جاءت كفلق الصبح، فمكث على ذلك ما شاء الله أن يمكث، وحُبِّ إلَيْهِ الْخَلْوَة فلم يكن شيء أحب إليه من أن يخلو.

هذا حديث حسن صحيح غريب.

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه أبو عيسى من كون هذا الخبر محفوظ؛ لأنه جاء من غير وجه.

الحديث الخامس:

قال الترمذى في «العلل الكبير» (ص ٤٨) (٥١): «قلت له: ف الحديث محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن عروة، عن زيد بن خالد، قال: إنما روى هذا الزهرى، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة، ولم يعد الحديث زيد بن خالد محفوظاً».

قلتُ: وأنا أذهب إلى هذا، لأن المعروف أن عروة روى هذا الخبر عن بُسرة، وليس زيد بن خالد كما رواه هشام بن عروة وغيره.

الحديث السادس:

قال الترمذى (٢٧٥): حدثنا محمد بن بشار، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن الزهرى، عن عمر بن عبدالعزيز، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه، أن النبي ﷺ نهى عن المتعة يوم الفتح.

سألت محمداً عن هذا الحديث؛ فقال: هذا حديث خطأ، وال الصحيح عن الزهرى، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه ليس فيه عمر بن عبدالعزيز، وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم.

الحديث السابع:

قال الترمذى (٧٠٤): حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن إسحاق، عن الزهرى، عن عبيد الله، عن ابن عباس، «أن رسول الله ﷺ استخلف أبا رهم كلثوم بن حصين الغفارى على المدينة ومضى لسفره يعني: عام الفتح»، سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: أخشى أن يكون هذا مدرجاً وال الحديث هو الزهرى عن عبيد الله، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان. لعل هذا الذي ذكر هو قول ابن إسحاق ذكره على إثر الحديث.

قلتُ: وقد وضح البخاري علة الحديث السادس والسابع.

وأما روايته عن فاطمة بنت المنذر فتقدم الجواب عنها، وأنها صحيحة.

السادسة: فيما يتعلق بغرائب مروياته وأشياء يتفرد بها؛ عن غيره:

فقد تقدم الكلام عليه في النقطة التي سبقت، فيكتفى به.

السابعة: فيما يتعلق بروايته عن المجهولين والكذابين:

وأما روايته عن المجهولين، فقد قال ابن نمير: «إذا حديث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة». ومنهم محمد بن أبي محمد فقد روى عنه نسخة عن سعيد بن جبير أو عكرمة، ومحمد هذا لا يعرف كما سوف يأتي التنبيه عليه.

قلت: الناس في هذا على ثلاثة أقسام:

الأول: منهم من لا يروي إلا عن الثقات، وقد فعل هذا جعُون و منهم مالك وشعبة والقطان وابن مهدي.

الثاني: منهم من يروي عن الثقات وأحياناً يروي عن الضعفاء، كسفيان الثوري، وعبد الله بن وهب.

الثالث: من يكثر من الرواية عن الضعفاء والمتهمين، كمروان بن معاوية الفزارى. ولا شك أن من كان في هذه المثانة يُذم ويستقى على هذا المسلك، ولذا قيل عن مروان بن معاوية: «أنه كان يلتقى الشيوخ من السكك»^(١)، ويكون هذا مؤثراً على روايته ولكن ليس كثيراً، ولذا قد فعل ذلك جمع من الأئمة كما تقدم؛ ولذا تقدم كلام ابن نمير عن ابن إسحاق أنه إذا روى عن المعروفين فهو حسن الحديث، صدوق.

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٠٩/٢٧).

وأما روايته عن الكذابين، فقد قال الإمام أحمد: «قدم بن إسحاق بغداد فكان لا يبالي عمن يحكى عن الكلبي وغيره»، يقال عنه كما قيل في روايته عن المجهولين.

الثامنة: فيما يتعلق بروايته عن أهل الكتاب؛ فقد وصفه بذلك يحيى بن سعيد القطان، والجواب عن ذلك؛ أنه روى عن أولاد اليهود الذين أسلموا، قال ابن حبان: «...إنما كان ينكر تبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خير وغيرها وكان بن إسحاق يتبع هذا منهم من غير أن يحتاج بهم وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن...»^(١)، ولذا لم يذكر في شيوخه أحداً منهم. نعم، قال ابن عدي: «أخبرنا علي بن سعيد حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، سمعت أبا داود يقول: حدثني بعض أصحابنا، قال: سمعت محمد بن إسحاق يقول حدثني الثقة فقيل له من قال يعقوب اليهودي»^(٢).

قلت: وهذا كما ترى لم يسم من حدثه، فعلى هذا، لا يثبت. نعم، قال ابن أبي فديك رأيت ابن إسحاق يكتب عن رجل من أهل الكتاب^(٣).

قلت: لا يخفى أن الكتابة شيء والرواية شيء آخر.

قال الذهبي: «ما المانع من رواية الإسرائييليات عن أهل الكتاب مع قوله تعالى: «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج»، وقال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبواهم»، فهذا إذن نبوى في جواز سماع ما يأثرون في الجملة،

(١) «الثقات» لابن حبان: (٣٨٢/٧).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي: (٢٥٧/٧).

(٣) انظر: «ميزان الاعتلال» للذهبي: (٤٧٠/٣).

كما سمع منهم ما ينقلونه من الطب، ولا حجة في شيء من ذلك، إنما الحجة في الكتاب والسنة^(١).

التاسعة: فيما يتعلق بالتدليس:

فهو لا شك أنه يدلس؛ ولكن هل هو مُكثّر منه أو ليس بمحظوظ؟ هذا فيه خلاف بين أهل العلم.

ذهب إلى الأول الإمام أحمد فقال عنه: «هو كثير التدليس جداً فكان أحسن حديثه عندي ما قال أخبرني وسمعت^(٢)».

وذهب إلى الثاني علي بن المديني فقال: «إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيه الصدق، يروى مرة: حدثني أبو الزناد، ومرة: ذكر أبو الزناد، وروى عن رجل عن من سمع منه، يقول: حدثني سفيان بن سعيد عن سالم أبي النضر عن عمر «صوم يوم عرفة»، وهو من أروى الناس عن أبي النضر، ويقول: حدثني الحسن بن دينار عن أيوب، عن عمرو بن شعيب في «سلف وبيع»، وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب».

وقال أيضاً: «لم أجده لابن إسحاق إلا حديثين منكريين: نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إذا نعس أحدكم يوم الجمعة»، والزهري عن عروة، عن زيد بن خالد «إذا مس أحدكم فرجه»، هذان لم يروهما عن حد والباقيون، يقول ذكر فلان، ولكن هذا فيه: حدثنا».

قلت: فهذا يدل على أن علي بن المديني يرى أنه ليس بمحظوظ من التدليس، والكلام

(١) المصدر السابق.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (١٩٤/٧).

في هذا يطول، وقد تكلمتُ عن كيفية التعامل مع المدلسين في غير هذا المكان.

والخلاصة: أنه ينبغي الاعتناء في صيغ التحمل التي يستعملها، فيقبل ما صرخ فيه بالتحديث واستقام من حديثه، ولذا قال ابن حبان: «... وإنما أتي ما أتي لأنه كان يدلّس على الضعفاء فوق المناكير في روايته من قبل أولئك فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتاج بروايته سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي، وسألته كرخيه عن محمد بن إسحاق، فقال: سمعت علي بن المديني يقول: محمد بن إسحاق صدوق، والدليل على صدقه أنه ما روى عن أحد من الجلة إلا وروى عن رجل عنه، فهذا يدل على صدقه سمعت محمد بن أحمد المسندي يقول: سمعت محمد بن نصر الفراء، يقول: قلت لعلي بن المديني: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ فقال: ثقة قد أدرك نافعا، وروى عنه، وروى عن رجل عنه، وعن رجل عن رجل عنه، هل يدل هذا إلا على الصدق.

قال أبو حاتم رضي الله عنه: «كان محمد بن إسحاق يكتب عمن فوقه ومثله ودونه لرغبته في العلم وحرصه عليه، وربما يروي عن رجل عن رجل قد رأه، ويروي عن آخر عنه في موضع آخر، ويروي عن رجل عن رجل عنه، فلو كان من يستحل الكذب لم يحتاج إلى الإنزال بل كان يحدث عمن رأه ويقتصر عليه، فهذا مما يدل على صدقه وشهرة عدالته في الروايات...»^(١).

والأقرب أنه ليس بالكثير، وإن كان هو مشهور بذلك، والدليل على هذا ما تقدم من كلام علي بن المديني.

(١) «الثقات» لأبي حبان: (٣٨٣ / ٧).

وثانياً: أنه مكثراً جداً من الشيوخ والرواية، ومن كان بهذه المتابة لا يحتاج أن يكون مكثراً من ذلك -أي التدليس.-

ثالثاً: أن الذي يظهر لي في التدليس الذي وُصف به أنه ليس تدليس الإسناد فقط وإنما أنواع أخرى، منها:

أ- ما قاله الإمام أحمد: «كان رجل يشتهي الحديث فياخذ كتب الناس فيضعها فيكتبه»^(١)، وهذا نوع من التدليس، وقد يكون هو المقصود من قول أحمد: «أنه كثير التدليس جداً».

ب- أنه قد يدلس تدليس الشيوخ -وهذا احتيال لا أجزم به- ولكن قد روى نسخة عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير، أو عكرمة، كما تقدم ومحمد هذا لا يعرف، وقد ترجم له البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان ولم يزيدوا على ذلك^(٢)، وأخشى أن ابن إسحاق قد كناه أو سماه باسم ليس مشهوراً به.

ويؤيد هذا ما رواه ابن عدي في ترجمته قال: «حدثنا ابن أبي عصمة، حدثنا أبو طالب، سمعت أحمد بن حنبل يقول: مجاهد بن جبر معروف وابن إسحاق يقول ابن جبير، ويكنى أبا الحجاج»^(٣).

(١) «تهذيب التهذيب»: (٩/٤٣). قال الذهبي في «السير»: (٧/٤٦) بعد ذكره لكلام أحمد: «هذا الفعل سائع، فهذا الصحيح للبخاري فيه تعليق كبير».

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري: (١/٢٢٥)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٨/٨٨)، و«الثقة» لابن حبان: (٧/٣٩٢).

(٣) «الكامل» لابن عدي: (٧/٢٦٠).

وقال البخاري في «تاریخه» في ترجمة مجاهد: «قال محمد بن إسحاق، وأسامه: مجاهد بن جعیر»^(١).

قلت: لعل هذا وأمثاله جعله الإمام أحمد يصفه بكثرة التدليس، والله تعالى أعلم.

ج- يضاف إلى هذا أنه يرسل أحياناً، وهذا نوع من أنواع التدليس.

د- أنه يدلّس في الشعر أيضاً، كما سيأتي بيانه.

ولا شك أن ابن إسحاق إذا صرّح بالتحديث يجعل الناقد يطمئن أكثر إلى الاتصال، وأما إذا لم يصرّح بالتحديث؛ فإن كان شيخه أو الراوي عنه قد عُلم أن ابن إسحاق سمع منه وخاصةً إذا كان قد أكثر عنه، كعاصم بن عمر بن قتادة، وعبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، ووالده إسحاق بن يسار، فالأصل أن تحمل روایته على السَّماع والاتصال، إلا إذا دلَّ الدليل على خلاف ذلك.

وأما إذا لم يثبت سماعه وروى بالعنون، فالانقطاع عندئذٍ قويٌّ وهو الأصل.

العاشرة: فيما يتعلّق برواية لأشعار التي رواها:

فقد قال أبو بكر بن أبي داود: «حدثني ابن أبي عمرو الشيباني، سمعت أبي يقول: رأيت محمد بن إسحاق يعطي الشعراً الأحاديث يقولون عليها الشعر». وقال أبو بكر الخطيب: «روى أن ابن إسحاق كان يدفع إلى شعراً وفته أخبار المغازى ويسألهُم أن يقولوا فيها الأشعار ليتحققها بها»^(٢).

(١) «التاريخ الكبير»: (٤١/٧).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٧١).

قلت: أولاً: لا شك أن في السيرة شعر كثير وخاصة في أوها كما في القطعة الموجودة منها، وكما في «تهذيب السيرة» لابن هشام.

ثانياً: أن هذا الشعر قد نسب إلى من قاله وهم كثيرون، وبعضهم من القدماء جداً، كتب الحميري وغيره، وأكثره قد جزم بنسبة إلى من قاله.

ثالثاً: أن ابن إسحاق لم يذكر دليلاً في نسبة إلى من قاله، فلم يروه بأسناد إليهم، ولم يذكر أحداً نقله عنه.

رابعاً: أن كثيراً من هذا الشعر - بالإضافة إلى ما تقدم - يشك في نسبة إلى من ذكر عنه، خاصة القدماء منهم، كتب الحميري، وسيف بن ذي يزن، وأناس من حمير، كما أنه ذكر شعراً لورقة بن نوفل وأخته، حتى عمر، وعلى^(١)، وعثمان بن

(١) جاء في «تهذيب السيرة» لابن هشام: «قال ابن إسحاق: وقال علي بن أبي طالب: يذكر إجلاء بني الضير، وقتل كعب بن الأشرف»، يعني يروي عنه شعراً في ذلك، ثم قال ابن هشام: «قال لها رجل من المسلمين غير علي بن أبي طالب، فيما ذكر لي بعض أهل العلم بالشعر، ولم أر أحداً منهم يعرفها لعلي»، ثم ساق ذلك الشعر. انظر «سيرة ابن هشام» - ت السقا - (١٩٦/٢).

وقال في رثاء عبدالمطلب، أي ابن إسحاق: «حدثني محمد بن سعيد بن المسيب: أن عبدالمطلب لما حضرته الوفاة، وعرف أنه ميت جمع بناته، وكنست نسوة: صفية، وبرة، وعاتكة، وأم حكيم البيضا، وأمية، وأروى، فقال لهن: ابكين علي حتى أسمع ما تقلن قبل أن أموت».

قال ابن هشام: «ولم أر أحداً من أهل العلم بالشعر يعرف هذا الشعر، إلا أنه لما رواه عن محمد بن سعيد بن المسيب، كتبناه». «سيرة ابن هشام» - ت طه عبدالرؤوف سعد - (١٥٦/١).

مطعون، وعَمَّار^(١)، ~~بِهِ شَغَفَهُ~~ نسب إليهم شعرًا.

ولذا قال ابن هشام في مقدمة «تهذيبه للسيرة»: «وتارك بعض ما ذكر ابن إسحاق في هذا الكتاب مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر... وأشعار ذكرها لم أر أحداً من أهل العلم بالشعر يعرفها...»^(٢).

كما أن ابن هشام نبه في عدة مواضع من تهذيبه للسيرة أن بعض الشعر، لا كله؛ هو الذي ثبت من القصيدة التي ذكرها ابن إسحاق، ومن الأمثلة على ذلك: ما قالها عبد المطلب في قصة الفيل وهو آخذ بحلقة باب الكعبة:

لَا هُمْ إِنَّ الْعَبْدَ يَمِّينٌ نَحْنُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ حَلَالَكُ
لَا يَغْلِي بَنَنْ صَلَيْهِمُ وَمَحَالُهُمْ غَدْوًا مَحَالَكُ
إِنْ كُنْتَ تَأْرَكُهُمْ وَقِيٍّ لَتَنافَأْمِرْ مَا بَدَأَكُ

قال ابن هشام: «هذا ما صح له منها»^(٣).

ثم ذكر ما قاله عكرمة بن عامر بن هشام:

لَا هُمْ أَخْرِيزِ الأَسْوَدَ بْنَ مَقْصُودٍ	الْأَخْرِيزُ الْأَسْوَدُ بْنُ مَقْصُودٍ فِيهَا التَّقْلِيدُ
بَيْنَ حِرَاءَ وَثَبِيرَ فَالْأَلِيدُ	بَيْنَ حِرَاءَ وَثَبِيرَ فَالْأَلِيدُ أَوْلَاتُ التَّطْرِيدُ
فَضَّمَهَا إِلَى طَهَاطِيمَ سَوْدُ	فَضَّمَهَا إِلَى طَهَاطِيمَ سَوْدُ وَأَنْتَ مَحْمُودُ

قال ابن هشام: «هذا ما صح له منها»^(٤).

(١) لكن فيما يتعلق بعَمَّار قال: «بلغني»، ولم يجزم به.

(٢) «سيرة ابن هشام» - ت طه عبد الرؤوف سعد - (٦/١).

(٣) المصدر السابق (٤٥/١).

بل قال بعد أن ذكر بيتاً من الشعر من قصيدة نسبت لتابع، والبيت هو:
حنقاً على سبطين حلاً يثرباً أولى لهم عقاب يوم مفسدٍ

قال ابن هشام: «الشعر في هذا البيت مصنوع؛ فذلك الذي منعنا من إثباته»^(٢).
 وقال محمد بن سلام: «قال أبو عمرو بن العلاء في ذلك ما لسان حمير وأقصى اليمن اليوم بلساننا ولا عربتهم بعربتنا فكيف بها علي عهد عاد وثמוד مع تداعيه ووهيء، فلو كان الشعر مثل ما وضع لابن إسحاق، ومثل ما روى الصحفيون ما كانت إليه حاجة ولا فيه دليل على علم»^(٣).

وقال: «ولأبي سفيان بن الحارث شعر كان يقوله في الجاهلية فسقط ولم يصل إلينا منه إلا القليل، ولستنا نعد ما يروى ابن إسحاق له ولا لغيره شعراً، ولأن لا يكون لهم شعر أحسن من أن يكون ذاك لهم»^(٤).

قلت: ومن ذلك القصيدة التي نسبت إلى أبي طالب والتي يذكر فيها مسيره برسول الله ﷺ إلى الشام وما وقع بينه وبين بَحِيرَة الراهب:

عندِي بمثُلِّ منازلِ الأَوْلَادِ	إِنَّ ابْنَ آمِنَةَ النَّبِيِّ مُحَمَّداً
وَالْعَيْسِ قدْ قَلَصَنْ بِالْأَزْوَادِ	لَا تَعْلُقْ بِالْزَّمَامِ رَحْمَتِهِ
مُثْلَ الجَمَانِ مُفْرَقَ الْأَفْرَادِ	فَارْفَضْ مِنْ عَيْنِي دَمْعَ ذَارِفِهِ
وَحْفَظْتُ فِيهِ وَصِيَّةَ الْأَجْدَادِ	رَاعَيْتُ فِيهِ قِرَابَةَ مَوْصُولَةِ

(١) المصدر السابق (٤٦/١).

(٢) المصدر السابق (٢٠/١).

(٣) «طبقات فحول الشعراء»: (١١/١).

(٤) «طبقات فحول الشعراء»: (٢٤٧/١).

بيض الوجوه مصالات أنجاد
فلقد تباعد طيبة المرتاد
لأقوى على شرك من المرصاد
عنه ورد معاشر الحсад
ظل الغمام وعز ذي الأكياد
عنه وأجهد أحسن الإجهاد
في القوم بعد تحجادل وبعاد
حبر يوافق أمره برشاد^(١)
وأمرته بالسير بين عمومة
ساروا لأبعد طيبة معلومة
حتى إذا ما القوم بصرى عابينا
حبراً فأخبرهم حديثاً صادقاً
قوماً يهوداً قدرأوا ما قدررأي
ساروا القتل محمد فنهاهم
فتحى زبيراً بحيرافاشنى
ونهى دريساً فانتهى عن قوله
وهذه القصيدة لا شك أنها لا تصح عن أبي طالب.

ومن ذلك أيضاً القصيدة التي نسبت إلى ورقة بن نوفل:

وفي الصدر من اضمارك الحزن قادح
كأنك عنهم بعد يومين نازح
يخبرها عنه إذا غاب ناصح
بغوري والنجدين حيث الصحاصح
وهن من الأهمال قعص دوالح
وللحق أبواب هن مفانح
إلى كل من ضمت عليه الأباطح
كما أرسل العبدان هود وصالح
بهاء ومنشور من الذكر واضح
أتبكر أم أنت العشية رائح
لفرقة قوم لا أحب فراقهم
وأخبار صدق خبرت عن محمد
فتاك الذي وجهت يا خير حرة
إلى سوق بصرى في الركاب التي غدت
فخبرنا عن كل حبر بعلمه
بأن ابن عبدالله أحمد مرسل
وظني به أن سوف يبعث صادقاً
وموسى وإبراهيم حتى يرى له

(١) «سيرة ابن اسحاق»: (ص ٧٦).

شبابهم والأشياع المجاجع
فإن بي به مستبشر الود فارح
عن أرضك في الأرض العريضة سائح^(١)
ومتبّعه حيّالؤي جماعة
فإن أبق حتى يدرك الناس دهره
إلا فإن بي ياخديحة فاعلمي
ومنها ما نسب إلى ورقة أيضًا:

حديثك إيانا فأحمد مرسل
من الله وحي يشرح الصدر منزل
ويشقى به العاتي الغوي المضل
وآخرى بأحوال الجحيم تغلل
مقامع في هاماتهم ثم من عل
ومن هو في الأيام ما شاء يفعل
وأقضاؤه في خلقه لا تبدل^(٢)
إن يك حقاً ياخديحة فاعلمي
وجبريل يأتيه وميكال معهما
يفوز به من فاز فيها بتوبة
فريقيان منهم فرقة في جنانه
إذا ما دعوا بالويل فيها تابعت
فسبحان من تهوي الرياح بأمره
ومن عرشه فوق السموات كلها
وقال ورقة في ذلك أيضًا:

وما لشيء قضاه الله من غير
وما لها بخفى الغيب من خبر
أمراً أراه سيأتي الناس من آخر
فيها مضى من قديم الدهر والعصر
جبريل أنك مبعوث إلى البشر
لك الإله فرجى الخير وانتظرني
يا للرجال لصرف الدهر والقدر
حتى خديحة تدعوني لأخبرها
جاءت لتسألني عنه لأخبرها
فخبرتني بأمر قد سمعت به
بأن أَمْدَدْ يأتيه فيخبره
فقلت عل الذي ترجمن ينجزه

(١) «سيرة ابن اسحاق»: (ص ١١٥).

(٢) «سيرة ابن اسحاق»: (١٢٣).

عن أمر ما يرى في النوم والشهر
يقف منه أعلى الجلد والشعر
في صورة أكملت في أهيب الصور
ما يسلم ما حولي من الشجر
أن سوف يبعث يتلو منزل السور
من الجهاد بلا من ولا كدر^(١)

وأرسليه إلينا كي نسائله
فقال حين أتانا منطقاً عجباً
إني رأيت أمين الله واجهني
ثم استمر فكاد الخوف يذعرني
فقلت ظني وما أدرى أبصدقني
وسوف أبلغك إن أعلنت دعوتهم

ومنها القصيدة التي نسبت لحمزة بن عبد المطلب حين ضرب أبا جهل:
من أمرك الظالم إذ مشيت
تؤذى رسول الله إذ نهيت
لو كنت ترجو الله ما شقيت
ولا هويت بعد ما هويت
ما كنت حباً بعد ما غدرت
فقد شفيت النفس وأشفيت^(٢)

ذق يا أبا جهل بما عسيت
ستسعط الرغم بما أتيت
عن أمرك الظالم إذ عنيت
ولا تركت الحق إذ دعيت
تؤذى رسول الله قد غويت
فتحى تذوق الخزي قد لقيت

وقال:

إلى الإسلام والدين الحنيف
خير بالعباد بهم لطيف
تحدر دمع ذي اللب الحصيف
بآيات مبينات الحروف
حمدت الله حين هدى فؤادي
لدين جاء من رب عزيز
إذا تلبيت رسائله علينا
رسائل جاء أحمد من هداها

(١) المصدر السابق (١١٦).

(٢) المصدر السابق (١٧٢).

فَلَا تغشُوهُ بِالْقُولِ الْعَنِيفِ
وَلَا نَقْضِي فِيهِمْ بِالسَّيُوفِ
عَلَيْهَا الطِيرُ كُلُّ وُرْدٍ عَكْوَفٍ
بِهِ فَجْزِي الْقَبَائِلُ مِنْ ثَقِيفٍ
إِلَّا النَّاسُ شُرُّ جَزَاءٍ قَوْمٌ
وَلَا أَسْقَاهُمْ صُوبَ الْخَرِيفِ^(١)

ومن ذلك شعر نسب إلى عمر عندما أسلم:

الحمد لله ذي المن الذي وجبت
له علينا أيادي ما هما غير
صدق الحديث نبي عنده الخبر
ربى عشية قالوا قد صبا عمر
بظلمها حين تتلى عندها السور
والدموع من عينها عجلان يتدر
فكاد يسبقني من عبرة درر
وأن أَحْمَد فِينَا الْيَوْمَ مشتهر
نَبِيٌّ صَدَقَ أَتَى بِالْحَقِّ مَا في عَوْدَه خور^(٢)
وبيّن ابن هشام أيضاً في بعض القصائد بعد أن نسبها ابن إسحاق لأبي الصلت
بن أبي ربيعة الثقيفي قال: «تروى لأمية بن أبي الصلت»^(٣).

(١) المصدر السابق (١٧٢).

(٢) «سيرة ابن اسحاق»: (ص ١٨٤).

(٣) ينظر «سيرة ابن هشام» - ت طه عبدالرؤوف سعد - (١/٥١، ٥٣، ٥٨).

فإذا تبين ذلك وأن بعض هذه القصائد مصنوعة، وبعضها يُشك في نسبته، فما
الجواب عن ذلك؟

قلت: إما أن يقال بكذب ابن إسحاق في هذا الأمر؛ وإما أن يقال بأنه فعل
ذلك على سبيل التدليس؛ وإما أن يقال أنه ذكرها على سبيل تقرير ما وقع،
وتصويره للقارئ.

وهذا الأخير، يمكن أن يقال به لو لا أن هذه القصائد كما تقدم قد جُزّمت
نسبتها إلى من قالها، إلا في شيء يسير منها، كقوله «وذكر في الشعر»^(١).

وبعضها ذكرها على سبيل الشك كقوله في قصيدة: «وقال فيها يزعمون في
ذلك شعراً»^(٢)، ثم ذكر شعره.

وأما الأمر الأول: فيه نظر؛ لأن ابن إسحاق كان من أهل الصدق، كما نص
على ذلك الأئمة، وقد تقدم تقرير ذلك، ولو فعل هذا الأمر أو شيئاً منه، لنص
الحافظ على تكذيبه صراحة، وقد يكتذبون الراوي بما دون ذلك، ويؤكّد ذلك أن
أحداً لم يُكذّب ابن إسحاق تكذيباً مطلقاً أو عاماً، وإنما - كما تقدم - تكلم هشام
في روايته عن زوجته فقط، وعلى هذا حمل ما جاء عن غيره في ذلك، إلا ما جاء
عن سليمان التيمي وقد تقدم الجواب عنه.

وأما الثاني: وهو أنه ذكر ذلك على سبيل التدليس، فهذا هو الأولى بابن

(١) «سيرة ابن اسحاق»: (ص ١٦٠).

(٢) ينظر «سيرة ابن اسحاق»: (ص ٣٤، ٦٩، ١٢٣)، مع ملاحظة أن ابن إسحاق يكثر
نوعاً ما من هذه الكلمة.

إسحاق؛ لما تقدم من ثبوت صدقه، ولما وُصف أيضاً بالتدليس، فقد يكون هذا المعنى بلغ ابنَ إسحاق نثراً فصيغ شعراً على وجه التدليس، أو أن هذا الشعر عندما نسبه أصحابه إلى هؤلاء الناس نسبة ابنِ إسحاق إليهم تدليساً، وهذا هو الأقرب؛ لما تقدم من قول أبي عمرو بن العلاء: «...فلو كان الشعر مثل ما وضع لابنِ إسحاق...»، والشاهد قوله: «مثل ما وضع لابنِ إسحاق»، فابنِ إسحاق نسب هذا الشعر إلى من ذُكر على وجه التدليس، والله تعالى أعلم!

الحادية عشرة: قال الإمام أحمد: «قال يعقوب: سمعت أبي يقول: سمعت المغازي منه ثلاثة مرات ينقصها ويغيرها»^(١).

قلت: إنما ذكرت هذا؛ لئلا يظن أن هذا الفعل يقدح في ابنِ إسحاق وهو ليس كذلك، وإنما المقصود أن ابنِ إسحاق يُجري على كتابه ما فيه تحسين له، فيحذف ما يراه غير صحيح، وقد يزيد من الروايات ما يراه مناسباً، فعندئذ يتغير الكتاب، وهذا أمرٌ طبيعي في التأليف، فكثيرٌ من أهل العلم كان يفعل ذلك.

ويعقوب هو ابنِ إبراهيم بنِ سعد، فقائل ذلك هو إبراهيم وهو من تلاميذ ابنِ إسحاق والمكثرين عنه جداً.



(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد، رواية المروذى وغيره، ت صبحي السامرائي (ص ٤٩).

فصل

في الأحاديث التي أنكرت على ابن إسحاق فصل أقسام حديث ابن إسحاق من حيث القوة والضعف حديثه من هذه الحقيقة على أقسام:

القسم الأول: أصحها ما رواه فيها يتعلق بالسيرة، وخاصة إذا كان شيخه عاصم بن عمر بن قتادة، أو عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، أو والده إسحاق بن يسار، وأمثالهم من أكثر عنهم وصرح فيه بالتحديث؛ فهذا أصح أقسام حديثه، وذلك؛ لاهتمامه بهذا الجانب.

ولا يخفى أن من اهتم بشيء يكون له أضياع من غيره؛ ولذا أثني الحفاظ على حديثه في هذا الجانب. قال علي بن المديني سمعت سفيان يقول: قال ابن شهاب وسئل عن مغازييه فقال: «هذا أعلم الناس بها»، يعني ابن إسحاق. قلت: وهذا صحيح إلى ابن شهاب.

وقال حرملة بن يحيى: قال الشافعي: «من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق».

وقال عباس الدوري: «سمعت أحمد بن حنبل يقول -وسأله رجل- فقال: يا أبا عبدالله، ما تقول في محمد ابن إسحاق، وموسى بن عبيدة الربذى؟ فقال: أما موسى بن عبيدة فكان رجلاً صالحاً، حدث بأحاديث مناكير، وأما ابن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث -يعنى المغازي ونحوها- فإذا جاء الحلال والحرام أردانا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده، وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين»^(١).

(١) «تاريخ الدوري»: (٢/٥٠٤ - ٥٠٥).

وهذا القسم الأصل فيه القبول ويحكم عليه بأنه حسن أو جيد.

القسم الثاني: ما رواه فيها لا يتعلق بالغازري، ولا يكون عن شيوخه الذين تكلم في روایته عنهم، وصرح فيه بالتحديث؛ فهذا الأصل فيه أنه حسن، إلا أن يثبت أنه أخطأ أو خالف فيه الثقات.

القسم الثالث: ما رواه عن شيوخه الذين **تُكَلِّمُ** في روایته عنهم، وخاصة عن نافع مولى بن عمر؛ فهذا يتوقف فيه.

القسم الرابع: ما لم يصرح فيه بالتحديث؛ فهذا إن كان عن شيوخه الذين سمع منهم وأكثر عنهم، فالأصل فيه الاتصال. وأما إذا لم يثبت سماع ابن إسحاق منهم، فاحتياط الانقطاع عندئذ واردد.

القسم الخامس: ما رواه عن المجاهيل والضعفاء، فهذا مردود، ولكنه يكتب، قال ابن نمير: «إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أوي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة»^(١).

القسم السادس: ما رواه من أشعار خاصة عن القدماء؛ فهذا ليس بشيء، ولا يعتد به، ولا يكتب، كما تقدم شرح ذلك.



(١) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧/٢٧٠).

فصل

**في ذكر بعض حديث محمد بن إسحاق
في جامع الترمذى الشهير بـ«سنن الترمذى»**

الحديث الأول:

قال الترمذى (٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُشَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهُبْ
بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِيَوْمٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ
يُقْبَصَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَعَائِشَةَ، وَعَمَّارٍ.
حدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

تعليق:

وقال الترمذى في «العلل»: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: رواه غير واحد، عن محمد بن إسحاق، قال أبو عيسى: «والحديث الأول حديث جابر، عن أبي قتادة ليس بمحفوظ»^(١).

قلت: هذا حديث محفوظ من حديث ابن إسحاق، بدليل مجئه من وجه آخر، وإن كان فيه مخالفة وذلك بزيادة أبي قتادة وهي غير محفوظة.

الحديث الثاني:

قال الترمذى (٥٨): حدثنا محمد بن حميد الرازى، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن حميد، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يتوضأ

(١) «العلل الكبير»: (ص ٢٣).

لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر، قال: قلت لأنس: فكيف كنتم تصنعون أنتم؟
قال: كنا نتوضاً وضوءاً واحداً.

حديث أنس غريب من هذا الوجه، والمشهور عند أهل الحديث حديث
عمرو بن عامر، عن أنس.

وقال: (٥٩): وقد روي في حديث عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من
توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات». وروي هذا الحديث الإفريقي، عن
أبي غطيف، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، حدثنا بذلك الحسين بن حرث
المروزي، قال: حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن الإفريقي، وهو إسناد ضعيف.
قال عليه: قال يحيى بن سعيد القطان: ذكر لہشام بن عروة هذا الحديث،
فقال: هذا إسناد مشرقي.

قلتُ: هذا الحديث صحيح، ولكن من روایة عمرو بن عامر، عن أنس،
أخرجه البخاري (٢١٤) والترمذی (٦٠) وغيرهما، وأما طريق حميد، فهي
غريبة، والأقرب أنه غير محفوظ، والحمل فيه على ابن إسحاق، ويتحمل من
سلمة بن الفضل والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث:

قال الترمذی (٦٧): حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق،
عن محمد بن جعفر بن الزبیر، عن عبیدالله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر،
قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض، وما
ينوبه من السباع والدواب؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم
يتحمل الخبث».

قال محمد بن إسحاق: «القلة هي الجرار، والقلة التي يستقى فيها».

قلتُ: هذا حديث صحيح من حديث ابن إسحاق وقد صححه جمع من أهل العلم.

الحديث الرابع:

قال الترمذى (٢٩١): حدثنا أبو سعيد الأشجع، قال: حدثنا يونس بن بكر، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، قال: من السنة أن يخفى التشهد.

حديث ابن مسعود حديث حسن غريب.

والعمل عليه عند أهل العلم.

قلتُ: هذا إسناده قوي وقد جاء من وجه آخر عند الحاكم (١ / ٢٣٠)، من طريق العلاء بن عبدالجبار، عن عبدالواحد بن زياد، عن الحسن بن عبيد الله، عن عبد الرحمن بن الأسود به. وصححه الحاكم وله شاهد من حديث عائشة.

الحديث الخامس:

قال الترمذى (٣١١): حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الريبع، عن عبادة بن الصامت، قال: صلى رسول الله ﷺ الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: «إني أراكم تقرءون وراء إمامكم»، قال: قلنا: يا رسول الله، إيه والله، قال: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها».

وفي الباب عن أبي هريرة، وعائشة، وأنس، وأبي قتادة، وعبد الله بن عمرو.

حديث عبادة حديث حسن.

وروى هذا الحديث الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». وهذا أصح. ا.هـ.
قلتُ: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه أبو عيسى؛ وأن اللفظ الصحيح هو ما جاء في رواية الزهري عن محمود به. ورواية ابن إسحاق إنما هي بالمعنى.

الحديث السادس:

قال الترمذى (٣١٧): حدثنا ابن أبي عمر، وأبو عمّار، قالا: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام».

وفي الباب عن علي، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر قالوا: إن النبي ﷺ قال: «جعلت لي الأرض كلها مسجداً وظهوراً».

حديث أبي سعيد قد روی عن عبد العزيز بن محمد روايتين: منهم من ذكره عن أبي سعيد، ومنهم من لم يذكره.

وهذا حديث فيه اضطراب: روی سفيان الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسل.

ورواه حماد بن سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.
ورواه محمد بن إسحاق، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، قال: وكان عامه روایته عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عن أبي سعيد.

وكأن رواية الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ أثبت وأصح. ا.هـ.

قلتُ: رواية ابن إسحاق صحيحة، فقد وافقه الثوري وغيره.

الحديث السابع:

قال الترمذى (٤٧٣): حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا يونس بن بکير، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني موسى بن فلان بن أنس، عن عمه ثيامة بن أنس بن مالك، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلّى الصبح ثنتي عشرة ركعة بني الله له قصرًا من ذهب في الجنة».

وفي الباب عن أم هانئ، وأبي هريرة، ونعيم بن همار، وأبي ذر، وعائشة، وأبي أمامة، وعتبة بن عبدالسلامي، وابن أبي أوفى، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وابن عباس.

الحديث أنس حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

قلت: هذا الخبر لا يصح، والعلة ليست من ابن إسحاق، وإنما من موسى بن فلان، فإنه مجهول^(١).

الحديث الثامن - من «صحيح ابن خزيمة» -:

قال ابن خزيمة (١٣٧): أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا محمد بن يحيى، نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، نا أبي، عن محمد بن إسحاق قال: فذكر محمد بن مسلم بن عبيدة الله بن شهاب الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفًا».

(١) هذه نماذج من حديث ابن إسحاق، وقد تم الحديث على أحاديثه البقية في ترجمته الموسعة.

ثم قال أبو بكر ابن خزيمة: «أنا استثنىت صحة هذا الخبر، لأنني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلسه عنه».

قال يحيى بن معين: «هذا الحديث لا يصح له إسناد وهو باطل»^(١).

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه ابن معين، وهو من أنكر الأحاديث التي روتها ابن إسحاق.



(١) «التلخيص الحبير»: (٢٤٢/١).

الفصل العاشر

في بيان حال عبد الله بن لهيعة ودراسة حديثه ومراقبته

مع المقارنة بين كلام المتقدمين والمتاخرين

عبد الله بن لهيعة:

اسمها ونسبة:

هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة^(١) بن ربيعة بن ثوبان^(٢) الحضرمي، ثم الأعدولى «من أنفسهم» المصري، الفقيه^(٣).

ويقال: الغافقى^(٤).

والصواب الأول؛ ولذا قال البخارى «ويقال»؛ فذكره بصيغة التمريض.

وأعدول بطن من حضرموت، بخلاف غافق بطن من الأزد.

(١) «التاريخ الكبير» للبخارى: (١٨٢/٥)، «الكتنى والأسماء» للإمام مسلم: (٥١٩/١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (١٤٥/٥)، و«الطبقات» لخليفة بن خياط: (ص ٥٤٤)، «الضعفاء والتروكون» للنسائي: (ص ٦٤)، «المجروحين» لابن حبان: (٢/١١)، «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥/٢٣٧)، و«تاریخ دمشق» لابن عساکر: (١٣٦/٣٢)، و«مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (١٢٤/٢).

(٢) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٥/٤٨٨).

(٣) «تاریخ ابن یونس»: (١/٢٨١) - رقم الترجمة: (٧٦٦)، و«تاریخ دمشق» لابن عساکر: (١٣٦/٣٢)، و«الإكمال» لابن ماکولا: (٤٦/٧)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١٧٤/١).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخارى: (٥/١٨٢).

كنيته:

أبو عبد الرحمن^(١)، وقيل أبو النصر^(٢)، والأول أصح وأشهر.

مولده:

ولد سنة سبع وستين. قاله ابن سعد وابن يونس^(٣). وقيل «ولد سنة ست وستين». قاله يحيى بن بكر، والمفضل بن غسان الغلابي اختاره ابن حبان^(٤)، والأول أرجح.

وفاته:

قال البخاري: حدثني عمرو بن خالد قال مات بن لعيّة سنة أربع وسبعين ومائة^(٥).

وكذا قال يحيى بن بكر، وأحمد بن صالح، ومحمد بن سعد، والمفضل بن غسان، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وغيرهم.

وزاد ابن يونس قائلاً: «توفي يوم الأحد منتصف ربيع الأول سنة أربع وسبعين ومائة وصلى عليه داود بن يزيد بن حاتم الأمير»^(٦).

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري: (٥١٩/١)، «الكتني والأسباء» للإمام مسلم: (١٨٢/٥)، و«الطبقات» لخليفة بن خياط: (ص ٥٤٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (١٣٦/٣٢).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (١٣٦/٣٢)، «معاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (١٢٤/٢).

(٣) «تاريخ ابن يونس المصري»: (١/٢٨٢)، و«تهذيب الكمال»: (١٥/٤٩٩).

(٤) «المجموعين» لابن حبان: (١١/٢)، و«تهذيب الكمال»: (١٥/٤٩٩).

(٥) «التاريخ الأوسط»: (٥/٢٠٧) (٢٣٢٥)، «التاريخ الكبير»: (٥/١٨٢).

(٦) تاريخ ابن يونس المصري (١/٢٨٢). و«تهذيب الكمال» (١٥/٤٩٩).

وكذا قال ابن سعد وزاد «في خلافة هارون»، وابن عبد الحكيم: «في جمادى الأولى».

وقال يحيى بن المفضل: «في جمادى الآخرة»، وزاد يحيى: «لست بقين منه».

وقد تقدم قول إسحاق بن عيسى: «أنه مات سنة أربع أو ثلاط وسبعين».

وقال هشام بن عمار: «مات سنة خمس وسبعين ومئة ولم يتبعه أحد على هذا القول»^(١).



(١) «تهديب الكمال» (١٥ / ٥٠٠).

فصل

في بيان درجته مع ذكر أقوال النقاد فيه

ضعف ابن هيبة جهور أهل الحديث ومعظمهم، سوى أحمد بن صالح، فمن الذين ضعفوه: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح وغيرهم؛ ثم من أتى من بعدهم من النقاد كأحمد ابن حنبل، وابن معين وابن المديني والفالاس، وغيرهم؛ ثم البخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذى، والنمسائى، وابن خزيمة، ثم العقili، وابن حبان وابن عدى، والدارقطنى، وغيرهم.

فهو ضعيف الحديث عندهم، كما قال الإمام مسلم في الكتب: «تركه ابن مهدي ويحيى ووكيع»^(١)، وقال أبو عيسى الترمذى «وابن هيبة ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره».

قلت: قول الإمام مسلم والترمذى: يُفيد أن ابن هيبة ضعيف عند أهل الحديث مطلقاً، بلا استثناء، أو على الأقل عند معظم أهل الحديث وجهورهم، وهذا الذي ذكره هو الذي صرحت به كتب الجرح والتعديل، وكذا من ألف في الضعفاء ذكره في كتابه كالبخاري، والنمسائى، والعقili، وابن عدى، وابن حبان، والدارقطنى.

وترك حديثه من ألف في الصحيح كابن خزيمة وابن حبان، فضلاً عن البخاري ومسلم لم يخرجوا له، بل قال ابن خزيمة عندما خرج له حديث (١٤٦) حيث قال:

(١) «الكتاب والأسماء» للإمام مسلم: (٥١٩/١).

«وقد رواه من طريق ابن وهب، قال: أخبرني ابن همزة وجابر بن إسماعيل الحضرمي... الحديث. قال: ابن همزة ليس من نخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد بالرواية، وإنما أخرجه هذا الخبر؛ لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد».

قلت: بل حتى الحاكم مع تساهله لم يصحح حديثه في المستدرك، ولذا عندما خرج له حديثاً، حيث قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا إسحاق بن عيسى، ثنا ابن همزة، عن خالد بن يزيد، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكبر في العيدين اثنين عشرة سوى تكبير الافتتاح، ويقرأ بـ«قَ، القرآن المجيد»، وـ«اقتربت الساعة». قال الحاكم بعده: هذا حديث تفرد به عبدالله بن همزة، وقد استشهد به مسلم في موضوعين وفي الباب عن عائشة وابن عمر، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمرو وَهُنَّ مُؤْمِنُونَ والطرق إليهم فاسدة، وقد قيل عن ابن همزة، عن عقيل «تفرد به ابن همزة»^(١).

وأما قوله «استشهد به مسلم»؛ فيعني ما وقع في موضوعين من «صحيحة» من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث وابن همزة.

فالقصد هنا عمرو بن الحارث وليس ابن همزة، فإنه من المعلوم أن من عادة مسلم أن يذكر ما وقع له في رواية الإسناد على وجهه، فالظاهر أنه لم يقصد بالرواية ابن همزة أصلاً وإنما قصد رواية عمرو بن الحارث، وقد بين ذلك المعلمى في تعليقه على كتاب «الفوائد المجموعة» للشوكتانى.

(١) «المستدرك»: (٤٣٨/١) (٤٣٨/١١٠٨).

وأما البخاري والنسائي إذا وقع لها مثل ذلك فإنهما لا يسميان ابن هبعة، وإنما يقولان: «وذكر آخر»، أو «غيره»، أو «فلان»^(١).

بل نص بعض الأئمة على ضعف حديثه مطلقاً: القديم والأخير، مثل: ابن معين، وأبو زرعة، وابن حبان، فهؤلاء نصوا على ذلك، وهناك غيرهم من الأئمة من أشار إلى ذلك، أو يفهم هذا من كلامهم.

وأما حديثه القديم فلا شك أنه أقوى من حديثه المتأخر، والأحسن من هذا أن يقال: من كتب من كتب ابن هبعة قديماً، أو أخذ من كتب من كتب ابن هبعة، فحديثه أصح من لم يكتب من كتبه، أو كتب من كتب منه أخيراً.

ولذا قال ابن سعد: «وكان ضعيفاً وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته من سمع منه بآخره»^(٢).

وتأمل دقة قول ابن سعد حيث قال: «أحسن حالاً»، ولم يقل: إنه صحيح، كيف وقد ضعفه في أول كلامه مطلقاً؟!.

وكذا قال عمرو بن علي الفلاس: «عبدالله بن هبعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبدالله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»^(٣).

وهو قال ابن معين كما في رواية ابن طهمان: «ابن هبعة ليس بشيء تغير أو لم

(١) ينظر كلام المزي في «تهذيب الكمال» في نهاية ترجمة ابن هبعة.

(٢) «الطبقات الكبرى» - ط العلمية - (٥١٦ / ٧).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٥ / ١٤٧).

يتغير^(١)، وفي رواية ابن الجنيد قال لبيه: «فسماع القدماء والآخرين من ابن هبعة سواء؟ قال: سواء واحد»^(٢).

وسائل أبو زرعة عن سماع القدماء منه فقال: «آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانوا يتبعان أصوله فيكتبان منه وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن هبعة لا يضبط وليس من يحتاج بحدينه»^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن هبعة مثل ابن المبارك، وابن وهب، يحتاج به؟ قال: لا»^(٤).

وقال الدارقطني: «يعتبر بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب»^(٥).



(١) جزء من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان (ص ١٠٨) رقم الترجمة (٣٤٢).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد»: (ص ٣٩٣).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (١٤٧/٥).

(٤) «الجرح والتعديل»: (١٤٧/٥).

(٥) «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني: (٢/١٦٠) (الترجمة: ٣١٩).

فصل

في الأسباب التي من أجلها ضعف ابن لهيعة
بعد التتبع لكلام النقاد له وسر حديثه، وجدتُ أسباب ضعفه تدور على
خمسة أمور:

أولاً: عدم الإتقان والضبط:

كما تقدم في كلام بعض من سبق، وسوف يأتي ذكر بعض الأحاديث التي
أخطأ فيها، مع أنها من رواية من سمع منه قدّيماً؛ فكيف بمن سمع منه أخيراً.
ولذا قال الحميدي عن يحيى القطان: «كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً»^(١)،
وكذا جاء عن أبي عيسى: «أن ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه يحيى
بن سعيد القطان وغيره»^(٢)، وفي بعض النسخ زيادة «من قبل حفظه».
وقال ابن مهدي: «لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً»^(٣)، وقال أحمد: «ما حديث ابن
لهيعة بحجّة، وإنني لأكتب كثيراً مما أكتب، أعتبر به، وهو يقوى بعضه ببعض»^(٤).
وبيّن أبو زرعة سبب ترك النقاد لحديثه عندما سئل عنه؛ فجاء في جوابه:
«وكان ابن لهيعة لا يضبط وليس من يحتاج بحديثه»^(٥).

(١) «التاريخ الكبير»: (١٨٢/٥)، و«الضعفاء الصغير»: (ص ٨٠)، «الضعفاء الصغير»:
(ص ٦٦).

(٢) «سنن الترمذى» - ت بشار -: (٦١/١) (ح ١٠).

(٣) «المجموعين» لابن حبان: (١٢/٢).

(٤) «تهذيب الكمال»: (٤٩٣/١٥).

(٥) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (١٤٧/٥).

وقال ابن عدي: «فإن ابن همزة له أحاديث منكرات يطول ذكرها إذا ذكرناها»^(١).

قال ابن حبان في «المجرودين» (١/٧٥): «وقد رأيت في القديم أشياء مدلّسة، وأوهاماً كثيرة، تدلّ على قلة مبالاة كانت فيه قبل احتراق كتبه». أ.هـ.
ثانياً: أنه كان يقبل التلقين.

قال البخاري: «حدثني قتيبة بن سعيد، كان رشدين وابن همزة لا يبالغان ما دفع إليهما فيقرأ آنه»^(٢).

وقال ابن سعد: «كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه فقيل له في ذلك فقال: وما ذنبي، إنما يحيئون بكتاب فيقرؤونه فيقومون، ولو سألوني لأنبّر لهم أنه ليس من حديثي»^(٣).

وقال ابن حبان: «قال يحيى بن حسان: جاء قوم ومعهم جزء، فقالوا سمعناه من بن همزة فنظرت فيه، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن همزة، قال: فقمت فجلست إلى بن همزة؛ فقلت: أي شيء ذا الكتاب الذي حدثت به ليس به هنا في هذا الكتاب حديث من حديثك ولا سمعتها أنت فقط، قال: فما أصنع بهم يحيئون بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدهم به»^(٤).

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٥٣٧).

(٢) «التاريخ الأوسط» (٢/٢٤٥) (٢٤٦٦).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/٥١٦).

(٤) «المجرودين» لابن حبان: (٢/١٣).

وقال يعقوب بن سفيان: «سمعت ابن أبي مريم يقول: كان ابن هيبة يقرأ من كتب الناس، ولقد حجَّ قومٌ من أهل مصر فقدموا وصاروا إلى ابن هيبة وذاكراهم فقال: هل كتبتم حديثاً طريفاً؟ فقال له بعضهم: حديث القاسم العمري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الحريق فكبروا»؛ فقال ابن هيبة: هذا حديث طريف. قال فرأيت بعد بحثي في الرجل فسألته حديث عمرو بن شعيب؟ فيقول: لا إنما حدثنا بعض أصحابنا - يسميه -. قال: ثم وضعوا في حديثه عن عمرو بن شعيب فكان يقول: كم شاء الله إذا مروا بهذا الحديث: هذا حديث بعض أصحابنا عن عمرو. قال: ثم سكت، فكانوا يضعون عليه في جملة حديث عمرو بن شعيب فغيروها».

وقال سعيد ابن أبي مريم: «وشيء آخر، كان حية أوصى إلى وصي، وكانت كتبه عند الوصي، فكان من لا يتقي الله يذهب فيكتب من كتب حية حديث الشيوخ الذين قد شاركه ابن هيبة فيهم، ثم يحمل إليه فيقرأ عليهم»^(١).

ثالثاً: التدليس:

كان من يدلس تدليساً فاحشاً، وذلك بقبوله للتلقين كما تقدم يقرؤون عليه الحديث ليس من حديثه وهو يعلم فيسكت فيرون عنه، كما أنه يدلس تدليس الإسناد، وقد يسقط أكثر من واو ما بينه وبين من حدث به عنه، ويقول في بعض الأحيان حدثنا مع أنه لم يسمعه منه، كما أن له أصحاباً قد يسوقون حديثه.

قال ابن حبان: «وأما رواية المؤخرین عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه

(١) «المعرفة والتاريخ» ليعقوب: (٤٣٥ / ٢).

فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدللة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المؤخرین عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه^(١).

ولذا قال ابن مهدي: «كتب إلى ابن همزة كتابا فيه ثنا عمرو بن شعيب؛ فقال ابن مهدي، فقرأه على ابن المبارك فأخرج إلى ابن المبارك من كتابه عن ابن همزة فإذا: حدثني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب»^(٢).

وذكر أ Ahmad ابن حنبل: «ابن همزة فقال: كان كتب عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب وكان بعد يحدث بها عن عمرو بن شعيب نفسه»^(٣).

وجاء عن ميمون بن الأصبغ أنه قال: «سمعت ابن أبي مريم يقول: حدثنا القاسم بن عبد الله بن عمر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الحريق فكرروا فإنه يطفئه».

قال ابن أبي مريم: هذا الحديث سمعه ابن همزة من زياد بن يونس الحضرمي رجل كان يسمع معنا الحديث عن القاسم بن عبد الله بن عمر، فكان ابن همزة يستحسنـه، ثم إنه بعد قال: إنه يرويه عن عمرو بن شعيب»^(٤).

وفي هذا الإسناد أسقط راوينـ.

(١) «المحروجين» لابن حبان: (٢/١٣).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٥/١٤٦).

(٣) «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (٢/٢٩٤)، وينظر: «تهذيب الكمال»: (١٥/٤٩١).

(٤) «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (٢/٢٩٥).

وقال أبو جعفر أحمد بن صالح: «... فكل من روى عنه، عن عطاء بن أبي رباح فإنه سمع من عطاء، وروى عن رجل، عن عطاء وعن رجلين، عن عطاء، وعن ثلاثة، عن عطاء تركوا من بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء»^(١).

رابعاً: احتراق كتبه:

وقد اختلفوا في ذلك؛ فمنهم من نفى احتراق كتبه؛ كما جاء عن ابن أبي مريم أنه قال: «لم يحترق كتب ابن همزة، ولا كتاب»^(٢).

وقال يحيى بن معين: «ابن همزة لم يحترق له كتاب قط»^(٣).

وجاء عن سعيد بن عمرو وهو البرذعي أنه قال: «قال لي أبو زرعة: قال يحيى -يعني ابن بكر- : احترق حصن لابن همزة فبعث إليه الليث بهائة دينار، وأنكر يحيى أن يكون احترق كتب ابن همزة».

قال أبو زرعة: «لم يحترق كتبه، ولكن كان رديء الحفظ»^(٤).

ومنهم من أثبت ذلك؛ كما جاء في رواية عن يحيى بن بكر قوله: «احترق منزل ابن همزة وكتبه في سنة سبعين ومئة»^(٥).

ولذا اختلفت الروايات عن ابن بكر بين النفي والإثبات.

(١) «المعرفة والتاريخ»: (٤٣٤ / ٢).

(٢) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٩٣ / ١٥).

(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان (ص ١١٥).

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٣٢ / ١٥٧).

(٥) «التاريخ الكبير» للبخاري: (٥ / ١٨٣).

ومنهم من فصل في ذلك؛ وهو الصحيح، قال يحيى بن عثمان بن صالح السهمي: «سألت أبي متى احترقت دار ابن هبيرة؟ فقال: في سنة سبعين ومئة^(١) قلت: واحترقت كتبه كما تزعم العامة؟ فقال: معاذ الله ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن هبيرة بعد احتراق داره غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق. وبقيت أصوله بحالها».

وبهذا يُجمع بين أقوال أهل العلم بين النافي والثبت؛ والذي يظهر لي أنه لم يتأثر بهذا الأمر كثيراً؛ لأن أصوله بقيت كما تقدم، وإنما احترقت بعض كتبه والتي قد تكون ليست من أصوله.

خامساً: جاء في «المعرفة والتاريخ» (٤٣٤ / ٢) ليعقوب بن سفيان أنه قال: «سمعت أحمد بن صالح أبا جعفر - وكان من خيار المتقين - يثني عليه، وقال لي:

(١) وقد اختلف في سنة احتراق كتبه، فقيل سنة أربع وستين ومئة كما سيأتي عن الإمام أحمد، وقيل سنة تسع وستين ومئة، قاله إسحاق بن عيسى بن الطباع، وقيل سنة سبعين ومئة، قاله يحيى بن بكر وعثمان بن صالح السهمي. وهذا الاختلاف لا يؤثر كثيراً وإنما الشأن فيمن سمع منه قدريّاً؛ لأنه كما تقدم في كلام أحمد بن صالح: «أن ابن هبيرة أخرج كتبه، فأملاً على الناس...، ثم لم يخرج بعد ذلك كتاباً ولم ير له كتابٌ وكان من أراد السماع منه ذهب فاستنسخ من كتب عنه وجاءه فقرأه عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة، ف الحديث صحيح، ومن كتب من نسخة لم تضبط جاء فيه خلل كثير». ولكن متى يكون سماع الرواية منه قدريّاً؟ جاء عن ابن المبارك أنه قال سنة تسع وسبعين ومئة: «من سمع من ابن هبيرة قبل عشرين سنة فسماعه صحيح». «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (ص ١٧٠). قلت: وهذا على سبيل التقرير يعني أن من كان سماعه سنة تسع وخمسين ومئة أو قريباً منها، وما قبل ذلك، فسماعه صحيح، والله تعالى أعلم.

«كتبت حديث أبي الأسود في الرق فاستفهمته فقال لي: كنت أكتب عن المصريين وغيرهم من يخالجني أمره، فإذا ثبت لي حولته في الرق. وكتبت حديثاً لأبي الأسود في الرق، وما أحسن حديثه عن ابن همزة، فقلت له: يقولون سماع قديم وسماع حديث؟ فقال لي: ليس من هذا شيء، ابن همزة صحيح الكتابة، كان أخرج كتبه فأملأ على الناس حتى كتبوا حديثه إملاء، فمن ضبط كان حديثه حسناً صحيحاً، إلا أنه كان يحضر من يضبط ويحسن، ويحضر قوم يكتبون ولا يضبطون ولا يصححون، وأخرون نظارة، وأخرون سمعوا مع آخرين، ثم لم يخرج ابن همزة بعد ذلك كتاباً ولم ير له كتاب، وكان من أراد السماع منه ذهب فانتسخ من كتب عنه وجاء به فقرأه عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثه صحيح، ومن كتب من نسخة ما لم تضبط جاء فيه خلل كثير. ثم ذهب قوم، فكل من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح فإنه سمع من عطاء، وروى عن رجل وعن رجلين وعن ثلاثة عن عطاء، فتركوا من بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء».

وقال في موضع آخر (٢/١٨٤): «قال: وسمعت أحمد بن صالح يقول: كتبت حديث ابن همزة عن أبي الأسود في الرق قال: كنت أكتب عن أصحابنا في القراطيس وأستخير الله فيه، فكتبت حديث ابن همزة عن النضر في الرق، فذكرت له سماع الحديث. فقال: كان ابن همزة طلاباً للعلم صحيح الكتابة وكان أملأ عليهم حديثه من كتابه قد يكتب عنه قوم يعقلون الحديث وأخرون لا يضبطون، وقوم حضروا فلم يكتبوا وكتبوا بعد سماعهم فوق علمه على هذا إلى الناس، ثم لم تخرج كتبه وكان يقرأ من كتب الناس فوق في حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخره من كتاب صحيح فرأى عليه على الصحة ومن كتب

من كتاب من كان لا يضبط ولا يصحح كتابه وقع عنده على فساد الأصل. قال: وكان قد سمع من عطاء من رجل عنه ومن رجلين عنه، فكانوا يدعون الرجل والرجلين ويجعلونه عن عطاء نفسه فيقرأ عليهم على ما يأتون. قال: وظننت أن أباً الأسود كتب من كتاب صحيح فحديثه صحيح يشبه حديث أهل العلم».

والشاهد من هذا أن هناك من كتب من كتب ابن همزة أو من كتاب كتب من كتاب ابن همزة، فضبط الكتاب وصححه، فأصبح سماعه صحيحاً.

وهناك من كتب من نسخة من حديث ابن همزة ليست مضبوطة ولم يصححها وكان هو في ذاته ليس من أهل الضبط -أي الكاتب- فأصبح سماعه غير صحيح.

وعليه متى يكون سماع الراوي منه قدِيمًا؟

جاء عن يعقوب بن سفيان أنه قال: حدثني الفضل، قال: سمعت أبا عبدالله -يعني أحمد بن حنبل- وسئل عن ابن همزة، فقال: من كتب عنه قدِيمًا فسماعه صحيح، قال: وبلغني عن ابن المبارك أنه قال: «من كتب عن ابن همزة منذ عشرين سنة ليس بشيء»^(١).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد قال: قال ابن المبارك سنة تسع وسبعين من سمع ابن همزة منذ عشرين سنة فإن سماعه صالح، سمعته قال: احترقت كتب ابن همزة زعموا في سنة أربع وستين»^(٢).

(١) «المعرفة والتاريخ»: (١٨٥/٢).

(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (ص ١٧٠).

وقال علي بن سعيد النسائي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: من سمع ابن هبعة قدّيماً فسماعه صحيح، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين. فقال: من سمع من ابن هبعة منذ عشرين سنة فهو صحيح»^(١).

وأما ما رواه يعقوب بن سفيان قال: حدثني الفضل، قال: سمعت أبا عبدالله وسئل عن ابن هبعة؛ فقال: من كتب عنه قدّيماً فسماعه صحيح.

قال: ويلغبني عن ابن المبارك أنه قال «هنا بغداد في سنة تسع وسبعين: من كتب عن ابن هبعة منذ عشرين سنة ليس بشيء»^(٢).

فقوله «ليس بشيء»، والصواب ما تقدم في روایة أبي داود وعلي بن سعيد النسائي من أن «سماعه صحيح»، والسياق يدل على هذا.

قلت: وهذا على سبيل التقرير من ابن المبارك يعني أن من كان سمعه سنة تسع وخمسين ومئة أو قريباً منها، وما قبل ذلك، فسماعه صحيح، والله تعالى أعلم.



(١) «المجروحين» لابن حبان: (٢/١٢).

(٢) «المعرفة والتاريخ»: (٢/١٨٥).

فصل

في الإجابة عنمن يرى صحة حديث ابن لهيعة القديم

تقدّم أن جمهور الحفاظ ومعظمهم على تضييف حديثه، وقد تقدّم نقل بعض كلامهم، وأن الأدلة على أن هذا القول هو الصواب، من ثلاثة أوجه:

- ما تقدّم قليل من كون الجمّهور على تضييفه.
- أنه جُرح جرحاً مفسراً، وقد تقدّم تفصيل ذلك في بيان أسباب ضعفه.
- أن له أحاديث منكرة من روایة العبادلة وغيرهم من سمع منه قدّيمها، أو كان سبّاً عنه صحيحًا، كما سوف يأتي إن شاء الله تعالى.

وأما الإجابة عن قول من قوّاه على وجه التفصيل وهم:

أحمد بن صالح المصري: كما تقدّم بعض أقواله منها: أنه قال: «هو صحيح الكتاب، فمن ضبط عنه من إملائه من كتابه فحديثه صحيح»^(١).

وقال يعقوب في «المعرفة»: «وسمعت أحمد بن صالح يقول: كتبت حديث ابن لهيعة، عن أبي الأسود في الرق، وكنت أكتب عن أصحابنا في القراطيس، وأستخير الله فيه، فكتبت حديث النضر بن عبد الجبار في الرق.

قال: فذكرت له سباع القديم، وسباع الحديث، فقال: كان ابن لهيعة طلاباً للعلم، صحيح الكتاب. قال: وظننت أن أبو الأسود كتب من كتاب صحيح، فحديثه صحيح، يشبه حديث أهل العلم»^(٢).

(١) «شرح علل الترمذى»: (٤٢٢/١).

(٢) «المعرفة»: (٢/١٨٤)، «سير أعلام النبلاء» - ط الرسالة -: (٨/١٩).

ونقل الساجي عن أحمد بن صالح أنه قال: «كان ابن هبعة من الثقات إلا أنه إذا لقن شيئاً حدث به»^(١).

قلتُ: وكفى بقوله التلقين جرحاً عند أهل الحديث.
الساجي.

عبدالغني الأزدي المصري: فقد قال: «إذا روى العبادلة عن ابن هبعة فهو صحيح: ابن المبارك وابن وهب والمقرئ»، وذكر الساجي وغيره مثله كما في «التهذيب». وهو أحد قولهِ أحمد بن حنبل كما قد يفهم في بعض الروايات عنه، ومثله أبو أحمد بن عدي.

والجواب عن ذلك فيما لي:
أما أحمد بن صالح المصري، فهو لا شك من كبار الحفاظ، ولكن لا شك أنه كان متسللاً في الحكم على الرجال، كما يظهر هذا من تبع كلامه في هذا الباب.
وقد ذكرتُ بيان هذا التساهل منه في عدد من الرواية من تكلم فيهم في آخر
هذا الجزء.

وأما عبد الغني الأزدي، فقوله يحتمل صحة سماع هؤلاء منه، لا صحة
أحاديثه؛ لأنه تقدم أن هناك من كان سمعاً له صحيحاً عنه ومنهم من ليس كذلك.
وتقدم قول الإمام أحمد «من كتب عنه قد يفاسعاً فسماعه صحيح»، وقال ابن
مهدي: «ما أعتقد بشيء سمعته من حديث ابن هبعة إلا سماع ابن المبارك
ونحوه»، وهذا في صحة السماع، لا في صحة الحديث، والدليل على ذلك قول
محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن ابن هبعة شيئاً فقط».

(١) «تهذيب التهذيب»: (٥/٣٧٨).

وتقدم قوله أيضاً في رواية علي بن المديني: «لا أحمل على ابن هبعة قليلاً ولا كثيراً»، وظهر أن عبدالرحمن مهدي يضعفه^(١)، ولذا قال مسلم: «تركه ابن مهدي ويحيى ووكيع»^(٢).

ويؤيد هذا ما تقدم من كون جُل الحفاظ على هذا القول، وأن التخلط في حديثه يقع أيضاً من سمع منه قدّيماً، ويؤيد هذا أن عبدالغنى تلميذ الدارقطنی وعلاقته به وثيقة، قد قال: «ويعتبر بها يروي عنه العبادلة»، وقد لَّيْنه وضعيه في روايات أخرى.

ويؤيد هذا أيضاً بالنسبة للساجي أنه من المعтин بقول الإمام أحمد، وأن الصواب عنه عدم الاحتجاج به.

وأبدأ أولاً بروايات التي يظن فيها أن أحمد يقويه، فقد قال في رواية أبي داود: «من كان بمصر يشبه ابن هبعة في ضبط الحديث وكثرته وإنقاذه»^(٣)، وقال أيضاً: «ما كانَ محدثَ مصر إِلَّا ابن هبعة»^(٤).

(١) وأما ما رواه علي بن عبدالرحمن بن المغيرة، عن محمد بن معاوية: «سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: وددت أني سمعت من ابن هبعة خمس مئة حديث، وأنني غرمت مؤدي، كأنه يعني: دية». رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٣٢/١٤٣) و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٥/٤٩٥)، فال الأول أصح منه، وأن عبدالرحمن بن مهدي كان يتكلّم فيه ولم يرو عنه إلا شيئاً يسيرًا.

(٢) «الكتن والأساء» للإمام مسلم: (١/٥١٩).

(٣) «سؤالاته»: (٢٥٦).

(٤) «تهذيب الكمال»: (١٥/٤٩٦).

وقال في رواية حنبل ابن إسحاق: «ابن هبيرة أجود قراءة لكتبه من ابن وهب»^(١). فقد يُظن من خلال هذه الروايات وخاصة الأولى، أن الإمام أحمد يراه من المتقين، والصواب خلاف ذلك، والدليل عليه ما جاء في رواية حنبل، عن الإمام أحمد أنه قال: «ما حديث ابن هبيرة بحججة وإنني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به ويقوى بعضه بعضاً»^(٢).

وقال -في رواية ابن القاسم-: «ابن هبيرة ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل، كأني أستدل به، مع حديث غيره يشده، لا أنه حججة إذا انفرد»^(٣).

وقال ابن هانئ: وقيل له -يعني لأبي عبدالله-: «إن ابن هبيرة وافق الليث بن سعد؛ فقال: كلمة، ولم يلتفت إلى قول ابن هبيرة»^(٤).

وقال حرب ابن إسماعيل: «سألت أحمد بن حنبل عن ابن هبيرة فضيقه»^(٥). وقال المروذى: «سألت أبا عبدالله، عن ابن هبيرة، فلين أمره، وقال: من سمع منه متقدماً»^(٦).

قلت: يعني أن من سمع منه قد ينكر فسماه أصح أو صحيح؛ لأنه كما تقدم

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٣٢/١٤٥)، و«تبييض الكمال»: (١٠/٤٥٥).

(٢) «الجامع لأخلاق الراغي» للخطيب: (٢/١٩٣).

(٣) «شرح علل الترمذى»: (١/٣٨٥).

(٤) «سؤالاته» (٢٣٧٥).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٥/١٤٧).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية المروذى وغيره: (ص ٧١).

ليس كل من سمع من ابن هبعة يكون سماعه صحيحًا، ولذا قال أبو داود: سمعت أحمد قال: قال ابن المبارك، سنة تسع وسبعين: من سمع ابن هبعة منذ عشرين سنة، فإن سماعه صالح، سمعته^(١) قال: احترقت كتب ابن هبعة، زعموا في سنة أربع وستين^(١).

وقال علي بن سعيد النسائي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: من سمع ابن هبعة قد يسماعه أصح، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين، فقال: من سمع من ابن هبعة منذ عشرين سنة فهو صحيح»^(٢).

فتبنين من خلال هذه الروايات أن أحمد يضعف حديثه ولكنه يكتب حدثه للاعتبار، ويكتوى بغيره، وأن من سمع منه قد يسماعه فإن سماعه أصح من سمع منه أخيراً، وبالتالي تكون رواية المتقدمين أقوى من غيرها.

وأما ما قاله جعفر بن محمد الفريابي: «سمعت بعض أصحابنا يذكر أنه سمع قتيبة، يقول: قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثك عن ابن هبعة صدحاج. قال: قلت: لأننا كنا نكتب من كتاب عبدالله بن وهب، ثم نسمعه من ابن هبعة»^(٣).

قلت: وهذه صحة نسبية وليس مطلقة، ولا شك أن لا بن هبعة أحاديث صحيحة كثيرة، فليس كل ما رواه قد خلط فيه، خاصة أنه حديثه كثير، وأحمد علم صحة حديث قتيبة لمجيئها من أوجه أخرى عن غيره، فعلم صحتها،

(١) «سؤالاته»: (٢٦).

(٢) «المجموعون» لابن حبان: (١٩/٢).

(٣) «تهذيب الكمال»: (٤٩٤/١٥).

وإن كانت هنالك عدة أحاديث كانت من روایة قتيبة وأعلها الحفاظ كما سبأى، وكلامنا فيها تفرد فيه.

وما يدل أن الساجي والأزدي لا يريان صحة حديث ابن هبعة من روایة العبادلة؛ وكذا الحاكم على تساهل الشديد لم يصحح له، فكيف بالساجي الذي عنده بعض التشدد، ولذا قال الذهبي في «الكافش»: «العمل على تضليل حديثه»^(١).

وقال في «التذكرة»: «حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه؛ فحديث هؤلاء عنه أقوى وبعضهم يصححه ولا يرتفع إلى هذا» إلى أن قال في نهاية الترجمة: «يروى حديثه في التابعات ولا يحتاج به»^(٢).

وأما ابن عدي، فلقوله عنه: «وهذا الذي ذكرت لابن هبعة من حديثه وبينت جزءاً من أجزاء كثيرة مما يرويه ابن هبعة عن مشايخه وحديثه حسن كأنه يستبان عنمن روى عنه، وهو من يكتب حديثه»^(٣).

قلت: وقوله وهو من يكتب حديثه يبين ما تقدم من كلامه، يعني يكتب حديثه للاعتراض لا للاحتجاج، ويؤيد هذا تضليل ابن هبعة في أثناء الترجمة وأشار أيضاً في ترجمة الحجاج بن سليمان الرعيني إلى ضعفه، كما تقدم^(٤).

(١) «الكافش»: (١/٥٩٠).

(٢) «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١٧٤/١٧٥).

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥/٢٥٣).

(٤) ينظر: «الكامل»: (٢/٥٣٧).

وأما قول ابن وهب عنه عندما سئل عن حديثٍ حدث به من سمع فقال:
 «حدثني به والله الصادق البار عبدالله بن هبيعة».
 قلت: لا شك أن ابن هبيعة كان من أهل الصدق والبر، كما أنه كان أيضاً من
 أهل العلم، لكن الشأن في الضبط والإتقان.

وأما ما جاء عن مالك في توثيقه، وهو ما رواه ابن عدي؛ فقال: «وأما حديث
 مالك فأخبرنا القاسم بن مهدي، حدثنا أبو مصعب، حدثنا مالك عن الثقة عن
 عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده نهى النبي ﷺ عن بيع العربان».

قال الشيخ - يعني ابن عدي -: «هكذا ذكره أبو مصعب عن مالك عن الثقة عن
 عمرو بن شعيب وبعض أصحاب الموطأ يذكرون عن مالك قال: بلغني عن عمرو
 بن شعيب، ويقال أن مالكاً سمع هذا الحديث من بن هبيعة، عن عمرو بن شعيب،
 ولم يسمه لضعفه، والحديث عن ابن هبيعة عن عمرو بن شعيب مشهور»^(١).

أخبرنا محمد بن حفص، حدثنا ابن هبيعة عن عمرو بن شعيب،
 عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع العربان»^(٢).

فتبيين ما تقدم أن أكثر الرواية عن مالك لم ينقلوا عنه هذا التوثيق فهو لم يُتفق عليه.
 وأما ما جاء عن زيد بن الحباب أنه قال سمعت سفيان الثوري يقول: «عند
 ابن هبيعة الأصول وعندنا الفروع»، ثم قال زيد: وسمعت سفيان يقول:
 «حججت حجاجاً لألقى ابن هبيعة»^(٣).

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥/٢٥٢).

(٢) «الكامل»: (٥/٢٥٢).

(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٣٢/١٤٣).

قلتُ: كما تقدم لك أن ابن هيبة كان من كبار أهل العلم في زمانه، وله من الفضل والمكانة عند العلماء، فهو صادق في نفسه، ولكنه لم يكن من الحفاظ للحديث والضابطين له؛ ولذا قال السجسي (١٣٣) - سمعتُ الحاكم يقول:-
«لم يقصد ابن هيبة الكذب ولكن احترقت كتبه فحدث من حفظه فأخطأه
فيه»^(١).

وعليه، فقول الثوري هذا من قبيل المدح والثناء والتوقير له، وليس من باب التوثيق في الرواية، فإذا كان الثوري معه الفروع فمن عنده الأصول إذن؟



(١) سؤالات السجسي للحاكم (ص ١٣٥).

فصل

في ذكر من سمع منه قدِيمًا أو صَحَّ سَماعَهُ مِنْهُ،

وَذَلِكَ بِأَنَّ عَارِضَ كِتَابِهِ بِمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا

وهم كما يلي:

عبدالله بن وهب؛ وهو من أثبتهم في ابن هبعة، بل الذي أميل إليه أنه أثبت الناس فيه، وذلك أنه كتب عنه قدِيمًا واستمر بالكتابة عنه حتى مات.

قال يحيى بن معين في رواية ابن الجنيد: «قال أهل مصر: ما احترق لابن هبعة كتاب قطٌّ، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات»^(١).

ولهذا كان عارفًا بأحاديث ابن هبعة ومحيطًا بها، حتى أن بعض من أراد أن يسمع من ابن هبعة كان يكتب حديثه من كتب ابن وهب.

قال قتيبة بن سعيد: «كنا لا نكتب كتاب ابن هبعة إلا من كتب ابن أخيه أو كتب ابن وهب، إلا حديث الأعرج»^(٢).

وقال جعفر بن محمد الفريابي: «سمعت بعض أصحابنا يذكر أنه سمع قتيبة يقول: قال لي أحمد بن حنبل: «أحاديثك عن ابن هبعة صلاح»، قال: قلت: لأننا كنا نكتب من كتاب عبدالله بن وهب، ثم نسمعه من ابن هبعة»^(٣).

ومن أجل هذا قال ابن وهب: «أنا لست كغيري في ابن هبعة».

(١) «تهذيب الكمال»: (٤٩٨ / ١٥).

(٢) «تهذيب الكمال»: (٤٩٤ / ١٥).

(٣) «تهذيب الكمال»: (٤٩٤ / ١٥).

قال عبدالله بن أحمد: «حدثني أبي قال: حدثنا خالد بن خداش قال: قال لي بن وهب ورائي لا أكتب حديث بن هبيعة: إني لست كغيري في بن هبيعة، فأكتبتها وقال لي: حديثه عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار»، ما رفعه لنا بن هبيعة قطُّ أول عمره»^(١).

عبدالله بن المبارك؛ وهو من ثبتهم فيه، ولكنه بعد ابن وهب، قال ابن مهدي: «ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن هبيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه»^(٢).
وقال أبو زرعة: «آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كان يتبعان أصوله فيكتبان منه»^(٣).

عبدالله بن يزيد المقرئ؛ روي عن الإمام أحمد أنه قال: «سماع العادلة من ابن هبيعة عندي صالح، عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالله بن المبارك»^(٤).

وقال علي بن المديني: «... وإنما يروى حديث ابن هبيعة عنمن سمع منه قبل أن يصاب بكتبه، مثل ابن المبارك وأبي عبد الرحمن المقرئ وابن وهب»^(٥).

وقال عمرو بن علي الفلاس: «عبدالله بن هبيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبدالله: (١٣١/٢).

(٢) «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (٢٩٣/٢).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (١٤٧/٥).

(٤) «شرح علل الترمذى»: (٤٢٠/١).

(٥) «مسند الفاروق» لابن كثير: (٦٤٨-٦٤٩/٢).

قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ، أصح من الذين كتبوا بعدهما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث^(١).

وقال الدارقطني: «يعتبر بها يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب»^(٢).

وقال عبدالغنى الأزدي: «إذا روى العبادلة عنه فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب والمقرئ»، وذكر الساجي وغيره مثله.

وذكر بعض أهل العلم أن عبدالله بن مسلم القعنبي ضمن العبادلة الذين سمعوا منه قدّيماً.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»، و«السير»، و«الميزان»، في أثناء ذكره كلام ابن حبان: «قال أبو حاتم بن حبان البستي: كان من أصحابنا يقولون: سمع من سمع من ابن هيبة قبل احتراق كتبه، مثل العبادلة: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ، وعبد الله بن مسلم القعنبي، فسماعهم صحيح»^(٣).

قلت: وقد رجعت إلى المطبوع من كتاب «المجرودين» - طبعة دار المعرفة، بتحقيق محمود إبراهيم زائد - فلم أجد فيها تعيين العبادلة، وإنما: «من سمع منه قبل إحتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح»، فالذى يظهر أن ذكر أسماء العبادلة تفسير من الذهبي، والله تعالى أعلم.

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (١٤٧/٥).

(٢) «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني: (١٦٠/٢) (الترجمة: ٣١٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (٨/٢٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٤/٦٦٨)، و«ميزان الاعتدال»: (٤٨٢/٢).

وهذا التفسير بذكر القعنبي معهم فيه نظر؛ لأنني لا أعلم أحداً ذكره معهم سوى ما جاء عند الذهبي.

وما يؤكد ذلك ما تقدم عن الإمام أحمد والدارقطني، وعبدالغني الأزدي والساجي وكلهم قد اقتصروا على ابن وهب وابن المبارك والمقرئ ولم يذكروا القعنبي معهم، وغيرهم من الأئمة اقتصر على ابن وهب وابن المبارك، فهذا يؤكد أن ذكر القعنبي معهم فيه نظر.

ومثل الذهبي؛ صلاح الدين الصفدي في «الوافي والوفيات» (١٧/٢٤)، فقد نسب هذا أيضاً لابن حبان، والذي يظهر لي أنه نقله عن الذهبي.

وجاء هذا أيضاً عند العلائي، فقد قال في «المختلطين»: «وقال الدارقطني: يعتبر بما روى عنه العبادلة ابن المبارك والمقرئ وابن وهب والقعنبي»^(١)، والذي في كتاب «الضعفاء» للدارقطني الثلاثة الأوائل، دون ذكر القعنبي.

نعم، القعنبي قد روى عن ابن هبعة، لكن هل سمع منه قدیماً؟ لم أجده أحداً من الأئمة نص على ذلك كما تقدم، أو كتب من كتاب من سمع منه قدیماً؟ هذا محتمل خاصة أنه كان من المشتبئين.

ابن أخي ابن هبعة، وهو هبعة بن عيسى بن هبعة؛ وهو من أهل العلم والفضل كما يظهر من ترجمته فقد تولى القضاة وحمد على ذلك، قال قتيبة: «كنا لا نكتب حدث ابن هبعة إلا من كتب ابن أخيه أو ابن وهب، إلا ما كان من حديث الأعرج»^(٢).

(١) «المختلطين» للعلائي: (ص ٦٧).

(٢) «تہذیب الکمال»: (١٥/٤٩٤).

قلت: وهذا يدل على صحة سَماعه من عمِّه عبد الله بن هُبَيْعَةَ، فقد فرنَه بابن وهب مبتدئاً به قبله.

قتيبة بن سعيد؛ وسماع قتيبة منه صحيح، وقد تقدم ثناءً أَحْمَدَ عَلَى حَدِيثِهِ عَنْ ابن هُبَيْعَةَ، ويُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا حَدِيثَ ابْنِ هُبَيْعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ضَمِنَ سَمَاعَهُ صَحِيحًا، كَمَا ذُكِرَ هُوَ بِقَوْلِهِ «...إِلَّا مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْرَجِ».

أبو الأسود، النضر بن عبد الجبار، وقد تقدم ثناءً أَحْمَدَ بن صالح عَلَى حَدِيثِهِ عَنْ ابن هُبَيْعَةَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَكَتَبْتُ حَدِيثَ أَبِي الْأَسْوَدِ وَمَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ عَنْ ابْنِ هُبَيْعَةَ».

ولكن يعكر على هذا ما رواه عبد الله بن عدي، قال: «حدثنا موسى بن عباس، حدثنا أبو حاتم، سألت أبو الأسود، قلت: كان ابن هُبَيْعَةَ يقرأ ما يدفع إليه؟ قال: كنا نرى أنه لم يفته من حديث مصر كثير الشيء وكنا نتبع أحاديث من حديث غيره عن الشيوخ الذين يروي عنهم فكنا ندفعه إليه فيقرأ»^(١).

محمد بن رُمْح التيجي؛ قال يعقوب: «وَكَنْتُ كَتَبْتُ عَنْ ابْنِ رَمْح كِتَاباً عَنْ ابن هُبَيْعَةَ وَكَانَ فِيهِ نَحْوٌ مَا وَصَفَهُ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ، فَقَالَ: هَذَا وَقْعٌ عَلَى رَجُلٍ ضَبْطٌ إِمْلَاءِ ابْنِ هُبَيْعَةَ»^(٢).

عثمان بن صالح السهمي؛ قال ابنه يحيى: «سأله أبي متى احترقت دار ابن هُبَيْعَةَ؟ فَقَالَ: فِي سَنَةِ سَبْعينِ وَمِائَةٍ، قَالَتْ: وَاحْتَرَقَتْ كِتَبَهُ كَمَا تَزَعَّمُ الْعَامَةُ؟ فَقَالَ:

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي: (٥/٢٣٨).

(٢) «المعرفة والتاريخ»: (٢/٤٣٥).

معاذ الله، ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن هبعة بعد احتراق داره، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق، وبقيت أصوله بحالها»^(١). والشاهد من هذا أن عثمان كتب من كتاب ابن هبعة حديثه عن عمارة -و عمارة شيخه-، فهل سمع عثمان باقي حديث ابن هبعة من أصل كتبه؟ والله أعلم.

سعيد بن أبي مريم؛ لم أجده من نص على ذلك، ولكن جاء عنه ما يدل على ذلك، قال يعقوب بن سفيان، عن سعيد بن أبي مريم: «كان حيوة بن شريح أوصى إلى وصي، وصارت كتبه عند الوصي وكان من لا يتقى الله، يذهب فيكتب من كتب حيوة الشیوخ الذين قد شارکه ابن هبعة فيهم، ثم يحمل إليه، فيقرأ عليهم.

وقال: وحضرت ابن هبعة، وقد جاءه قوم من أصحابنا كانوا حجوا، وقدموا، فأتوا ابن هبعة مسلمين عليه، فقال: هل كتبتم حديثاً طريفاً؟ قال: فجعلوا يذكرونها بما كتبوا، حتى قال بعضهم: حدثنا القاسم العمري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال: «إذا رأيتم الحريق فكروا، فإن التكبير يطفئه»، قال ابن هبعة: هذا حديث طريف، كيف حدثتم.

قال: فحدثه، فوضعوا في حديث عمرو بن شعيب، وكان كلما مرروا به، قال: حدثنا به صاحبنا فلان. قال: فلما طال ذلك نسي الشيخ فكان يقرأ عليه فيخبره ويحدث به في جملة حديثه، عن عمرو بن شعيب»^(٢).

وقال أبو حاتم: «سمعت ابن أبي مريم يقول: رأيت ابن هبعة يعرض عليه

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٩٤/٢).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٣٢/١٥٢)، و«تهذيب الكمال»: (١٥/٤٩٢).

ناس أحاديث من أحاديث العراقيين منصور، والأعمش، وأبو إسحاق، وغيرهم، فأجازه لهم؛ فقلت: يا أبا عبد الرحمن ليس هذه الأحاديث من أحاديثك، فقال: هي أحاديث قد مرت على مسامعي^(١).

قلت: فهذه النقول تفيد أن ابن أبي مريم أنكر على ابن هبيرة هذا الفعل كما أنه أنكر على بعض طلبة الذين يفعلون ذلك مع ابن هبيرة، وبالتالي لم يكن له أن يصنع مثل صنيعهم، فالذى يظهر أنه سمع من كتبه، بل أكثر من ذلك؛ أنه كان عالماً بحديثه وخاصة أنه كان من الثقات المشاهير.

بشر بن بكر؛ وهو التنسيي الدمشقي، ثقة.

قال أبو جعفر العقيلي: «حدثنا حجاج بن عمران قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير قال: حدثنا بشر بن بكر قال: لم أسمع من ابن هبيرة بعد سنة ثلاثة وخمسين شيئاً»^(٢)، فسماعه منه قديم، وقد قال الإمام أحمد: «وبلغني عن ابن المبارك أنه قال ههنا ببغداد سنة تسعة وسبعين -يعني ومئة-: «من كتب عن ابن هبيرة منذ عشرين سنة فسماعه صحيح»^(٣)، يعني من كتب عنه سنة تسعة وخمسين ومئة وما قبله فسماعه صحيح، وبشر قد سمع منه سنة ثلاثة وخمسين ومئة.

ويضاف إلى هؤلاء:

عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري؛ وهو أكبر منه، وقد توفي قبل الخمسين

(١) الكامل لابن عدي (٥/٢٣٧).

(٢) «الضعفاء الكبير» للعقيلي: (٢/٢٩٤).

(٣) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (ص ١٧٠).

ومئة، فلا شك أنه من سمع منه قدِيئاً، كما قال ابن عدي: «وقد حدث عنه^(١) الثقات الثوري، وشعبة ومالك، وعمرو بن الحارث واللith بن سعد»^(٢). عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي؛ فقد ذكره المزي فيمن روى عن ابن هيبة^(٣)، ومن المعلوم أن الأوزاعي توفي قدِيئاً وذلك سنة سبع وخمسين ومئة، فلا شك أنه سمع منه قدِيئاً.

شعبة بن الحجاج: ومات قبله^(٤).

سفيان بن سعيد الثوري: ومات قبله^(٥).
مالك.

اللith بن سعد؛ كما تقدم في كلام ابن عدي أنهم من رووا عنه، وقد ساق عن كل واحد منهم حديثاً عن ابن هيبة، ولا يخفى أن هؤلاء كلهم من القدماء، ومنهم من مات قبله بزمنٍ، ولكن روایتهم عنه نادرة، وأعني بهم من عمرو بن الحارث إلى اللith؛ لأن منهم من هو أكبر منه، ومنهم من هو من أقرانه، فتكون روایتهم عنه في حديثٍ واحدٍ أو اثنين ونحو ذلك.

(١) في الأصل: «حدث عن»، وهو خطأ.

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٥١ / ٥).

(٣) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٥ / ٤٩٠).

(٤) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٥ / ٤٨٩)، وأخرج له أبو الشيخ في كتابه «ذكر القرآن»: (ص ٥٨)، (حديثاً).

(٥) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٥ / ٤٨٩)، وأخرج له أبو الشيخ في كتابه «ذكر القرآن»: (ص ٥٨)، (حديثاً).

ويضاف إلى هؤلاء:

عبدالرحمن بن مهدي؛ قال نعيم بن حماد عنه: «ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن هبيرة إلا سماع ابن المبارك ونحوه».

قلت: وقد تقدم كلامه فيه، ولذا لم يرو عنه إلا شيئاً يسيراً، قال محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه شيئاً قطّ»، وقال في رواية أخرى: «لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً»، ثم بين السبب فقال: «كتب إلى كتاباً فيه: حدثنا عمرو بن شعيب، فقرأته على ابن المبارك فأخرجها إلى من كتابه عن ابن هبيرة قال: أخبرني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب»^(١).

الوليد بن مزيد البيرقي؛ فقد نص عليه الطبراني فقال بعد أن ساق حديثه عن ابن هبيرة: «والوليد بن مزيد من سمع ابن هبيرة قبل احتراق كتبه»^(٢).

قلت: والوليد وفاته متقدمة، فقد مات سنة ثلاثة وثلاثين، أو سبع وستين، والأول أصح؛ لأنه قول ابنه. ويؤيد هذا ما قاله الأوزاعي: «كتبه صحيحة»، وقال: «ما عرضت فيما حمل عني أصح من كتب الوليد بن مزيد»^(٣).

قال محمد بن بركة أخرج إلى سعد أصول عباس - وهو ابن الوليد - فإذا أكثرها: «سمعت الأوزاعي وكان الأوزاعي احترق علمه فمن أحد عن الأول

(١) ينظر: مقدمة «لسان الميزان» فقد روى عنه خبراً، وقال ابن حجر بعده: «فهي من قد تم حديثه». «لسان الميزان»: (١٠ / ١).

(٢) «المعجم الصغير» للطبراني: (١ / ٣٨٤)، رقم (٦٤٣).

(٣) ينظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٣ / ٢٧٢) و«تهذيب الكمال»، ترجمة الوليد بن مزيد.

فهو حجة وغير ذلك فليس بحجة، وكان الأوزاعي حافظاً إماماً ديناً».

قلت: وهذا يؤيد كلام الطبراني من أن الوليد كان من المتشبين فلا يستبعد أن يكون سباعه صحيحاً من ابن هبيعة.

إسحاق بن عيسى الطباع: نقل الذهبي في «ميزان الاعتدال» للذهبى (٤٧٧/٢) عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «حدثني إسحاق بن عيسى أنه لقيه سنة أربع وستين ومائة، وأن كتبه احترقت سنة تسع وستين ومائة»^(١).

يجىء بن إسحاق السيلحينى^(٢): قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: «يجىء بن إسحاق السيلحينى من قدماء أصحاب -ابن هبيعة-»، ذكر ذلك في ترجمة حفص بن هاشم بن عتبة^(٣).

قلت: لم أجده من نص على ذلك من الأئمة قبل الحافظ ابن حجر سوى كلاماً للإمام أحمد يثبت له السماع من ابن هبيعة؛ ولكن دون تحديد وإن كان صنيعه في المسند وروايته عنه في غير موضع قرينة تدل على سباعه قدبيها؛ كما رواه عنه حنبل بن إسحاق أنه قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «يجىء بن إسحاق أبو زكريا السيلحينى شيخ صالح ثقة، سمع من الشاميين، ومن ابن هبيعة، وهو صدوق»^(٤).

(١) وينظر: «تذكرة الحفاظ»: (١/١٧٥)، و«تاريخ الإسلام» - ت بشار -: (٤/٦٦٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨/١٣).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٢/٣٦١).

(٣) «تاريخ بغداد»: (١٦/٢٣٤).

خالد بن يزيد الصناعي: قال ابن حبان في «الثقات»^(١): «روى عن ابن هبعة أشياء مستقيمة من حديث ابن هبعة».



(١) «الثقات» لابن حبان: (٨/٢٢٥) (١٣١٣٢).

فصل

في أقسام حديثه

ينقسم حديث ابن لهيعة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه عبدالله بن وهب عنه، وهو أصح حديثه مطلقاً، وقد تقدم أنه لم يزل يكتب عنه إلى أن توفي وهذا يفيد إحاطته وعلمه بحديثه ويؤيد هذا حديث «لو كان القرآن في إهاب لما مسته النار»، فقد قال كما في «العلل» لابن الإمام أحمد، قال عبدالله: حدثني أبي قال: حدثنا خالد بن خداش قال: قال لي بن وهب ورآني لا أكتب حديث بن لهيعة: إني لست كغيري في ابن لهيعة فأكتبها، وقال لي: حدديثه عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار»، ما رفعه لنا ابن لهيعة فقط أول عمره^(١).

وال الحديث أخرجه أحمد (١٧٤٠٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٨٢) من طريق عبدالله بن يزيد المقرئ.

وآخرجه أحمد عن أبي سعيد مولى بن هاشم (١٧٣٦٥)، وعن حجاج بن محمد المصيحي (١٧٤٢٠).

وآخرجه الروياني في «مسنده» (٢١٦) من طريق موسى بن داود. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٠) من طريق يحيى بن كثير الناجي، وسعيد بن عفیر.

وآخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٤٤٣) من طريق ابن بكر.

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبدالله: (١٣١/٢)، وعنه العقيلي في «الضعفاء»: (٢٩٣/٢).

وأخرجه الشجري في «ترتيب الأمالى» (٥٨٣) من طريق قتيبة بن سعيد.

وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (١٩٧) من طريق كامل بن طلحة.

كلهم عن ابن هبعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ به^(١).

قلت: والشاهد من هذا أن بعض من روى هذا الحديث ورفعه عن ابن هبعة
من سمع منه قدّيماً كعبد الله بن يزيد المقرئ، وقتيبة بن سعيد وهو من كتب عن
كتب عن ابن هبعة من كتابه؛ بينما عبدالله بن وهب بين أن ابن هبعة لم يرفعه في
أول الأمر، فرجحت رواية ابن وهب على غيره في ابن هبعة.

الثاني: من سمع منه قدّيماً، وتقدم ذكرهم.

وتقدم أيضاً أن حديثهم عن ابن هبعة أصح من حديث غيرهم.

الثالث: من سمع منه أخيراً، وهم عدا من تقدم ذكرهم، وهذا أضعف الأقسام.
وقد تقدم أيضاً أن ابن هبعة لا يحتاج به، وإنما يكتب حديثه ويعتبر بروايته،
خاصة من رواية القدماء وبالذات ابن وهب.



(١) وقد جاء هذا الحديث من طريق آخر أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٥٩٠١)، قال:
حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا ابن أبي حازم، عن
أبيه، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان القرآن في إهاب، ما مسته
النار». وها إسناد باطل، وعلته عبد الوهاب بن الضحاك، قال ابن طاهر المقطبي في
«تذكرة الحفاظ»: (ص ٢٦٥-٢٦٦): «وعبد الوهاب هذا قال البخاري: عنده عجائب.
وقال ابن حبان: لا يحتاج به، وأنكر عليه هذا الحديث. وهذا المتن مشهور من حديث
عبد الله بن هبعة، عن مشرح بن عاهان، عن عقبة بن عامر».

فصل

في سبر بعض حديث العبادلة عن ابن هبيعة والقدماء عنه

مع ذكر حكم الحفاظ عليها

كلام الإمام البخاري الذي نقله عنه الترمذى في «علله الكبير»:

الحديث الأول:

قال الترمذى (١٥٥): وَسَأَلَتُهُ أَيْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ - عَنْ حَدِيثِ أَبْنِ هَبِيْعَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبْنِ هَبِيْعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، فَصَعَّفَ هَذَا الْحَدِيثَ. قُلْتُ لَهُ: رَوَاهُ غَيْرُ أَبْنِ هَبِيْعَةَ قَالَ: لَا أَعْلَمُ.

تعليق:

قال ابن أبي حاتم (٥٩٨): «وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ الْفُرَاتِ قاضِي مِصْرَ، عَنْ أَبْنِ هَبِيْعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي وَاقِدِ الْلَّبِيْثِ؛ قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيَدَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَبَرَ فِي الْأُولَى سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا؟ قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ باطِلٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ». ا.هـ.

وقد سئل الدارقطني (٣٤٥٨) عن حديث عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ: كان يُكَبِّرُ فِي الْعِيَدَيْنِ سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ؛ فقال: «يرويه الزهري، وأبو الأسود، واختلف فيه فأما الزهري، فروى حديثه عبدالله بن هبيعة، واختلف عنه؛ فرواه يحيى بن إسحاق السالحياني، عن ابن هبيعة، عن خالد بن يزيد، قال: بلغنا عن الزهري.

ورواه ابن وهب، وأسد بن موسى، ومحمد بن معاوية، عن ابن هِيَعَةَ، عنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ، ويونس عن الزهرى.
وقيل: عنْ أَبِنْ هِيَعَةَ، عنْ عُقَيْلٍ، عنْ الزُّهْرِيِّ وقال إسحاق بن الفرات،
وسعيد بن عفیر، عن ابن هِيَعَةَ، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة، وأبي
وأَقِدَ الْلَّيْثِيُّ، عن النَّبِيِّ ﷺ، والاضطراب فيه من ابن هِيَعَةَ^(١). ا.ه.

الحديث الثاني:

قال الترمذى (٤٢٣): «حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ، حَدَّثَنَا أَبْنُ هِيَعَةَ، عَنْ عَيَّاشٍ، عَنْ سُعِيمٍ
بْنِ بَيْتَانَ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمِيَّةَ، عَنْ بُشَّرِ بْنِ أَرْطَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ
يَقُولُ: لَا تُقْطِعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ».

سَأَلَتْ مُحَمَّداً عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْتُ: رَوَاهُ أَحَدُ غَيْرِ أَبْنِ هِيَعَةَ؟ فَقَالَ: رَوَاهُ
سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَيَّاشٍ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقَالُ: بُشَّرُ بْنُ أَرْطَاءَ،
وَبُشَّرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاءَ، وَابْنُ أَبِي أَرْطَاءَ أَصَحُّ».

الحديث الثالث:

قال الترمذى (٤٩١): «حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ، حَدَّثَنَا أَبْنُ هِيَعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيرِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هَرِيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ رَحْمَةَ اللَّهِ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». أَحَدُهُمَا
يَقُولُ: سَبْعِينَ، وَالآخَرُ يَقُولُ: أَرْبَعِينَ.

سَأَلَتْ مُحَمَّداً عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ
أَبْنِ هِيَعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ».

(١) ينظر: «العلل» للدارقطني: (١٤ / ١١٠).

الحديث الرابع:

قال الترمذى (٥٠٢): «حَدَّثَنَا أَبْنُ هَيْعَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخُولَانِيِّ، سَمِعَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشَّهَادَةُ أَرْبَعَةُ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لِقَيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ». الْحَدِيثُ سَأَلَتْ مُحَمَّداً: هَلْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ أَبْنِ هَيْعَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُوبَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: عَنْ أَشْيَاطِهِ مِنْ خُولَانَ، وَلَا يَقُولُ فِيهِ: عَنْ أَبِي يَزِيدَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَبُو يَزِيدَ الْخُولَانِيُّ مَا اسْمُهُ؟ فَلَمْ يُعْرَفِ اسْمُهُ.

كلام الإمام أبي حاتم الذي رواه عنه ابنه في كتابه «علل الحديث» من روایة ابن وهب عن ابن هيعة.

الحديث الخامس:

قال عبد الرحمن (٦٣٤): «وسمعتُ أَبِي وحدَثنا عَنْ حَرْمَلَةَ، عَنِ أَبْنِ وَهْبٍ، عَنِ أَبْنِ هَيْعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيِّ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمَاعِزٍ حِينَ بَعْثَةِ إِلَى الْيَمَنِ: «اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا حِجَابٌ دُونَ اللَّهِ، وَإِنَّكَ سَتَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ فَادْعُهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ، فَإِذَا أَكْرَرُوا بِذَلِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِكُمْ وَيُعَادُهَا عَلَى فُقَرَائِكُمْ، فَإِذَا أَكْرَرُوا بِذَلِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ». فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

قال أَبِي: إنَّهَا هُوَ: يَحْيَى بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ كَذَا رَوَاهُ زَكْرِيَاً بْنُ إِسْحَاقَ.

قلتُ: وأنا أذهب إلى هذا والذي يظهر أن العلة من ابن هيعة.

الحديث السادس:

قال عبد الرحمن (٦٣٦): «وسألتُ أباً عن حديث رواه ابن وهب، عن ابن هيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير: أنه كان في مجلس فيه المستور، وعمرو بن غيلان ابن سلمة، فسمع المستور يقول: سمعت رسول الله يقول: «من ولَّ لنَا عملاً فلَمْ يَكُنْ لَهُ زوجةٌ فلَيَزَوِّجْ، أو خادِماً فلَيَخُذْ خادِماً، أو مسْكَنًا فلَيَخُذْ مسْكَنًا، أو دَابَّةً فلَيَخُذْ دَابَّةً، فَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً سَوَى ذَلِكَ، فَهُوَ غَالٌ، أو سارِقٌ».

وقال ابن هيعة: أخبرني ابن هبيرة السبئي، عن عبد الرحمن بن جبير، بِمِثْلِه؛ غير أنه قال: غال [وسارق].

وقال ابن وهب: يُوَسِّعُ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، حَتَّى يَتَّخِذَ امْرَأَةً، وَخَادِمًا، وَمَسْكَنًا، وَدَابَّةً، وَلَا يَأْخُذْ أَمْوَالَ النَّاسِ؟

قال أباً: هَذَا خَطأً؛ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا رَوَاهُ الْلَّيْثُ، عن الحارث بن يزيد، عن رجل، عن المستور، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فقلتُ لأبي: للمستور صحبة؟ قال: نعم.

قلت: وقد تكرر في «العلل» برقم (١٢٣١).

الحديث السابع:

قال عبد الرحمن (٦٣٧): «وسألتُ أباً عن حديث رواه ابن وهب؛ قال: أخبرني ابن هيعة، عن ابن هبيرة، عن أبي تميم، عن أبي هريرة، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «الدِّينَارُ كَنْزٌ، والدَّرْهَمُ كَنْزٌ، وَالقِيرَاطُ كَنْزٌ». فَقَيْلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمَّا

الدينار والدرهم قد عرفناه، فما القراءة؟ قال: «نصف درهم، نصف درهم، نصف درهم»؟ قال أبي: هذا حديث منكر.

قلت: ابن هبيرة هو عبدالله وهو ثقة.

كلام أبي زرعة: الذي نقله عنه ابن أبي حاتم في «العلل».

الحديث الثامن:

قال عبد الرحمن (٧٦٨): «وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ هَيْعَةَ، فَاخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ هَيْعَةَ: رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ هَيْعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلِ الْأَسْدِيِّ أَبِي الْأَسْوَدِ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى أَمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِيهِ، لَمْ يَتَقَبَّلْ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ مُتَطَوِّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِيهِ، لَمْ يَتَقَبَّلْ مِنْهُ».

ورواه عبدالله بن عبدالحكم، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وعمرو بن خالد الحرازي، وأبو صالح كاتب الليث، والنضر بن عبد الجبار، عن ابن هبيرة، عن أبي الأسود، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ إلا عمرو بن خالد؛ فإنه أوفقه، ولم يرفعه، ورفع الباقون الحديث إلى النبي ﷺ.

ورواه ابن المبارك، فقال: أخبرنا عبدالله بن عقبة - نسب ابن هبيرة إلى جده؛ لأن ابن هبيرة هو عبدالله بن هبيرة بن عقبة - عن أبي الأسود، عن عبدالله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ ولم ينسب عبدالله؟

فقال أبو زرعة: «الصحيح: عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

قلتُ: لعل حديث تصحيح في النسخة فيما نقل عن أبي زرعة؛ والصواب هو عبيد الله بن أبي رافع وهو مولى رسول الله ﷺ وهو ثقة، وليس مولى لأم سلمة، وإنما مولاها هو عبدالله بن رافع.

الحديث التاسع:

قال عبدالرحمن (١١٣٧): «وسمعتُ أباً وحدّثنا عن حرمته، عن ابن وَهْبٍ، عن ابن هَيْعَةَ، عنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ، عنْ ابْنِ شِهَابٍ، عنْ أَنْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَجْرِ عَسْبِ الْفَحْلِ.

قال أباً: «إِنَّمَا يُرَوَى مِنْ كَلَامِ أَنْسٍ، وَيَزِيدُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الزُّهْرِيِّ؛ إِنَّمَا كَتَبَ إِلَيْهِ».

وقد تكرر برقم (٢٨٣٦).

تعليق:

وقد سئل الإمام الدارقطني (٢٦٠٣) عن حديث الزهرى، عن أنس أنهى النبي ﷺ عن عسب الفحل؛ فقال: يرويه عقيل: وقد اختلف عنه: فرواه ابن هىعه، عن عقيل، عن الزهرى، عن أنس.

ورواه... عن عقيل، عن الزهرى؛ أن أنساً كان ينهى عن ذلك. وهو أصح^(١): ا.هـ.

الحديث العاشر:

قال عبدالرحمن (١٤٤١): «وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو هَارُونَ الْبَكَاءَ الْقَزْوِينِيَّ، عَنْ ابْنِ هَيْعَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ مَكْحُولٍ؛ قَالَ: كَانَ رَدَاءُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَةَ أَذْرُعٍ وَنِصْفٍ، فِي ذِرَاعَيْنِ وَنِصْفٍ؟

(١) ينظر: «العلل» للدارقطني: (١٢/١٩١).

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: كَذَا حَدَّثَنِي أَبُو هَارُونَ! وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيَعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَدَاءُ النَّبِيِّ ﷺ... قَلْتُ لِأَبِي: فَأَيْهَا أَصَحُّ؟ قَالَ: لَا يُضْبِطُ عِنْدِي، جَمِيعًا ضَعِيفِينَ».

قلت: وهو خبر منكر وقد تكون العلة من ابن لهيعة؛ لأن الإسناد مرسلًا، ويسبعد أن يروي عروة مثل هذا الخبر!.

الحديث الحادي عشر:

قال عبد الرحمن (١٧٠٩): «وسمعتُ أَبِي وحدَثنا عَنْ حَرْمَلَةَ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيَعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ وَبَيْزِيدَ بْنِ عَمْرِو الْمَعَافِرِيِّ، سَمِعَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَلْيَلِيَّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو، وَمَسْلَمَةَ بْنَ مُخْلَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو وَقَائِمٌ عَلَى دَرْجَةِ الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو، اقْرَأْ بِـ﴿فَلَمَّا أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ وَـ﴿فَلَمَّا أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾؛ فَإِنَّكَ لَنْ تَقْرَأْ مِنَ الْقُرْآنِ بِمِثْلِهِمَا».

قال أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ إِنَّمَا يُرُوِي عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: وأنا أذهب إلى هذا، وأنه إسناد منكر، وإنما الحديث عن عقبة كما جاء من طرق كثيرة، والذي يظهر أن العلة من ابن لهيعة.

الحديث الثاني عشر:

قال عبد الرحمن (١٩٤٣): «وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيَعَةَ، عَنِ ابْنِ أَنَّعِيمَ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدِ الضَّبَّيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ سُعِيْدٍ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَرِيَمَ الْكَنْدِيَّ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ حَدَّثَنَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِلَيْهَا نَفَرَ قَلْبُ الرَّجُلِ أَنْ يُحِبَّ اللَّهَ ﷺ»؟ قَالَ أَبِي: بَيْنَ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ وَبَيْنَ عُبَادَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الشَّامِيِّ».

الحديث الثالث عشر:

قال عبد الرحمن (٢٣٣٤): «وسمعت أبا: وحدثنا عن حرمته، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ قال: «لَا يُمْنَعْ أَحَدُكُمْ جَارُهُ أَنْ يَضْعِفَ خَشَبَةَ عَلَى جِدَارِهِ»؟ قال أبي الصَّحِيفُ: عن عكرمة، عن أبي هريرة، كذا رواه أئوب». قلتُ: وأنا أذهب إلى هذا والذي يظهر أن العلة من ابن لهيعة.



**رواية عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن لهيعة
وكلام الإمام أبي حاتم وغيره على بعض أحاديثه**

الحديث الرابع عشر:

قال عبد الرحمن (٢٨٠٧): «سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ؛ آنه قال: «سيكون في أمتي قوم يكفرون بالله وبالقرآن وهم لا يشعرون»، قلت: يقولون: كيف يا رسول الله؟ قال: «يقولون ببعض القرآن، ويكفرون ببعض»، قلت: يقولون ماداً يا رسول الله؟ قال: «يقولون: الخير من الله، والشر من إبليس، ثم يقرؤون على ذلك كتاب الله، فيكفرون بالله وبالقرآن بعد الإيمان والمعرفة، فما يلقى أمتى منهم من العداوة والبغضاء، فيمسح عامّة أولئك قردة وخنازير، ثم يكون الخسف، فقل من ينجو منهم، المؤمن يومئذ قليل»، ثم بكى رسول الله ﷺ حتى بكينا لبكائه، فقيل: يا رسول الله، ما هذا البكاء؟ قال: «رحمه لهم، الأشقياء لأنّ منهم المجتهد، ومنهم المتبعد؛ لأنّهم ليسوا بأول من سبق إلى هذا القول، وضاف بحمله ذرعاً، إنّ عامّة من هلك من بنى إسرائيل للتكميل بالقدر»، فقيل: يا رسول الله، فما الإيمان بالقدر؟ قال: «تومن بالله وحده، وتؤمن بالجنة والنار، وتعلم أن الله خلقهما قبل الخلق، ثم خلق الخلق، فجعل من شاء منهم للجنة، ومن شاء منهم للنار عدلاً منه، فكُلّ يعمل على قدر ما قد فرغ منه، وصائر إلى ما خلق له». فقلت: صدق الله ورسوله؟ فسمعت أبي يقول: «هذا حديث عندي موضوع».

الحديث الخامس عشر:

قال الطبراني: في «المعجم الأوسط»^(١) (٧٤٢٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هُبَيْعَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِبِ، نَأْيَ، ثَنَانَا أَبْنُ لَهِيَّعَةَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَرِيَّةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ بِهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ حَدَاجٌ، فَهِيَ حَدَاجٌ».

قال الطبراني: «لَمْ يَرُوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَرِيَّةَ إِلَّا أَبْنُ لَهِيَّعَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ أَبْنُ الْمُقْرِبِ، عَنْ أَبِيهِ».

الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبدالله الهمذاني الجورقاني
(المتوفى: ٤٥٤ هـ)^(٢).

(٣٤١) - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَصْبَهَانِيُّ الْمَعْرُوفُ بِلَدُهُ بِلَوْلَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَامِدٍ الْخَدَادُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَنْدَهُ، إِجَازَةً، أَخْبَرَنَا أَبِي، أَخْبَرَنَا أَبُو سَيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الصَّيْرِيفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شُبَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبْنُ لَهِيَّعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْتَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ وَمَسَحَ ذَكَرَهُ بِالْحِدَارِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ».

(١) «الأوسط»: (١/٥).

(٢) «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير»: (١/٥٣٢).

هذا حديث باطل، لما كان عبد الله بن هبيرة، فإن يحيى بن معين، قال: «هو ضعيف الحديث»، وقال أ Ahmad بن حنبل: « فهو متوك الحديث»^(١).



(١) «نزهة الحفاظ»: (ص ٨٢)

لحاجته وكان إذا ذهب حاجته أبعد فبيعته باداؤة من ماء أخرجه أبو داود عبد الله بن كثير هو ابن جعفر بن أبي كثیر ابن أخي إسماعيل بن جعفر.
رواية خمسة من العبادلة بعضهم عن بعض.

أخبرنا حبيب بن محمد إذا وكتابه أن أحمد بن الفضل المقرئ أخبرهم، أننا محمد بن إسحاق الحافظ، حدثنا أبو سعيد أحمد بن يوئس، حدثنا العباس بن محمد النضرى، حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ وهو عبد الله بن تزيد، حدثنا ابن هبيرة وأسمه عبد الله عن عبد الله بن هبيرة عن عبد الله بن معتب عن عبد الله بن عمرو عليهما السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا باي الرجل ومسح ذكره بالحدار ثلاثة ثم توضأ فإنه خرج منه شيء فلا صوة عليه»، قال ابن يوئس: «الصواب».

**رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة
وأحكام الترمذى عليها في «جامعه»
المختصر الشهير بـ«السنن»**

الحديث السادس عشر:

قال الترمذى (١٠): «وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ ابْنُ هَيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ هَيْعَةَ.

وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هَيْعَةِ.
وَابْنُ هَيْعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَانُ وَغَيْرُهُ».

الحديث السابع عشر:

قال الترمذى (٤٠): «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هَيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرِو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلَيِّ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادِ الْفَهْرِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَأَ ذَلِكَ أَصَابَعَ رِجْلِيهِ بِخَنْصِرِهِ.
هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ، لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هَيْعَةَ».

الحديث الثامن عشر:

قال الترمذى (٥٧٨): «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هَيْعَةَ، عَنْ مِسْرَاحِ بْنِ هَاعَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فُضِّلْتُ سُورَةَ الْحَجَّ بِأَنَّ فِيهَا سَجَدَتِينِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرُأُهُمَا».
هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ».

الحديث التاسع عشر:

قال الترمذى (٦٣٧): «حَدَّثَنَا قُتْبِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هِيَعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ أَتَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفِي أَيْدِيهِمَا سُوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُمَا: أَتَوْدِيَانِ زَكَاتَهُ؟»، قَالَتَا: لَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْجِبَانِ أَنْ يُسَوِّرَا كُمَا اللَّهِ يُسَوِّرَانِ مِنْ نَارٍ؟»، قَالَتَا: لَا، قَالَ: «فَادَّيَا زَكَاتَهُ». وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُشْنَى بْنُ الصَّبَاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، نَحْوَ هَذَا، وَالْمُشْنَى بْنُ الصَّبَاحِ وَابْنُ هِيَعَةَ يُضَعِّفانِ فِي الْحَدِيثِ. وَلَا يَصْحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ».

الحديث العشرون:

قال الترمذى (٧١٤): «حَدَّثَنَا قُتْبِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هِيَعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي حَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، فَحَدَّثَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزَوَتِينِ فِي رَمَضَانَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَالْفَتْحِ، فَأَفْطَرْنَا فِيهِمَا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. حَدِيثُ عُمَرَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

الحديث الحادى والعشرون:

قال الترمذى (١١١٧): «حَدَّثَنَا قُتْبِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هِيَعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَعْلَمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحْلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، فَلِنِكَحْ ابْنَتَهَا، وَأَعْلَمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَحْلُّ لَهُ نِكَاحُ اُمَّهَا».

هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه ابن همزة، والمنى بن الصبّاح، عن عمرو بن شعيب، والمنى بن الصبّاح، وابن همزة يضعفان في الحديث».

الحديث الثاني والعشرون:

قال الترمذى (٢١١٤): «حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن همزة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: يرث الولاء من يرث المال». هذا حديث ليس بإسناده بالقويّ».

الحديث الثالث والعشرون:

قال الترمذى (٢٥٠١): «حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن همزة، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صمت نجا».

هذا حديث غريب، لا تعرفه إلا من حديث ابن همزة.

الحديث الرابع والعشرون:

قال الترمذى (٢٦٩٥): «حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن همزة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «ليس منا من تشبه بغيرنا، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع، وتسليم النصارى الإشارة بالأكف».

هذا حديث إسناده ضعيف وروى ابن المبارك، هذا الحديث عن ابن همزة، فلم يرفعه».

الحديث الخامس والعشرون:

قال الترمذى (٢٧٠٧): «حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن همزة، عن عبيد الله بن

أَبِي جَعْفَرِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُطَّلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ سِرْتَراً فَأَذْخَلَ بَصَرَهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَرَأَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ فَقَدْ أَتَى حَدَّاً لَا يَحْلُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيهِ، لَوْ أَنَّهُ حِينَ أَذْخَلَ بَصَرَهُ اسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ فَقَدَّاً عَيْنَيْهِ مَا عَيَّرْتُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَرَّ الرَّجُلُ عَلَى بَابٍ لَا سِرْتَرَ لَهُ غَيْرُ مُغْلَقٍ فَنَظَرَ فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا الخطيئة على أهل البيت».

هذا حديث غريب، لا تعرفه مثل هذا إلا من حديث ابن هبيعة».

قلت: وهذا خبر منكر.

الحديث السادس والعشرون:

(٢٩٠٣) - حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هَبِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: أَمْرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمَعْوَذَةِ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ.

هذا حديث غريب.

الحديث السابع والعشرون:

(٣٦٤١) - حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَيْرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ تَبَسُّمًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. هذا حديث غريب.

وقُدُّرُويَّ عنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ مِثْلُ هَذَا.

الحديث الثامن والعشرون:

قال الترمذى (٣٦٤٨): «حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ هَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ كَانَ الشَّمْسَ تَجْرِي
فِي وَجْهِهِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ كَانَهَا الْأَرْضُ تُطْوِي
لَهُ، إِنَّا لَنُجْهُدُ أَنفُسَنَا، وَإِنَّهُ لَغَيْرُ مُكْتَرِبٍ.
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

الحديث التاسع والعشرون:

قال الترمذى (٣٨٤٤): «حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيَعَةَ، عَنْ مِسْرَاحِ بْنِ
هَاعَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَانَ النَّاسُ وَآمَنُوا
بِهِمْ وَأَمْرُوا
بِمَا يَعْلَمُونَ وَنَهَا عَنْهُمْ مَا يَنْهَا عَنْهُمْ وَأَنْهَا عَنْهُمْ مَا
لَا يَعْلَمُونَ». بِهِمْ وَأَمْرُوا
بِمَا يَعْلَمُونَ وَنَهَا عَنْهُمْ مَا يَنْهَا عَنْهُمْ وَأَنْهَا عَنْهُمْ مَا
لَا يَعْلَمُونَ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيَعَةَ عَنْ مِسْرَاحٍ، وَلَيْسَ
إِسْنَادُهُ بِالْقَوْيِيِّ.

الحديث الثلاثون:

قال ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٤٢ / ٥): «حدثنا محمد
بن حفص الطالقاني بمصر، حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير عن
جابر بن رسول الله كَانَ الْأَرْضُ تَجْرِي فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِذَا كَفَنَ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ فَلِيَحْسِنْ كَفْنَهُ وَصَلُّوا عَلَى
الْمَيْتِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سَوَاءً».

قال ابن عدي: «ولفظ هذا الحديث «صلوا على الميت أربع تكبيرات» لا أعلم
يأتي به غير ابن لهيعة».



الفصل الحادي عشر

في بيان منهج أحمد بن صالح المصري في الجرح والتعديل أحمد بن صالح بن جعفر:

ولد سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة ثمان وأربعين ومائتين.

حدَثَ عَنْ: أَبْنَ عَيْنَةَ، وَأَبْنَ وَهْبَ، وَعَنْبَسَةَ، وَخَلْقَ سَوَاهِمَ.

وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وعمرو الناقد، ومحمد بن يحيى الذهلي،
ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمود بن عيلان، وأبو زرعة الدمشقي، وصالح
جزرة، وأبو إسماعيل الترمذى، وخلق كثير آخرهم أبو بكر بن أبي داود^(١).

قلتُ: وهو من كبار الحفاظ، ولكنه كان متساهلاً في الحكم على الرجال، كما
يظهر هذا من تبع كلامه في هذا الباب، وإليك بيان هذا التساهل منه في عدد من
الرواية من تكلم فيهم بعد التتبع لأقواله وسبرها:

١ - إسماعيل بن أبي حكيم: قد قال فيه «إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن
سفيان هذا من أثبت أسانيد أهل المدينة إسماعيل له شأن»^(٢).

قلت: إسماعيل لا يصل إلى هذه الدرجة التي ذكره أحمد بن صالح.
وقد قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: «صالح».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى: «ثقة». وكذلك قال النسائي.

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري: (٦/٢)، و«ميزان الاعتلال»: (١٠٣/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٥/١٠٠٠).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٨).

وقال أبو حاتم: «يكتب حدثه، كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز».

وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»^(١).

وقال الذهبي في «الكافش»: «صدوق»^(٢).

فتبين أنه ليس بالثقة المشهور ثبت، ويفيد هذا قول ابن سعد أنه قليل الحديث، وقد وثقه الحافظ ابن حجر، وهذا وجيه، وأنا أميل إليه، ولكن الشأن في كون هذا الإسناد من ثبت أسانيد أهل المدينة.

وأما عبيدة بن سفيان وإن كان ثقة ولكنه مُقل كما قال ابن سعد، فتبين أن كلام أحمد بن صالح فيه بعض الشيء.

٢ - إبراهيم بن طريف: قال فيه: «ثقة»^(٣).

وهو إبراهيم بن طريف الشامي.

روى عن: عبدالله بن محريز، ومحمد بن كعب القرظي، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وروى عنه: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.

روى له أبو داود في «المراasil»^(٤).

فتبين أن أحمد بن صالح تفرد في توثيقه. نعم، ذكره ابن حبان في «الثقات» وهذا تبعاً لنهاجه كما هو معلوم.

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٣/٦٣-٦٥).

(٢) «الكافش»: (١/٢٤٥).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٣٩).

(٤) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢/١٠٨).

٣- بريدة بن سفيان الأسلمي: قال فيه: «صاحب مغاز، له شأن روى عنه ابن إسحاق. وأبواه سفيان بن فروة له شأن، من تابعي المدينة»^(١).
وهو: بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي المدنى.

روى عن: أبيه سفيان بن فروة الأسلمي، وطارق بن مخاشن الأسلمي،
وغلام لجده يقال له: مسعود بن هبيرة.

روى عنه: أفلح بن سعيد القبائي، ومحمد بن إسحاق بن يسار.
قال البخاري: «فيه نظر».

وقال النسائي: «ليس بالقوى في الحديث».

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «رديء المذهب جداً، غير مقنع،
مغمومص عليه في دينه».

وقال أبو أحمد بن عدي: «ليس له كبير روایة، ولم أر له شيئاً منكراً».
روى له النسائي حديثاً واحداً.

وقال أبو حاتم الرazi: «ضعيف الحديث».
وقال الدارقطني: «متروك».

وقال العقيلي: «سئل أحمد عن حديثه، فقال: بلية».

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن بريدة بن سفيان، فقال: لم يكن بذلك
تكلّم فيه إبراهيم بن سعد»^(٢).
فتبيّن تساهل أحمد بن صالح فيه.

(١) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٢٨).

(٢) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤ / ٥٥-٥٦).

٤- الحارث الأعور: قال فيه: «ثقة ما أحفظه وأحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، سمع علياً حَفَظَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يقول: من يشتري علمي بدرهم؟ فذهب الحارث فاشترى صحيفه، ف جاء بها إلى علي فاماً عليه. قيل لأحمد بن صالح: فقول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً؟ فقال: لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه»^(١).

قلت: الحارث حاله مشهورة وقد قواه بعض أهل العلم وبالتالي وافقوا أحمد بن صالح؛ ولكن الجمهور على القدح فيه، وهو الراجح، وأنه لا يحتاج به، فيلاحظ تساهل أحمد بن صالح فيه، خاصة في قوله: «ما أحفظه وأحسن ما روى عن علي».

٥- الخليل بن مرة؛ قال فيه أحمد بن صالح: «ما رأيت أحداً يتكلم فيه ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحاً، وإنما استغنى عنه البصريون؛ لأنَّه كان خاملاً ولم أر أحداً تركه، وهو ثقة»^(٢).

كلام الأئمة فيه:

قال أبو حاتم: «ليس بقوى، بابة بكر بن خنيس، وإسماعيل بن رافع».

وقال أبو زرعة: «شيخ صالح».

وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال في موضع آخر: «لا يصح حديثه». وقال أبو أحمد بن عدي: «لم أر في حديثه شيئاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث».

(١) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٢٩١)

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٣٤٢)

وقال النسائي: «ضعيف».

وذكره العقيلي في جملة الضعفاء، وابن حبان في «المجرودين»، وقال: «منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل، سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى بن معين، عن الخليل بن مرة فقال: ضعيف». وقال أبو عبيد الأجري، عن أبي داود: «قال أبو الوليد الطيالسي: خليل بن مرة ضال مضل».

وقال أبو الحسن الكوفي: «ضعيف الحديث، متروك»^(١).

تبين مما تقدم أن الخليل بن مرة ضعيف لا يحتاج به، فتوثيق أحمد بن صالح له وأن أحاديثه صحيحة، فيه نظر.

٦ - داود بن الحصين؛ قال فيه أحمد بن صالح: «هو من أهل الثقة والصدق ولا شك فيه»^(٢).

قلت: اختلف أهل العلم في داود، فمنهم من وثقه، كما ذهب إلى هذا يحيى بن معين وغيره؛ ومنهم من تكلم فيه؛ ومنهم من فضل في حاله، فضعفه في عكرمة دون غيره، وقد كان مكثراً عنه، وهذا هو الأقرب في حاله، فالراجح أنه صدوق إلا في حديثه عن عكرمة، فقول أحمد بن صالح «ولا شك فيه» فيه بعض النظر؛ لأنَّه مختلف فيه كما تقدم.

(١) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٨/٣٤٤-٣٤٥)، مع حاشية المحقق بشار عواد. هذا وقد وثقه ابن شاهين، وهذا متابعة لأحمد بن صالح، وقد تكلمتُ على منهج ابن شاهين في توثيقه وتجريمه في غير هذا الموضع.

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٣٤٩).

٧- زكريا بن منظور؛ قال أحمد بن صالح: «شيخ روى عنه الحزامي والبرجماني وليس به بأس»^(١).

كلام الأئمة فيه:

قال أبو بكر المروذي، عن أحمد بن حنبل: «شيخ، ولينه».

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: «ليس بشيء»، قال: فراجعته فيه مراراً فزعم أنه ليس بشيء، وأنه كان طفيليّاً.

وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طفيليّاً».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى: «ليس به بأس».

وقال معاوية بن صالح، عن يحيى: «ليس بشقة».

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، عن يحيى: «ضعف».

وقال أبو داود: «سمعت يحيى يضعفه».

وقال أحمد بن صالح المصري: «ليس به بأس».

وقال علي بن المديني، والن sai: «ضعف».

وقال عمرو بن علي، وزكريا بن يحيى الساجي: «فيه ضعف».

وقال زرعة: «واهي الحديث، منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حدثه».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

(١) «تاریخ أسماء الثقات» لابن شاهین: (رقم ٤١٩)

وقال في موضع آخر: «ليس بذلك».

وذكره يعقوب بن سفيان في «باب من يرغب عن الرواية عنهم و كنت أسمع أصحابنا يضعفونهم».

وقال أبو بشر الدولابي: «ليس بشقة».

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوى عندهم».

وقال أبو أحمد العسكري: «تكلموا فيه».

وقال الدارقطني: «متروك».

وروى له أبو أحمد بن عدي عدة أحاديث، وقال: «ليس له أحاديث أنكر ما ذكرته، وله غير ما ذكرته من الحديث غرائب، وهو ضعيف كما ذكروه إلا أنه يكتب حديثه»^(١).

قلت: تبين مما تقدم أن معظم النقاد على الكلام فيه، بل منهم من قال: منكر الحديث، ومنهم من قال: متروك، ولم يوافق أحمد بن صالح منهم إلا ما جاء عن يحيى بن معين في روايتين عنه، أما أكثر الروايات عنه على تضعيقه.

٨ - سلمة بن وردان؛ قال فيه أحمد بن صالح: «هو عندي ثقة حسن الحديث»^(٢).

قلت: الراجح في سلمة بن وردان أنه منكر الحديث، ولكن يكتب حديثه، ومعظم أهل العلم على تضعيقه، فتبين أن توثيق أحمد بن صالح له فيه نظر^(٣).

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٩/٣٧١-٣٧٣).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٥٠١).

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: (١١/٣٢٤-٣٢٧).

٩ - سنان بن سعد الكندي؛ قال فيه: «ثقة، ليس في قلبي من حديثه شيء هو من أهل البصرة»^(١).

قلت: الراجح في سنان أنه لا يحتاج به، ولعله منكر الحديث، ولكن يكتب حديثه، ولم أر أحداً وافق أحمد بن صالح «ليس في قلبي من حديثه شيء»، وكذا قوله لأبي داود عندما سأله: «سنان بن سعد سمع أنساً؟ فغضب من إجلاله له»^(٢).

١٠ - صدقة بن عبد الله السمين؛ قال أحمد بن صالح: «صدقة بن عبد الله السمين الذي روى عنه عمرو بن أبي سلمة ما به بأس عندي، ووثقه سعيد بن عبد العزيز بحضور الأوزاعي كنيته أبو معاوية»^(٣).

وقال ابن رشدين: «ورأيته عند أحمد بن صالح صحيحًا مقبولاً»^(٤).

كلام الأئمة فيه:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جداً». وقال في موضع آخر: «ضعف، ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه مناكير». وقال أبو بكر المروزي، عن أحمد بن حنبل: «ليس بشيء، ضعيف الحديث». وقال عباس الدوري، ومعاوية بن صالح، وعثمان بن سعيد عن يحيى بن معين، وأبو زرعة، والبخاري، والنسائي، وغير واحد: «ضعف».

(١) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٥١٨).

(٢) «تهذيب الكمال»: (١٠ / ٢٦٧).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٦٠٨).

(٤) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٣٧ / ١٣).

وقال مسلم: «منكر الحديث».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: «ثقة».

وقال أبو زرعة الدمشقي، عن دحيم: «مضطرب الحديث، ضعيف».

وقال محمد بن إبراهيم الكناني، عن أبي حاتم: «لين يكتب حديثه، ولا يحتاج به».

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه: « محله الصدق، وأنكر عليه القدر فقط».

وقال عمرو بن أبي سلمة عن سعيد بن عبد العزيز: «قال لي الأوزاعي: من حدثك بذلك الحديث؟ فقلت: الثقة عندي وعنديك، صدقة بن عبد الله أبو معاوية السمين، يعني: حديثه عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن سالم عن أبيه: صلاة الليل مثنى مثنى».

وقال العباس بن الوليد الخلال عن مروان بن محمد: «دخلت المسجد أول ما جالست سعيد بن عبد العزيز قال: وذكر صدقة بن عبد الله منتشر في المسجد، وقد كان مات في حياة سعيد، قال مروان: ولم أدركه، كان عنده علم من علم الشام، ولو كنت أدركته لفتشت عنه».

وقال يعقوب بن سفيان: «سمعت أبا سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم يقول: صدقة من شيوخنا، لا بأس به، قلت: عبد الله بن يزيد يروي عنه مناكير. قال: أَفَ، نحن لم نحمل عنه، وعن أمثاله عن صدقة، وعرض بغيره، إنما حملنا عن أبي حفص التنسبي، وأصحابنا عنه».

قال يعقوب: «وسمعت عبد الرحمن بن إبراهيم يحسن أمره، ويميل إلى عدالته. وكذلك ذكر لي عن مروان بن محمد، وهو عندي ضعيف الحديث».

وقال أبو حاتم، عن دحيم: « محله الصدق، غير أنه كان يشوبه القدر، وقد حدثنا بكتب عن ابن حريج، وابن أبي عروبة، وكتب عن الأوزاعي ألفاً وخمس مئة حديث، وكان صاحب حديث، كتب إليه الأوزاعي في رسالة القدر، يعظه فيها». وقال أبو جعفر العقيلي: « ضعيف الحديث، ليس بشيء، أحاديثه مناكير ». وقال أبو أحمد بن عدي: « أحاديثه منها ما يتابع عليه، وأكثرها مما لا يتابع

عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق »^(١).

قلت: تبين مما تقدم أن معظم النقاد على تضعيقه، وأن من وثقه فقد تساهل، ومنهم أحمد بن صالح.

١١ - الأَيْلِيُون؛ قال أحمد بن صالح: طلحة بن عبد الملك الأيلي ثقة، ما سقط من أهل أية إلا الحكم بن عبدالله الأيلي، الأيليون كلهم ثقات^(٢).

قلت: الحكم بن عبدالله متزوك وقد اتهم، وقول أحمد بن صالح كلهم ثقات سوى الحكم فيه نظر، والدليل على ذلك:

سلامة بن روح الأيلي:

قال أبو حاتم: « يكتب حديثه ». وقال أبو زرعة: « منكر الحديث ».

قال أبو حاتم: « سلامة بن روح ليس بالقوى، محله عندي محل الغفلة ». وقال ابن حبان: « مستقيم الحديث »^(٣).

(١) « تهذيب الكمال في أسماء الرجال »: (١٣٤ / ١٣٧ - ١٣٨).

(٢) « تاريخ أسماء الثقات » لابن شاهين: (رقم ٦٣٢).

(٣) « ميزان الاعتلال » للذهبي: (٢ / ١٨٣).

عبدالجبار بن عمر الأيلى، أبو عمر.

عن نافع، والزهري وهاء أبو زرعة.

وقال البخارى: «ليس بالقوى».

وروى عباس عن يحيى: «ضعيف».

وقال النسائي: «ليس هو بثقة».

وقال الترمذى: «ضعيف»^(١).

أما أحمد بن صالح فقال فيه: «ثقة في حديثه تخلط وخلاف»^(٢).

عبدالرحيم بن خالد الأيلى:

قال الذهبي في ترجمته: عن يونس بن زيد.

قال العقili: «لا يتابع على حديثه».

حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة، حدثنا علي بن أبي المضاء، حدثنا داود بن منصور،

حدثنا ليث بن سعد، حدثني عبد الرحيم بن خالد، عن يونس، عن الأوزاعي، عن أم

كلثوم بنت أسماء، عن عائشة. فذكر حديثاً منكراً بهذا السنن^(٣).

يحيى بن صالح الأيلى:

قال ابن عدي: «وقد روى، عن يحيى بن بكر، عن يحيى بن صالح الأيلى غير

ما ذكرت وكلها غير محفوظة»^(٤).

(١) «ميزان الاعتدال»: (٥٣٤ / ٢).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم ١٠٢٠).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٦٠٤ / ٢).

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٩ / ١١٠).

وقال الذهبي: «روى عنه يحيى بن بكر مناكر، قاله العقيلي»^(١).

يزيد بن أبي سلمة الأليلي:

قال الذهبي: «ضعفه ابن معين»^(٢).

١٢ - عبدالله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم؛ قال فيه أحمد بن صالح: «ثقة من أهل المدينة روى حديث علي حفظت لكم ستة»^(٣).

قلت: ليس بالمشهور، ولعل أحمد بن صالح تفرد بتوثيقه.

قال ابن حجر: «مستور، تكلم فيه الأزدي».

١٣ - عمر بن صهبان المديني؛ قال أحمد بن صالح: «ما علمت منه إلا خيراً ثقة ما رأيت أحداً يتكلم فيه»^(٤).

قلت: ما قاله فيه نظر، فقد تكلم فيه جل الحفاظ:

قال أحمد بن حنبل: «لم يكن بشيء، أدركته ولم أسمع منه».

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: «لا يسوى حديثه فلساً».

وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: «ليس بذاك».

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: «ضعف الحديث».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

(١) «ميزان الاعتدال»: (٤/٣٨٦).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (٤/٤٢٧).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٦٧٥).

(٤) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٧٥٨).

وقال النسائي: «ضعيف».

وقال في موضع آخر: «متروك الحديث».

وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، واهي الحديث».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، متروك الحديث».

وقال أبو الفتح الأزدي، والدارقطني: «متروك الحديث».

وقال أبو أحمد بن عدي: «عامة أحاديثه ما لا يتبعه الثقات عليه، والغلبة على حديثه المناكير».

وقال أبو بكر الخطيب في حديث سعيد بن سلام العطار، عن عمر بن محمد: «هو عمر بن محمد بن صهبان، ولم يرو عن عمر بن محمد بن زيد، ولم يسمع منه شيئاً». روى له ابن ماجه حديثاً واحداً عن نافع، عن ابن عمر «كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يغدى أصحابه من صدقة الفطر»^(١).

١٤ - قال أحمد بن صالح: «أربعة إخوة ثقات عبيدة الله، وعبد الله، وعاصر، وأبو بكر بنو عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب»^(٢). قلت: أما عبيدة الله فهو ثقة ثبت؛ وأما عبد الله ففيه خلاف، والراجح أنه لا يحتاج به، وتوثيق أحمد بن صالح له فيه نظر.

وأما عاصم فهو ضعيف بين الضعف، وقد ضعفه جل الحفاظ، بل لعل أحمد بن صالح تفرد بتوثيقه على وجه الإطلاق.

(١) «تهذيب الكمال»: (٢١ / ٤٠٠)، وما بعده.

(٢) «تاریخ أسماء الثقات» لابن شاهین: (رقم ٨٦٧).

وأما أبو بكر، فقال فيه الدارقطني: «ثقة لكنه مُقل». .

١٥ - عمرو بن شعيب: قال أحمد بن صالح: «عمرو بن شعيب سمع من أبيه عن جده وكله سماع وعمرو بن شعيب ثبت وأحاديثه تقوم مقام الثبت»^(١).

قلت: وسلسلة عمرو بن شعيب الخلاف فيها مشهور، والأقرب قبولاً فيها استقامة منها؛ لكن قول أحمد بن صالح «ثبت وأحاديثه تقوم مقام الثبت» فيه بعض الشيء.

١٦ - عبدالمالك بن أخي القعقاع بن شور: قال فيه أحمد بن صالح: «لا يجوز أن يأتي إلى رجل مثل هذا قد روى عنه الثقات فيضعفه بلا حجة ولم يضعفه أحد»^(٢).

قلت: وعبدالمالك ليس بالمشهور، وإنما أخرجه النسائي هذا الحديث الواحد وقد أتى بما ينكر ولذا ضعفه الحفاظ:

قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: «قرة العجل عن عبدالمالك ابن أخي القعقاع ضعيف لا شيء». .

وقال البخاري: «عبدالمالك بن نافع، روى عن ابن عمر في النبيذ، لا يتبع عليه».

وقال أبو حاتم: «شيخ مجهول لم يرو إلا حديثاً واحداً، قطع الشيباني ذلك الحديث حديثين، لا يكتب حدديثه، منكر الحديث»^(٣).

وقال أبو بكر ابن أبي عاصم: «مجهول».

(١) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٨٧١).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٩٢٥).

(٣) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤٢٥ / ١٨).

وقال ابن حبان: «لا يحل الاحتجاج به بحال»^(١).

فتبيان تساهل أحمد بن صالح فيه.

١٧ - عبدالحميد بن بهرام؛ قال أحمد بن صالح: «ثقة كانت عنده صحيفة ليس به أساس».

وقال: «عبدالحميد بن بهرام ثقة يعجبني حديثه حديث صحيح أحاديثه عن شهر بن حوشب صححه»^(٢).

قلت: والذي يظهر أنها لا تصل إلى هذه الدرجة؛ لأن شهراً مختلف فيه:

قال علي بن حفص المدائني، عن شعبة: «نعم الشيخ عبدالحميد بن بهرام، ولكن لا تكتبوا عنه، فإنه يحدث عن شهر بن حوشب».

وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان: «من أراد حديث شهر، فعليه بعبدالحميد بن بهرام»^(٣).

وقال أحمد: «عبدالحميد بن بهرام أحاديثه مقاربة هي أحاديث شهر كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن».

وقال الترمذى: «قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبدالحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب»^(٤).

(١) «ميزان الاعتدال»: (٦٦٢/٢).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ٩٤٢).

(٣) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٦٠/٤١١-٤١٠).

(٤) ينظر ترجمة شهر بن حوشب في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٢/٥٨٤).

قلت: وإن كان قد جاء عن أبي حاتم الرازي ما يوافق قول أحمد بن صالح، حيث قال في عبد الحميد: «أحاديثه عن شهر صحاح»^(١)، ولكن لكلام أبي حاتم هذا تكملة، قال: «أحاديثه عن شهر صحاح لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، املى عليه في سواد الكوفة، قلت: يحتاج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب ولكن يكتب حدثه»^(٢).

وقال أبو أحمد بن عدي: «وهو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة روایاته عن شهر، وشهر ضعيف»^(٣).

١٨ - عقبة بن عبد الله الأصم الذي روى عنه يحيى بن حسان ثقة من أهل البصرة. قاله أحمد بن صالح^(٤).

قلت: وعقبة واه الحديث، ومعظم الحفاظ على تضعيقه، فتوثيق أحمد بن صالح فيه تساهل.

١٩ - عياض بن عبد الله الفهري؛ قال أحمد بن صالح: «عياض بن عبد الله الفهري من أهل المدينة، ثبت، له بالمدينة شأن، وفي حديثه شيء»^(٥). قال أبو حاتم: «ليس بالقوي».

(١) وقال: «هو في شهر مثل الليث في سعيد المقربي».

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٩/٦).

(٣) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٤١٣/١٦).

(٤) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٠٦٦).

(٥) المرجع السابق (رقم ١١٢٧).

وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: «حديثه غير محفوظ»، وقال: «حدثني آدم ابن موسى، قال: سمعت البخاري، قال: عياض بن عبد الله بن سعد الفهري منكر الحديث».

وقال الساجي: «روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر».

وقال يحيى بن معين: «ضعف الحديث».

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(١).

قلت: عياض ضعيف، ولكن يكتب حديثه، وقول أحمد بن صالح عنه «ثبت، له شأن كبير في المدينة» فيه نظر، لكن قوله «في حديثه شيء»، يناقض ما تقدم، وكأنه يلينه بعض الشيء، وحقه الضعف كما تقدم من كلام الحفاظ، والله أعلم.

٢٠ - القاسم بن حسان؛ قال أحمد بن صالح: «القاسم بن حسان الذي روی عنه زيد بن ثابت ثقة»^(٢).

قال أبو حاتم الرazi: «لا نعلم سمع من عبدالله بن مسعود ألم لا؟».

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة»^(٣).

وقال الذهبي: «قال البخاري: حديثه منكر، ولا يعرف»^(٤).

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢٢ / ٥٧٠).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١١٧٨).

(٣) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢٣ / ٣٤٢).

(٤) «ميزان الاعتدال»: (٣ / ٣٦٩).

وقال ابن حجر: «قال ابن القطان: لا يعرف حاله»^(١).

قلت: الذين وثقوه عُرِفُوا بالتساهل، كالعجلي وابن حبان، والراجح في القاسم أنه لا يحتاج به وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه البخاري أن حديثه منكر، فتبين تساهل أحمد بن صالح.

٢١ - محمد بن مسلم بن أبي الوضاح؛ قال فيه أحمد بن صالح: «ثقة، ثقة»، قالها مرتين^(٢).

قلت: محمد بن مسلم ثقة كما ذهب إلى هذا جمهور الحفاظ، ولكن لم أقف على أحد قال عنه «ثقة، ثقة» سوى أحمد بن صالح.

٢٢ - محمد بن يوسف مولى عثمان؛ قال أحمد بن صالح: «محمد بن يوسف مولى عثمان هو بن عفان الذي روى عنه ابن جريج، ثبت، له شأن، وكان أحمد بن صالح معجبًا به»^(٣).

وهو: محمد بن يوسف القرشي المدني، مولى عثمان بن عفان، وقيل: مولى عمرو بن عثمان بن عفان.

روى عن: أبيه يوسف.

روى عنه: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وبكير ابن عبد الله بن الأشج، وعبدالملك بن جريج، ومحمد بن عجلان، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

(١) «التهذيب»: (٣١١/٨).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٢٢٧).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٢٣١).

قال أبو حاتم: «ثقة»، وكذلك قال الدرقطني، وزاد: «وأبوه لا بأس به».

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»^(١).

قلت: هو ثقة مُقلّ.

٢٣ - محمد بن أبي زياد؛ قال ابن شاهين: «وسمعت أحمد بن صالح، وسئل عن محمد بن أبي زياد قال: هذا الثقفي بصرى ثقة»^(٢).

قلت: لم أقف له على ترجمة، وقد يكون وقع في اسمه تحريف.

٢٤ - محمد بن أبي حيد؛ قال أحمد بن صالح: «ثقة، لا شك فيه، حسن الحديث، روى عنه أهل المدينة يقولون حماد وغيرهم، يقولون محمد بن أبي حيد، ولقد قال رجل حماد وحمد إخوان ضعيفان، وهذا الرجل هو الضعيف إذ يضعف رجالاً لم يخلقه الله حماداً، أو لم يكونوا أخوين قط إنما هو واحد فجعل واحداً اثنين، ثم جعلهما ضعيفان، فمن أضعف من هذا وأكذب إذ يبسط لسانه على من لا يعرف، ولا يجوز لأحد أن يقول في رجل أنه ضعيف إلا رجل قد أجمع عليه بالتكذيب فيقال هذا كذاب»^(٣).

كلام الأئمة فيه:

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «أحاديثه مناكير».

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: «ضعف، ليس حدديث بشيء».

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٦١/٢٧).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٢٢٣).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٢٩٢).

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «واهي الحديث، ضعيف».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال أبو زرعة: «ضعف الحديث».

وقال أبو حاتم: «كان رجلاً ضريراً البصر، وهو منكر الحديث، ضعيف الحديث مثل ابن أبي سبرة، ويزيد بن عياض، يروي عن الثقات المناكير».

وقال أبو عبيد الأجربي، عن أبي داود: «حمد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد، يقال هذا، ويقال هذا».

وقال أبو أحمد بن عدي: «ضعفه بين على ما يرويه، وحديثه متقارب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»^(١).

وقال ابن حجر معلقاً على كلام أحمد بن صالح: «فرضنا أن هذا الرجل غلط في جعله إياه اثنين لكنه لم يقدم على تضعيقه إلا بعد أن تبين له أن أحاديثه ضعيفة لشذوذها أو إنكارها أو غير ذلك، فالباحث الذي قاله أحمد بن صالح غير صحيح، لاسيما والألسنة كلها منطبقة على تصحيفه، وقد فرق يحيى بن معين فيما نقله ابن عدي بين محمد بن أبي حميد الذي يقول له حماد ومحمد بن أبي حميد الزهربي، فنقل عن الدورى عن يحيى بن معين محمد بن أبي حميد، وهو حماد بن أبي حميد مدينى ليس حدديثه بشيء، ثم قال: محمد بن أبي حميد الزهربي مدينى روى حديثه أبو بكر بن عياش منكر الحديث، ثم أورد ابن عدي من روایة يحيى بن يعلى عن محمد بن أبي

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢٥/١١٣).

حميد حديثين، وقال: يحيى كوفي مثل أبي بكر، فإن كانا اثنين فهذا الزهري مجهول، وإن كانا واحداً وهو الأقرب فإن روايتهما متقاربة»^(١).

قلت: تبين مما تقدم تساهل أحمد بن صالح في توثيق محمد بن أبي حميد، والراجح أنه منكر الحديث. وما يتعجب منه رد أحمد بن صالح، وقوله «ثقة لا شك فيها».

٤٥ - مقسم؛ قال أحمد بن صالح: «ثقة، ثبت، لا شك فيه»^(٢).

وهو: مقسم بن بجرة، ويقال بن نجدة أبو القاسم، ويقال أبو العباس مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل، ويقال له مولى بن عباس للزومه له.

قال الميموني عن أحمد: «قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم حديث الحجامة، وفي موضع آخر عن أحمد لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب»، وقال مهنا بن يحيى: «قلت لأحمد: من أصحاب بن عباس؟ قال: ستة ذكرهم، قلت: فمقسم؟ قال: دون هؤلاء». وقال أιوب: «كان يقرأ في المسجد في مصحف».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، لا بأس به».

وقال ابن سعد: «أجمعوا على أنه توفي سنة إحدى ومائة».

قلت - يعني ابن حجر -: وذكره في موضع آخر من «الطبقات»؛ فقال: «كان كثير الحديث ضعيفاً».

(١) «تهذيب التهذيب»: (٩/١٣٣).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٤٤٧).

وقال الساجي: «تكلم الناس في بعض روايته».

وقال البخاري في «التاريخ الصغير»: «لا يعرف لقسم سمع من أم سلمة، ولا ميمونة، ولا عائشة».

وقال ابن شاهين في «الثقة»: «قال أحمد بن صالح المصري: ثقة، ثبت، لا شك فيه».

وقال العجلي: «مكبي، تابعي، ثقة».

وقال يعقوب بن سفيان والدارقطني: «ثقة».

وذكره البخاري في «الضعفاء»: «ولم يذكر فيه قد حابل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة»، وقال: «أن الحكم لم يسمعه منه».

وأما ابن حزم فقال: «ليس بالقوى، والأحاديث التي ذكر أ Ahmad أن الحكم لم يسمعها من مقسم»^(١).

قلت: فتبين مما تقدم أن أ Ahmad بن صالح تفرد بقوله «ثقة ثبت»، والراجح أنه لا يصل إلى هذا، والأقرب أنه صدوق.

٢٦ - يزيد بن أبي زياد؛ قال فيه أ Ahmad بن صالح: «ثقة، لا يعجبني قول من يتكلم فيه».

قلت: الراجح أن يزيد بن أبي زياد لا يحتاج به^(٢).

(١) «تهذيب التهذيب»: (١٠/٢٨٨).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين: (رقم ١٥٨٩).

ومما تساهل فيه: تقويته لحديث أسماء بنت عميس في رد الشمس على بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو حديث منكر، لا يصح^(١).

قال أبو جعفر الطحاوي: «وكل هذه الأحاديث من علامات النبوة، وقد حكى لي علي بن عبد الرحمن بن المغيرة عن أحمد بن صالح أنه كان يقول: لا ينبغي لمن كان سبيلاً العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء الذي رواه لنا عنه؛ لأنَّه من أجل علامات النبوة. قال أبو جعفر: وهو كما قال»^(٢).

قلت: تبين مما تقدم أنَّ أحمد بن صالح عنده تساهُلٌ بينَ، فهو من أكثر النقاد تساهلاً، وأما كلامه في حرمَة بن يحيى، ويونس بن عبد الأعلى، وهما ثقان مشهوران، وخاصة يونس؛ فلأجل المعاصرة، ولما حصل بينهما من منافسة، وكان أحمد رحمه الله عنده شيءٍ من شراسةِ الخلق، وهذا ما دعا يحيى بن معين إلى أن يتكلّم فيه، ومثله النسائي.

قال يحيى: «... يتفلسف»، وفي رواية عنه: «رأيته... يخظر في جامع مصر». وأما النسائي فذكره وأساء الثناء عليه، قال أبو سعيد بن يونس: «لم يكن عندنا بحمد الله كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكبر».

وأما ما رواه أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني المقرئ عن مسلمة بن القاسم الأندلسي: الناس مجتمعون على ثقة أحمد بن صالح لعلمه وخيره وفضله، وأنَّ أحمد بن حنبل وغيره كتبوا عنه ووثقوه. وكان سبب تضييف النسائي له أن

(١) ينظر كلام الإمام ابن تيمية في كلامه على هذا الحديث في «منهج السنة».

(٢) «شرح مشكل الآثار»: (٣/٩٧).

أحمد بن صالح رحمه الله كان لا يجده أحداً حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، وكان يحيثه ويبيذل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة، فأتى النسائي ليسمع منه، فدخل بلا إذن، ولم يأته بргلين يشهادان له بالعدالة، فلما رأاه في مجلسه أنكره، وأمر بإخراجه، فضعفه النسائي لهذا^(١).

قلت: وهذا فيه نظرٌ، وهذه القصة منقطعة فمسلمة بن قاسم لم يسمع من

أحمد بن صالح، وهذا لم يذكرها أحدٌ فيها وقفت عليه.

ولذا قال أبو بكر الخطيب: «احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه، وليس الأمر على ما ذكر النسائي».

ويقال: «كان آفة أحمد بن صالح الكبر، وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما»^(٢).

قلت: ولا شك أن أحمد بن صالح من كبار الحفاظ، وكان أعلم الناس بالحديث بمصر في زمانه، حتى قال ابن نمير: «إذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله»، وقال أيضاً: «هو واحد الناس في علم الحجاز والمغرب فهم».

قلت: ويعني بال المغرب مصر وما حوّلها، فما تقدم من تساهلاته لا يؤثر على علمه كما هو معلوم.

(١) «تهدیب الکمال فی أسماء الرجال»: (٣٤٨ / ١).

(٢) «تهدیب الکمال فی أسماء الرجال»: (٣٤٨ / ١).

ومثله في التساهل أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعِجْلِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ^(١)، فَإِنْ هُؤُلَاءِ
الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ النَّقَادِ تِسَاهِلًا.

ونقاد أهل الشام عندهم بعض التساهل كدحيم، بخلاف نقاد أهل العراق،
فإنهم أشد منهم في هذا الباب، وليس فيهم من هو متواضع سوى العجيلى، -
وهو كوفيٌّ، نزل طرابلس الغرب.-

ومثل أهل العراق أهلُ المشرق؛ كالبخاري - وهو معتدل -، وأبي حاتم -
وهو شديد التزكية -، وأبي زرعة، وغيرهم، وإذا قرنت أبي عيسى الترمذى بهم
فتعnde بعض التساهل بالنسبة إليهم، وقد تقدم الكلام على منهج أبي عيسى
الترمذى في غير هذا الموضوع.

ومن الذين عندهم تساهل من حفاظ مصر أبو علي بن السكن، فإنه وإن لم
يكن له كلام في «الجرح والتعديل» - أي في الكتب التي ألفت في هذا الباب فإني
لم أقف له على كلام في ذلك -، ولكنه واسع الخطوط في التصحيح، فهو متواضع في
هذا الباب، وقد بينت ذلك في غير هذا الموضوع، وذكرت أمثلةً كثيرةً على ذلك.



(١) في كتابه «المستدرك»، دون كتبه الأخرى، فإن تساهله إنما كان في «المستدرك».

الفصل الثاني عشر

في بيان منهج ابن يونس المصري رحمه الله تعالى

ابن يونس: هو أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يonus بن عبد الأعلى الصدفي المصري، صاحب «تاریخ مصر»، وهو من الحفاظ المعروفين، وله كلام في الجرح والتعديل، ومن أهل الصنعة الحديثية.

ولد سنة إحدى وثمانين وما تئن وتوقي في جمادى الآخرة سنة ست وأربعين وثلاثمائة؛ وله ست وستون سنة.

سمع: أباه، وأحمد بن حماد زُغبة، وعليّ بن سعيد الرّازي، وعبدالملك بن يحيى بن مكير، وأحمد بن شعيب النسائي، وعبدالسلام بن سهل البغدادي، وخلقًا سواهم.

روى عنه: أبو عبدالله بن منده، وأبو محمد ابن التّحاس، وعبد الواحد بن محمد البُلخي، وجماعة من الرحالة والمغاربة.

قال الذهبي: «ولم يرحل، لكن كان إماماً في هذا الشأن»، وقال: «وله كلام في الجرح والتعديل» يدلّ على بصره بالرجال ومعرفته بالعيل^(١).

قلت: وما يدل على مكانته أن ابن منده كان ينقل عنه، وهو من روى عنه.

قال ابن منده: «أبو خارجة المعافري عن علي، من أهل مصر، قاله لي أبو سعيد بن يonus»^(٢).

(١) ينظر: «تاریخ الإسلام»: (٨٥٣/٧)

(٢) «توضیح المشتبه»: (١/٢٧٢).

وقال عبد الرحمن بن إسماعيل النحوي في رثائه لابن يونس - وفيها بيان علمه ومكانته:-

بشتَ علمك تشريقاً وتغريباً
أبا سعيد وما بالوك أن نشرتْ
ما زلت تلهج بالتاريخ تكتبه
أرَخْتَ موتك في ذكرى وفي صحفي
نشرتَ عن مصر من سكانها على
كشفَ عن فخرهم للناس ما سجعتْ
أعربَ عن عُربٍ نقبتَ عن جبٍ
نشرتَ ميتهم حيَا بنسبته
إن المكارم للإحسان موجبة
حجبَتَ عنا وما الدنيا بمظيرة
كذلك الموتُ لا يُقيِّ على أحدٍ
من الأحباب محبوبًا^(١)

وإليك بعض كلامه على جمِيع من الرواية:

إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي أبو إسحاق البصري، نزيل مصر:
قال ابن يونس في «تاريخ الغرباء»: «توفي بمصر، وكان ثقة، ثبتاً، وكان قد
عمي قبل موته».

وقال ابن يونس: «مات لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ٢٧٠».

(١) «تاريخ علماء أهل مصر» لابن الطحان: (٤٦٣).

وقال النسائي: « صالح »، وقال في موضع آخر: « لا بأس به »، وفي موضع آخر: « ليس لي به علم ». .

وقال الدارقطني: « ثقة، إلا أنه كان ينطئ؛ فيقال له فلا يرجع ». .

وقال ابن أبي حاتم: « كتبت عنه، وهو ثقة صدوق ». وذكره ابن حبان في « الثقات ». .

وقال الصدقى: « قال لي سعيد بن عثمان: إبراهيم بن مرزوق: ثقة، روى عنه ابن عبد الحكم وشهر اسمه^(١) ». .

قلت: وكأن ابن يونس تفرد بقوله ثقة ثبت. .

إبراهيم بن موسى بن جميل الأموي، أبو إسحاق الأندلسى نزيل مصر: قال ابن يونس: « كتبت عنه، وكان ثقة، مات في جادى الأولى سنة ٣٠٠ بمصر ». .

وقال النسائي في أسماء شيوخه: « صدوق ». .

وقال أبو الوليد الفرضي: « كثير الغلط^(٢) ». .

قلت: وأنا أذهب إلى أنه صدوق. .

إسحاق بن الفرات بن الجعد بن سليم التجيبي الكندي: أبو نعيم المصري مولى معاوية بن خديج، ولد قضاء مصر. .

وروى عن مالك، والليث، وابن هبعة، ويحيى بن أيوب، والمفضل بن فضالة، ومعاذ بن محمد الأنباري وغيرهم. .

(١) « تهذيب التهذيب »: (١٦٣ / ١). .

(٢) « تهذيب التهذيب »: (١٧٠ / ١). .

وعنه أبو طاهر بن السرج، وبحر بن نصر الخولاني، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وغيرهم.

وقال ابن يونس: «كان فقيهاً ولي القضاء بمصر خليفة لمحمد بن مسروق الكندي، وفي أحاديثه أحاديث كأنها منقلبة».

وقال أبو عوانة الإسفرايني: «ثقة».

وقال أحمد بن يحيى بن الوزير: «كان من أكابر أصحاب مالك، ولقي أبا يوسف، وأخذ عنه وكان يتخير في الأحكام»، قال: «وسمعته يقول: ولدت سنة ١٣٥».

وقال بحر بن نصر: «سمعت ابن علية يقول: ما رأيت ببلدكم أحداً يحسن العلم إلا إسحاق بن الفرات».

وقال ابن الحكم: «ما رأيت فقيهاً أفضل منه، وكان عالماً».

وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور».

توفي بمصر لليلتين خلتا من ذي الحجة سنة ٤٢٠ هـ.

قلت - يعني ابن حجر - : «ما عرفه أبو حاتم وابن علية الذي روى عنه بحر بن نصر هذه القصة ذكر أبو عمر الكندي المصري أنه إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن علية، فإنه كان بمصر في ذلك العصر، وأما أبوه فلا يحفظ عنه هذا.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أغرب».

وقال أحمد بن سعيد الهمداني: «قرأ علينا إسحاق بن الفرات «الموطأ» بمصر من حفظه فما أسقط حرفاً فيها أعلم».

وقال ابن قديد: «حدثني ابن عبد الحكم، قال: قال لي الشافعى: أشرت على بعض الولاة أن يولى إسحاق بن الفرات القضاة، وقلت: أنه يخier وهو عالم باختلاف من مضى».

وقال عبد الحق في «الأحكام» عقب حديث إسحاق هذا عن الليث عن نافع عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رَدَ اليمين على صاحب الحق»، إسحاق ضعيف».

وقال السليمانى: «إسحاق بن الفرات منكر الحديث»^(١).

قلت: كان إسحاق فقيهاً عالماً، وأما في الحديث فالأصل أنه صدوق، وأن حديثه مستقيم، حتى يتبيّن أنه أخطأ، وما تقدم من كلام ابن يونس وابن حبان، يفيد أن بعض ما يرويه فيه نظر. وأما قول السليمانى: «منكر الحديث»، فالسليمانى متشدّد.

أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي:
يقال له أسد السنة.

روى عن ابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وشعبة، ومعاوية بن صالح، ومحمد بن طلحة بن مصرف، وحماد بن سلمة، وخلق.
وعنه أحمد بن صالح المصري، والربيع بن سليمان، ودحيم، ومحمد بن عبد الرحيم البرقي، والمقدام بن داود الرعيني.

وقال ابن يونس: «ولد بمصر، ويقال بالبصرة سنة ١٣٢، وتوفي بمصر في المحرم سنة ٢١٢».

(١) «تهذيب التهذيب»: (٢٤٦ / ١).

وقال ابن يونس: «حدث بأحاديث منكرة، وأحسب الآفة من غيره»، وقال أيضًا هو، وابن قانع، والعجلي، والبزار: «ثقة». زاد العجلي: «صاحب سنة».

قال البخاري: «مشهور الحديث».

وقال النسائي: «ثقة، ولو لم يصنف كان خيراً له». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الخليل: «مصري صالح».

وقال ابن حزم: «منكر الحديث، ضعيف».

وقال عبدالحق في «الأحكام الوسطى»: «لا يحتاج به عندهم»^(١). قلت: والذي أميل إليه أنه صدوق، له بعض ما يستغرب.

ريعة بن سيف بن ماتع المعاذري الصنمي الإسكندراني:

قال ابن يونس: «في حديثه مناكير، توفي قريباً من سنة عشرين ومائة».

وقال البخاري: «عنه مناكير».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الدارقطني: «مصري صالح».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ينخطيء كثيراً».

روى له أبو داود، والنسيائي حديثاً من روایته عن الحبلي عن عبدالله بن عمرو في منع النساء عن زيارة الكدي.

(١) «تهدیب التهذیب»: (١/٢٦٠).

والترمذى آخر من روایته عن عبدالله بن عمرو في الموت يوم الجمعة، وقال: «غريب، وليس إسناده بمتصل، ربيعة إنما يروي عن الحبلى عن عبدالله بن عمرو ولا نعرف لربيعة سماعاً من ابن عمرو».

قلت: وقال العجلي: «ثقة».

وقال البخاري في «الأوسط»: «روى أحاديث لا يتابع عليها».

وقال النسائي في «السنن»: «ضعيف»^(١).

قلت: وهذا يدل على مكانة ابن يونس، فقوله وافق قول البخاري.

زيان بن فائد المصري أبو جوين الحمواوي:

روى عن سهل بن معاذ بن أنس الجhenي نسخة، وعن سعيد بن ماجد.

وعنه رشدين بن سعد، ويحيى بن أيوب، وسعيد بن أبي أيوب، واللith،

وابن هبعة، غيرهم.

قال ابن يونس: «كان على مظالم مصر في إمرة عبد الملك بن مروان بن موسى أمير مصر لمروان بن محمد».

وقال: «يقال مات سنة ١٥٥ هـ، وكان فاضلاً».

وقال أحمد: «أحاديثه مناكير».

وقال ابن معين: «شيخ ضعيف».

وقال أبو حاتم: «شيخ صالح».

(١) «تهدیب التهذیب»: (٣/٢٥٥).

وقال سليمان بن أبي داود الأفطس: «كان زبان يصلى التوافل قائماً، ثم اشتد به الخرف فصار يصلى جالساً وينضجع أحياناً ثم يقول لي: يا سليمان أترجو لي؟ فإن قلت: أني لأرجو لك، وما أشبه ذلك رأيت في وجهه أثر السرور».

قلت: لفظ بن يونس توفي سنة ١٥٥ فيما ذكره يحيى بن عثمان بن صالح.

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتاج بها».

وقال الساجي: «عنه مناكير».

وقال أبو عمر الكندي في المولى: «قال الليث بن سعد: لو أراد زبان أن يزيد في العبادة مقدار خردلة ما وجد لها موضعًا»^(١).

قلت: زبان بن فائد، كما قال ابن يونس من أهل الفضل والعبادة، لكن في الحديث لا يحتاج به، ويلاحظ أن ابن يونس ما بين درجة الحديث.

زياد بن يونس بن سعيد بن سلامة الحضرمي، أبو سلامة الإسكندراني:
قال ابن يونس: «توفي بمصر سنة إحدى عشرة ومائتين، وكان طلباً للعلم،
وكان يسمى سوسة العلم، أحد الأئمّة الثقات»^(٢).

ذكره ابن حبان في «الثقة»، وقال: «مستقيم الحديث جداً»^(٣).

قلت: هنا توافق قول ابن يونس وابن حبان، وزاد عليه ابن يونس بأنه كان طلباً للعلم، وهذا يدل على أهمية قول ابن يونس.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٣٠٨/٣).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٣٨٩/٣).

(٣) «الثقة» لابن حبان: (٢٤٨/٨).

سالم بن غيلان، التجيبي المصري:

روى عن دراج أبي السمح، والوليد بن قيس، ويزيد بن أبي حبيب، ويحيى بن سعيد الأننصاري، وغيرهم.

وعنه: حيوة بن شريح، وابن هليعة، وعبدالحميد بن سالم، وابن وهب.

قال ابن يونس: «كان فقيهاً، توفي سنة ثلاثة وخمسين ومائة».

وقال ابن بكر: «سنة ٥١»، قال ابن يونس: «وهو عندي أصح».

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «ما أرى به بأساً».

وقال أبو داود: «لا بأس به».

وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقة».

وقال العجلي: «ثقة...»^(١).

قلت: يلاحظ اهتمام ابن يونس بمكانة الراوي من حيث العلم والفقه، فكثيراً ما يبين ذلك بخلاف غيره من النقاد، فأحياناً يكتفون في الحكم على الراوي فيما يتعلق بحديثه فقط.

سعيد بن أبيه:

واسمه مقلاص الخزاعي مولاهم، أبو يحيى المصري^(٢).

قلت: ومثله سعيد بن أبيه، فقد نص أنه كان فقيهاً، ولم ينص على ذلك أحد سوى ابن وهب، بالإضافة إلى ابن يونس.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤٤٢/٣).

(٢) ينظر «تهذيب التهذيب»: (٤/٧).

سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم:

المعروف بابن أبي مريم الجمحي، أبو محمد المصري^(١).

قلت: ومثله أيضاً سعيد بن الحكم، فقد نص على أنه كان فقيهاً. وسعيد ثقة ثبت.

سعيد بن عبد الرحمن، أبو صالح الغفارى:

قال ابن يونس: «يروى عن أبي هريرة وهبیب بن مغفل وروایته، عن علي مرسلة، وما أظنه سمع منه، وروى عنه عطاء بن دينار ويزيد بن قوذر، وقال: أنه مولىبني غفار».

ذكره ابن حبان في «الثقافات».

وقال الوعلاني: «عداده في أهل مصر».

وقال العجلي: «مصري تابعي ثقة»^(٢).

قلت: ويلاحظ أن ابن يونس لم يوثقه كما فعل العجلي وابن حبان.

سعيد بن كثير بن عفیر بن مسلم بن يزید بن الأسود الانصاری:

قال ابن يونس: «كان سعيد من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية، وأيام العرب مآثرها ووقائعها والمناقب والمثالب كان في ذلك كله شيئاً عجيباً، وكان أديباً فصيحاً اللسان حسن البيان، لا تمل مجالسته، ولا ينزع علمه، وله أخبار مشهورة، تركتها لشهرتها، وكان غير ظنين في جميع ذلك»^(٣).

(١) ينظر «تهذيب التهذيب»: (٤/١٧).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٤/٥٨).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٤/٧٤).

قلت: ولم يقل هذا سوى ابن يونس، وأما باقي الأئمة كان كلامهم فيها يتعلق بحديثه سوى الحاكم فإنه قال: «لم تخرج مصر أجمع للعلوم سواه»، وهذا فيه إشارة إلى ما قاله ابن يونس.

سعيد بن يزيد الحميري القتباني، أبو شجاع الإسكندراني: روى عن خالد بن أبي عمران، والحارث بن يزيد، ودراج أبي السمح، والأعرج، ويزيد بن حبيب، وعثمان، ويقال عيسى بن سهل بن رافع بن خديج، وغيرهم.

وعنه: الليث، وابن المبارك، وأبو غسان المدني، وأبو زرارة القتباني. قال ابن يونس: «مات بالإسكندرية سنة أربع وخمسين ومائة، وكان من العباد المجتهدين، ثقة في الحديث».

وقال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسيائي: «ثقة». وقال أبو داود: «كان له شأن»^(١).

قلت: يلاحظ من كلام ابن يونس أيضاً أنه كان يعني بكون الراوي من أهل الفضل والعبادة فإنه ينص على ذلك.

سفيان بن هانئ جبرين بن عمرو بن سعد بن داخر المصري: أبو سالم الجيشاني حليف لهم من المعاشر.

شهد فتح مصر، ووفد على علي وروى عنه، وعن أبي ذر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وزيد بن خالد.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤/١٠١).

وعنه: ابنه سالم، وحفيده سعيد بن سالم، وبكر بن سوادة، وعبيدة الله بن جعفر، وشيم بن بستان، ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم.
قال ابن يونس: «توفي بالإسكندرية في أمره عبد العزيز بن مروان وكان علوياً».
ذكره ابن حبان في «الثقة»^(١).

قلت: والشاهد من قوله: «وكان علوياً»، ويقصد بذلك محنته وميله لعلي ~~جهشنه~~.
سليمان بن داود بن حماد بن سعد المهرى أبو الريبع بن أخي رشدين
المصري:

قال ابن يونس: «كان زاهداً، وكان فقيهاً على مذهب مالك»^(٢).
قلت: قوله: «كان فقيهاً على مذهب مالك» لم يذكر سواه، وهذا يدل على
اعتناء ابن يونس بذلك، كما تقدم التنبيه عليه، ولا شك أن مثل هذا مهمٌ فيما
يتعلق بسيرة الراوي.

شعيب بن الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهما، أبو
عبدالملك المصري:

قال ابن يونس: «كان فقيهاً مفتياً، وكان من أهل الفضل».
وقال ابن وهب: «ما رأيت أفضل من شعيب بن الليث».
وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي هو أحب إليك أو عبدالله بن عبدالحكم؟
فقال: شعيب أحل حديثاً»^(٣).

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤/١٢٣).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٤/١٨٦).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٥٥).

قلت: ومثله أيضاً قوله عن شعيب بن الليث.

شعيب بن يحيى بن السائب التجبيي العبادي، أبو يحيى المصري: روى عن نافع بن يزيد، والليث، وابن همزة، وحية بن شريح، وغيرهم من أهل مصر، وعن مالك.

روى عنه: عبد الرحمن بن عبد الحكم، والحارث بن مسكون، ويوفى بن سعيد بن مسلم، وبكر بن سهل الدمياطي، وغيرهم.

وقال ابن يونس: «كان رجلاً صالحًا، غلت عليه العبادة، توفي سنة إحدى عشرة وقيل سنة خمس عشرة ومائتين».

وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمعروف».

وذكره ابن حبان في «الثقة»، قلت: وقال: «إنه مستقيم الحديث». واحتج به بن خزيمة في «صححه»^(١).

قلت: يستفاد من قول ابن يونس أن هذا الراوي كان عدلاً لوصفه بالصلاح والعبادة، بينما أبو حاتم لم يعرفه. وإذا أضيف إلى قول ابن يونس حكم ابن حبان على حديثه بالاستقامة، واحتجاج ابن خزيمة به، تبين أن الراوي صدوق ثقة.

شفى بن ماتع:

ويقال ابن عبدالله الأصبهني، أبو عثمان، ويقال أبو سهل، ويقال أبو عبيد المصري. أرسل عن النبي ﷺ. روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة. وعنه: ابنه حسين، وعقبة بن مسلم، وأبو قبيل حبي بن هانئ، وأبيوب بن بشير، وأبو هانئ حميد بن هانئ، وغيرهم.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٥٧).

قال ابن يونس: «كان عالماً حكيمًا».

وقال النسائي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقافات».

قلت: وقال العجلي: «تابع ثقة».

قال الحسن بن علي العداس: «توفي سنة خمس وستة».

قال ابن يونس: «وهو أصح ما قيل في وفاته عندي، ثم روى بسنده إلى حسين بن شفي قال: كنا جلوسًا مع عبدالله بن عمرو فجاء شفي فقال عبدالله: جاءكم أعلم من علمتنا».

وقال ابن سعد: «له أحاديث، وتوفي في خلافة يزيد بن عبد الملك».

وقال خليفة: «توفي بمصر في خلافة هشام، وذكره يعقوب بن سفيان في ثقات المصريين، وأبو جعفر الطبراني في «الصحابية».

وقال الطبراني وغيره: «مختلف في صحبته»^(١).

قلت: والشاهد من ذلك قوله: «كان عالماً حكيمًا»، وهذا يؤكد ما تقدم من كونه كان مهتماً في بيان حال الراوي من حيث العلم والفقه أو من حيث الفضل والعبادة؛ هذا بالإضافة إلى الحكم على حديث الراوي.

طلق بن السمح بن شرحبيل بن طلق بن رافع اللخمي، أبو السمح المصري: وقيل الإسكندراني.

روى عن نافع بن يزيد، وحبيبة بن شريح، وموسى بن علي، وعبد الرحمن بن شريح، ويحيى بن أيوب، وضمام بن إسماعيل، وغيرهم.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤/٣٦٠).

وعنه: ابنه حبيبة، وسعيد بن كثير بن عفیر، والربيع بن سليمان الجيزي، والفضل بن يعقوب الرخامي، ومحمد بن عبدالملک بن زنجويه، وأبو ثور عمرو بن سعد المعافري، وعبدالرحمن بن عبدالله بن عبد الحكم.

قال ابن يونس: «كان نفاطاً يرمي بالنار، توفي بالإسكندرية سنة إحدى عشرة ومائتين».

وروى ابن أبي حاتم في «العلل» عن طلق بن السمح، عن يحيى بن السمح، عن يحيى بن أيوب عن حميد، عن أنس حديث «إن مكارم الأخلاق من أعمال أهل الجنة»، وقال: قال أبي: هذا الحديث باطل، وطلق مجاهول»^(١).

قلت: والشاهد بيانه لصنعة هذا الراوي، وهذا كان يُفعل في مجاهدة الكفار. عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم، أبو صالح المصري، كاتب الليث^(٢):

قال ابن يونس: «روى عن الليث مناكر، ولم يكن أحد بن شعيب يرضاه»^(٣).
قلت: قوله «روى عن الليث مناكر»، هذا موافق لحكم جمع من الحفاظ عليه بذلك. لكن قوله أن النسائي لم يكن يرضاه - وهو كذلك فقد قال عنه: ليس بثقة -، مع أن هناك غيره من يذهب إلى ذلك، فهل هذا يفيد اهتمام ابن يونس بأقوال النسائي أكثر من غيره؟ ومن المعلوم أن مسلمة بن قاسم مثلاً، كان يتبع النسائي في الغالب، والله تعالى أعلم.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٥/٣٢).

(٢) ينظر «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٥٦).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٦٠).

عبدالله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري، أبو محمد الفقيه:

يقال أنه مولى عثمان.

روى عن مالك، والليث، ومفضل بن فضالة، وبكر بن مضر، وابن هبعة،
ومسلم بن خالد الزنجي، وجماعة.

وعنه: أولاده عبد الحكم، ومحمد، وعبد الرحمن، وسعد، والربيع بن سليمان
الجيزى، وعبد الله، بن يزيد القراطيسى، وغيرهم.

قال ابن يونس: «كان فقيهاً حسن العقل».

وقال أبو زرعة: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن وارة: «كان شيخ مصر».

وقال العجلى: «لم أر بمصر أعقل منه، ومن سعيد بن أبي مريم».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان من عقد على مذهب مالك وفرع
على أصوله».

وقال أبو عمر الكندي في المولى: «ولد سنة خمس وخمسين ومائة في
الإسكندرية، وكان فقيهاً، وتوفي في رمضان سنة أربع عشرة ومائتين».

وقال ابن عبد البر: «سمع من مالك سبعاً نحو ثلاثة أجزاء، وسمع «الموطأ»،
ثم روى عن ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب كثيراً من رأي مالك، وصنف
كتاباً اختصر فيه تلك الأسمعة بآلفاظ مقربة، ثم اختصره وعليهما معول
البغداديين المالكية، وإياهما شرح أبو بكر الأبهري، قال: ومات وهو ابن ستين
سنة، وإليه أوصى بن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وكان رجلاً صالحًا ثقة».

وقال العجلبي: «مصري ثقة».

وقال الساجي في «الجرح والتعديل»: «كذبه مجبي بن معين»^(١).

قلت: والشاهد قوله: «كان فقيهاً حسن العقل»، وتقديم أن هذه سمة بارزة في أحکام ابن يونس على الرواة.

عبدالله بن عمر بن خانم الرعيني، أبو عبد الرحمن، قاضي إفريقية؛ روی عن عبد الرحمن بن زياد بن أنس، ومالك بن أنس، وإسرائيل بن يونس، وداود بن قيس الفراء، وأبي يوسف القاضي. وعنده: عبدالله بن مسلمة القعنبي.

قال ابن يونس: «كان أحد الثقات الأثبات، دخل الشام والعراق في طلب العلم». وقال أبو حاتم: «مجهول».

وقال الآجري عن أبي داود: «أحاديثه مستقيمة ما أعلم حدث عنه غير القعنبي، لقيه بالأندلس».

وقال ابن يونس: «يقال ولد سنة ١٢٨».

قلت - يعني ابن حجر -: «وقال ابن حبان في «الضعفاء»: روی عن مالك ما لم يحدث به مالك فقط، لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب، إلا على سبيل الاعتبار. وذكر له عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: «الشيخ في قومه كالنبي في أمته». وهذا موضوع، ولعل ابن حبان ما عرف هذا الرجل؛ لأنَّه جليل القدر ثقة لا ريب فيه، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان من هو دونه».

(١) «تهذيب التهذيب»: (٥/٢٨٩).

وقال ابن يونس في «تاریخه»: «ثنا زیاد بن یونس ثنا موسی بن عبدالرحمن عن محمد بن سحنون قال: عبدالله بن عمر بن غانم، ولی قضاء إفريقية سنة ٧١ دخول روح بن حاتم إفريقية، وكان مولده سنة ٢٨، ومات في شهر ربيع الآخر سنة ١٩». ^(١)

وقال أبو العرب في «طبقات القیروان»: «كان ثقة نبیلاً فقیهًا، ولی القضاة وكان عدلاً في قضائه، ولاه روح بن حاتم سنة ٧١، وكان يكتب إلى ابن کنانة يسأل له مالکاً عن أحكامه، سمع من الشوری وغيره، قال: ومناقبه كثيرة، قال لي أحمد بن یزید: كان موته سنة ١٩ في شهر ربيع الأول، وهو ابن ٦٤ سنة».

وذكر أبو بکر عبدالله بن محمد في «طبقات علماء القیروان» نحو ذلك في ترجمته، وزاد: لما بلغ ابن وهب موته غمًا شديداً، وطول ترجمته وذكر فيها أشياء من جلالته وعدله.

وقال الشيخ أبو إسحاق في «طبقات الفقهاء»: «كان من أقران ابن أبي حاتم.

وقال أسد بن الفرات: «كان فقیهًا له عقل وصیانة، وكان يكتب للرشید».

وقال ابن خلدون في «الثقافات»: «روى عنه القعنبي وغيره»^(١).

وقال ابن حبان: «عبدالله بن عمر بن غانم قاضي إفريقية، يروي عن مالک ما لم يحدث به مالک فقط، لا يحمل ذكر حدیثه ولا الروایة عنه في الكتب، إلا على سبيل الاعتبار. روی عن مالک عن نافع عن بن عمر أن النبي ﷺ قال: «الشیخ في بيته كالنبوی في قومه»، وبإسناده أن النبي ﷺ قال: «ما من شجرة أحب إلى الله من

(١) «تهذیب التهذیب»: (٥/٣٣١).

الحناء». أخبرنا بالحدىين جمِيعاً علي بن محمد بن حاتم القومسي، قال: حدثنا عثمان بن محمد حشيش القيرواني، قال: حدثنا عبدالله بن عمر بن غانم في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد، أنا أصون البياض عن ذكرها فكيف الاشتغال بوصفها»^(١).

قلت: أنا أذهب إلى قول ابن يونس، وأن عبدالله بن عمر بن غانم ثقة فقيه، وأما ما ذهب إليه ابن حبان ففيه نظر، وذلك:

أولاً: أن ابن يونس أعلم بالمصريين والمغاربة منه، وهذا الراوي مصري.
ثانياً: أن علماء المغرب قد وافقوا ابن يونس، فأثروا عليه ثناء عاطراً، هذا مع قول أبي داود أن أحاديثه مستقيمة.

ثالثاً: أن الأحاديث التي أنكر عليها ابن حبان لا شك أنها باطلة، ولكن العلة فيها يظهر ليست منه، وإنها من الراوي عنه أو من روى عنمن روى عنه. وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

وينظر «الميزان»؛ لأن الذبي -فيما يظهر- يذهب إلى هذا، وأن العلة ليست منه، وينظر كلامه في «المغني»، فقد قال عنه: «محظوظ الحال»^(٢).

وقد قال ابن يونس في داود بن يحيى الأفريقي، عن عبدالله بن عمر بن غانم: «أحاديثه موضوعة»^(٣). فجعل ابن يونس العلة في وضع هذه الأحاديث من الراوي عنه.

(١) «المجروحين» لابن حبان: (٣٩/٢).

(٢) «المغني في الضعفاء»: (١/٣٤٨).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٢١/٢).

عبدالله بن عياش بن عباس القتباني، أبو حفص المصري:
روى عن أبيه، ويزيد بن أبي حبيب، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج،
وعبدالله بن أبي جعفر، والزهري، وأبي عشانة المعافري، وغيرهم.
وعنه: الليث، وهو من أقرانه، ومفضل بن فضالة، وابن وهب، وزيد بن
الحباب، وعبدالله بن يزيد المقرري، وغيرهم.
قال ابن يونس: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين، صدوق يكتب حدثه، وهو قريب من ابن هيعة».
وقال أبو داود، والنسيائي: «ضعيف».
وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «مات سنة سبعين ومائة روى له مسلم
حديثاً واحداً. قلت: حديث مسلم في الشواهد لا في الأصول»^(١).
قلت: وأنا أذهب إلى قول ابن يونس لمعرفته بالمصريين، وأن هذا الراوي لا
يحتاج به.

عبدالله بن المسيب القرشي مولاهم، أبو السوار المصري:
روى عن الصحاك بن شرحبيل، ويزيد بن يوسف، وعكرمة مولى بن عباس،
وعمر مولى عفرا، وإبراهيم بن راشد مولى عمر.
روى عنه: ابن وهب.

قال ابن يونس في «تاریخه»: «عبدالله بن المسيب بن جابر الفارسي مولى عمر
بن العجلان، كان فقيهاً مقبولاً عند القضاة».

(١) «تهذيب التهذيب»: (٥ / ٣٥١).

وقال البخاري: «سمع إبراهيم بن راشد منقطع».

وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

قلت: نص هنا أنه كان فقيهاً مقبولاً عند القضاة.

عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهما، أبو محمد المصري الفقيه:

قال ابن يونس: «حدثني أبي عن جدي قال: سمعت ابن وهب يقول: ولدت

سنة ١٢٥، وطلبت العلم وأنا ابن ١٧ سنة»، وقال ابن يونس: «وتوفي يوم الأحد

لأربع بقين من شعبان يعني سنة سبع وتسعين ومئة»^(٢).

قلت: وهذا يدل على علمه بالمصريين.

عبدالله بن يزيد المعاوري، أبو عبد الرحمن الحبلي المصري:

قال ابن يونس: «كان فقيهاً فاضلاً»^(٣).

عبدالجبار بن عمر الأيلى، أبو عمر:

قال ابن يونس: «منكر الحديث».

وقال الدورى عن ابن معين: «ضعيف ليس بشيء».

وقال ابن سعد: «يكتفى أبا الصباح، وكان بأفريقيا وكان ثقة».

وذكره المدينى في الطبقة العاشرة من أصحاب نافع.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: «واهى الحديث، وأما مسائله فلا بأس بها».

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٣).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٦/٧٣).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٦/٨١).

وقال أيضاً عن أبي زرعة: «ضعف الحديث، ليس بقوي، وقرأ علينا حديثه. قال: وسألت أبي عنه؛ فقال: منكر الحديث، ضعيف ليس محله الكذب». وقال البخاري: «عنه مناكير». وقال أبو داود، والترمذى: «ضعف». وقال النسائي: «ليس بثقة». قلت: وقال محمد بن يحيى الذهلي: «ضعف جداً». وقال ابن عدي: «غالب ما يرويه يخالف فيه، والضعف بين على روایاته». وقال أبو داود: «غير ثقة». وقال الجوزجاني: «ضعف الحديث». وذكره البرقي في باب من كان الأغلب على حديثه الوهم. وقال الحريبي: «غيره أثبت منه وكان يتفقه». وقال الدارقطني: «متروك». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بال Mellon عندهم»^(١). قلت: وقوله موافق لغيره من النقاد.

عبدالرحمن بن جبير المصري الفقيه الفرضي المؤذن العامري: وقال ابن يونس: «كان فقيهاً عالماً بالقراءة، شهد فتح مصر»^(٢). قلت: يستفاد من قول ابن يونس علمه بالقراءة، أي قراءة القرآن.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/١٠٣).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٦/١٥٤).

عبدالرحمن بن حجيرة الخولاني، أبو عبدالله المصري:

قال ابن يونس: «توفي في المحرم سنة ثلات وثمانين»، قال: «وكان عبدالعزيز بن مروان قد جمع له القضاة وبيت المال، فكان يأخذ رزق كل سنة ألف دينار، فلم يكن يحول عليه الحول وعنده ما يجب فيه الزكاة»^(١).

قلت: وهذا يدل على علمه بالمصريين كما تقدم التنبيه على ذلك.

عبدالرحمن بن سلمان الحجري الرعيني المصري:

روى عن عمرو بن أبي عمرو، والمطلب، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وعقيل بن خالد.

وعنه: ابن وهب.

قال ابن يونس: «وهو قريب السن من ابن وهب، يروي عن عقيل غرائب ينفرد بها، وكان ثقة».

وقال البخاري: «فيه نظر».

وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، يروي عن عقيل أحاديث عن مشيخة عقيل، يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة ما رأيت من حدثه منكراً، وهو صالح الحديث، له عند مسلم في مبيت ابن عباس عند ميمونة».

قلت: وقال النسائي: «ليس به بأس»^(٢).

قلت: جعل أبو حاتم النكارة في حديثه فيما يتعلق بالإسناد، ولذا قال: «ما

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/١٦٠).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٦/١٨٧).

رأيت في حديثه منكراً، وهو صالح الحديث»، أي -فيها يظهر- أن متون الأحاديث التي رواها مستقيمة، وإنما الخلل في أسانيدها.

والذي يظهر أنه لا بأس به في غير عُقَيْل، وأما حديثه عن عقيل ففيه نظر، كما تقدم، وعلى هذا يحمل قول البخاري -أي في حديثه عن عقيل فيما يظهر-، وقد نص على هذا ابن يونس كما تقدم، وقبله أبو حاتم، لكن قوله «ثقة» فيه بعض النظر، فهو لا يصل إلى هذه الدرجة، إلا إن كان يقصد في ذاته وليس في حديثه.

عبدالرحمن بن شريح بن عبد الله بن محمود بن المعاوري، أبو شريح الإسكندراني:

قال ابن يونس: «توفي بالإسكندرية سنة سبع وستين ومائة، وكانت له عبادة وفضل».

وقال أحمد، وابن معين، والنسائي: «ثقة». زاد أحمد: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال: «لا أظنه أدرك شراحيل». وذكره ابن حبان في «الثقافات».

وقال العجلي: «مصري ثقة».

وقال يعقوب بن سفيان: «كان كخير الرجال».

وضعفه بن سعد وحده؛ فقال: «منكر الحديث»^(١).

قلت: الراجح أنه ثقة، وقد وثقه الجمهور، وأنه من أهل الفضل والعبادة، كما قال ابن يونس.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/١٩٣).

وأما قول ابن سعد «منكر الحديث»، فهذا فيه نظر، وهو متشدد، وقد خالف الجمهور، وقولهم أولى، خاصة أنه لم يذكر ما يدل على قوله.

عبدالرحمن بن شمامسة بن دتب بن احور المهرى، أبو عمرو المصرى: روى عن ابن عمرو بن العاص، وعبدالله، وعقبة بن عامر، وزيد بن ثابت، وعوف بن مالك، ومسلمة بن مخلد، وأبى بصرة الغفارى، وأبى ذر الغفارى، وعائشة، وأبى الحىر مرثد اليزفى، وغيرهم.

روى عنه: كعب بن علقة التنوخي، ويزيد بن أبى حبيب، والحارث بن يعقوب، وإبراهيم بن نشيط، والوعلانى، وواهب بن عبد الله المعافرى، وحرملة بن عمران التجيبى، وهو آخر من حدث عنه.

قال ابن يونس في مقدمة «تاریخ مصر»: «وأهل النقل ينكرون أن يكون ابن شمامسة سمع من أبى ذر». .

وقال العجلى: «مصرى تابعى ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقة».

قلت: علق البخاري حديثاً من روایته عن عقبة بن عامر في أوائل البيوع، فقال: «و قال عقبة: لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم بها داء إلا أخبر به»، ووصله بن ماجة وغيره.

وقال ابن أبى حاتم عن أبىه: «روایته عن عائشة مرسلة».

وقال اللالكائى: «سمع منها». وذكره يعقوب بن سفيان في جملة الثقات^(١).

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/١٩٥).

قلت: صرخ بسماعه منه -يعني من أبي ذر- في «صحيح مسلم»، ولكن خرجه مسلم من طريق آخر ذكر بينهما أبا بصرة الغفاري، ولعل هذا هو الأقرب، لأمررين؛ أولهما: أنها زيادة من ثقة فقبل، والثاني: لقول ابن يونس المتقدم: لم يسمع منه.

والاختلاف بين ابن وهب، وبين جرير بن حازم على حرملة بن عمران،
فأسقط الأول أبا بصرة.

عبدالرحمن بن عبد الله بن عبدالحكم بن أعين بن ليث المصري، أبو القاسم:

قال ابن يونس: «كان فقيهاً، والأغلب عليه الحديث والأخبار، وكان ثقة».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال النسائي: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في «الثلاثات».

وقال القضايعي: «كان من أهل الحديث عالماً بالتاريخ صنف تاريخ مصر
وغيره»^(١).

قلت: قد وافق ابن يونس قول غيره، فهذا الراوي إما أن يكون ثقة وهو الأقرب، أو صدوق. ويظهر أن ابن يونس كان عالماً به، فقد وصفه بالفقه كـها وصفه بالعلم بالأخبار، وهذا قد جاء ما يدل عليه، وذلك أنه قد صنف تاريخاً لمصر كما في كلام القضايعي.

ويلاحظ هنا تمييز حكم ابن يونس على غيره.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/٢٠٨).

عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم المهرى، أبو رجاء المصرى المكوفى: روى عن عقيل بن خالد، وسعيد بن أبي أيوب، وبكر بن عمرو، وأبي هانئ حميد بن هانئ، وأبي حزرة يعقوب بن مجاهد، ويحيى بن أيوب المقابرى، وغيرهم. وعنهم: ابن أخته أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح سماعاً وجادةً، وعبدالله بن وهب، وهارون بن معروف.

قال ابن يونس في «تاریخ مصر»: «حدثني أبي عن جدي أنه توفي في المحرم سنة ١١٨، وكان من أفضلي أهل مصر، آخر من حدث عنه بمصر يونس بن عبدالأعلى، وكان قد عمى فكان يحدث حفظاً، فأحاديثه مضطربة».

وقال أبو زرعة: «شيخ من أهل مصر».

وقال أبو داود: «ثقة، حدث عنه ابن وهب».

وقال أبو عمرو الكندى: «توفي سنة اثنين وتسعين ومائة، وكان من أفضل أهل مصر»^(١).

قلت: يلاحظ هنا أيضاً تمييز حكم ابن يونس على غيره.

عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي:

قال ابن يونس: «ذكر أحمد بن شعيب النسوى -ونحن عنده- عبد الرحمن بن القاسم، فأحسن الثناء عليه وأطنب»^(٢).

قلت: يلاحظ هنا اهتمام ابن يونس بكلام النسائي، وقد تقدم مثل هذا في أحد الرواية.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/٢١٩).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٦/٢٥٣).

عبدالغني بن رفاعة بن عبد المللـك اللخمي، أبو جعفر بن أبي عقيل:

قال ابن يونس: «كان فقيهاً فرضياً ثقة»^(١).

قلت: وأنا أذهب إلى هذا، ولم أقف فيه على كلام سوى قول ابن يونس. وما يؤيد صحة قوله روایة بعض كبار الحفاظ عنه، وعلى رأسهم أبو داود، الذي غالباً لا يروي إلا عن ثقة عنده.

عبدالكريم بن الحارث بن يزيد الحضرمي، أبو الحارث المصري، العابد:

قال ابن يونس: «توفي ببرقة سنة ست وثلاثين ومائة، وكان من العباد المجتهدين»^(٢).

قلت: هذا الرواـيـة ثـقةـ، وـكانـ مـنـ أـهـلـ الـفـضـلـ وـالـعـبـادـ، وـقـدـ جـاءـ فـيـ كـلـامـ غـيرـهـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ قـوـلـ اـبـنـ يـونـسـ، تـنـظـرـ تـرـجـمـتـهـ.

محمد بن رمح بن المهاجر بن المحرر بن سالم التجيبي، مولاهـمـ، أبو عبد الله المصري، الحافظ:

قال ابن يونس: «ثقة ثبت في الحديث، وكان أعلم الناس بأخبار البلد ووقفه، وكان إذا شهد في دار، علم أهل البلد أنها طيبة الأصل»^(٣).

قلت: وهذا يدل على علم ابن يونس بالمصريين ومعرفته بأخبارهم، وقد تقدم التنبـيـهـ عـلـىـ هـذـاـ مـرـازـاـ.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٦٦).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٦/٣٧٢).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٩/١٦٥).

المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة بن مزيد بن نوف الرعيني ثم القتباي، أبو معاوية المصري، قاضيها:

قال ابن يونس: «ولي القضاء بمصر مرتين، وكان من أهل الفضل والدين، ثقة في الحديث، من أهل الورع، ذكره أحمد بن شعيب يوماً - وأنا حاضر -، فأحسن الثناء عليه ووثقه»، وقال: «سمعت قتيبة بن سعيد يذكر عنه فضلاً»^(١).

قلت: تقدم اعتمانه بأحكام شيخه النسائي، ونقله لكلام النسائي هنا يدل على ذلك أيضاً.

مكحول الشامي، أبو عبدالله، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم:
 قال ابن يونس: «ذكر أنه من أهل مصر، من هذيل من أهل مصر فأعتقد، فسكن الشام، ويقال: كان من آل فارس، ويقال: كان اسم أبيه سهراً، وكان مكحول يكنى أباً مسلم، وكان فقيهاً عالماً، رأى أباً إماماً، وأنساً، وسمع من وائلة. يقال: توفي سنة ثمانين عشرة ومائة»^(٢).

قلت: وهذا أيضاً يدل على علمه بالمصريين أو من كان أصله مصرياً؛ لأن ما ذكره عن مكحول، كأنه تفرد ببعض ما ذكره عن غيره.

موسى بن وردان القرشي العامري، مولاهم، أبو عمر البصري، القاص، مدني الأصل:

قال ابن يونس: «سمع من سعد بن أبي وقاص»^(٣).

(١) «تهذيب التهذيب»: (٢٧٤ / ١٠).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٢٩١ / ١٠).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٣٧٧ / ١٠).

قلت: تفرد ابن يونس بقوله هنا: «سمع من سعد»، وقد ذكر المزي وتبعه ابن حجر، أنه أرسل عن سعد، ومثله يحتاج إلى زيادة بحث، مع أن ابن يونس قد نقل عن ابن بكير أنه توفي سنة سبع عشر ومئة، ثم قال: وقيل إن مولده بعد الأربعين بثلاث أو أربع.

قلت: فيكون عمره عندما توفي سعد أكثر من عشر سنوات، فسماعه منه محتمل، وقد ذكر أن أصله مدني.

النصر بن عبد الجبار بن نصیر المرادي، أبو الأسود المصري:
قال ابن يونس: «توفي لخمس بقين من ذي الحجة سنة تسع عشرة ومائتين، وكان مولده في سنة خمس وأربعين، وكان كاتباً للهيئة بن عيسى قاضي مصر»^(١).

قلت: يلاحظ تحديده باليوم والشهر والسنة لوفاة النصر، وهذا يدل على تحريره وتثبته، ومثله الذي يليه:

أبو أفلح الهمданى، المصري:
روى عن عبدالله بن زرير الغافقي المصري عن علي في تحرير الذهب والحرير على الذكور.

وعنه: أبو الصعب عبد العزيز بن أبي الصعبة، ويزيد بن أبي بكر بن سوادة.
قال ابن يونس: «روى عن رجل من حمدان، وأخر من مراد عن أبي الدرداء»^(٢).

أبو عامر الحجري، الأزدي المعافري المصري:
قال ابن يونس: «أبو عامر الحجري من حجر الأزد، وقيل: المعافري، وال الصحيح

(١) «تهذيب التهذيب»: (٤٤١-٤٤٠ / ١٠).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (١٢ / ١٣).

أبو عامر^(١).

قلت: لأنّه قيل أن اسمه عامر، وهذا ما جزم به ابن حجر.

أبو علقة المصري، مولى هاشم:

قال ابن يونس: «أبو علقة الفارسي، مولى بن عباس، كان على قضاء إفريقية، وكان أحد الفقهاء الموالى الذين ذكرهم يزيد بن أبي حبيب»^(٢).

قلت: وهذا يدل على علمه بأهل مصر كما تقدم؛ لأنّه ذكر شيئاً يتعلق به لم يذكره غيره. ومثله الذي يليه:

أبو معن البصري الإسكندراني، اسمه عبد الواحد بن أبي موسى الخولاني:
روى عن أبي عقيل زهرة بن معبد، وأبي السحماء سهيل بن حسان، ويزيد بن أبي حبيب.

وعنه: ضيام بن إسماعيل، وعبد الله بن المبارك.

وكان من أهل الفضل، قال سليمان بن داود المهرى عن سعيد الأدم: «كان أبو معن يتجرّ»، ويقال: «إنه كان مجاب الدعوة، ثم ترك التجارة زاهداً، وخرج إلى الإسكندرية، فأقام بها حتى مات».

وقال ابن يونس: «روى عنه الليث بن سعد، وأسامه بن زيد، ولم نجد له حديثاً عند البصريين»^(٣).

قلت: ومثله الذي يليه:

(١) «تهذيب التهذيب»: (١٤٥/١٢).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (١٧٣/١٢).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٢٤٣/١٢).

أبو النجيب العامري السرخسي المصري مولى بن أبي سرح:
ويقال: أبو التجيب - بالباء المثناة -:
روى عن أبي سعيد، وابن عمر.
وعنه: بكر بن سوادة.

قال ابن يونس: «يقال أنه ظليم، ولم يصح».
وقال عمرو بن سواد: «توفي بأفريقيا سنة ثمان وثمانين وكان فقيها».

قلت - يعني ابن حجر -: «في حكايته لكلام بن يونس نظر، فإن ابن يونس قال في حرف الظاء المعجمة: ظليم أبو النجيب، مولى بن أبي سرح، كان أحد الفقهاء في أيامه، قال لي أبو عمر: ثنا ابن فديك، ثنا يحيى بن عمرو بن سواد عن اسم أبي النجيب فقال: اسمه ظليم»^(١).

قلت: وهذا الرواية قد اختلف في كنيته، فقيل: أبو التجيب بالباء، ولعل الأول هو الأرجح؛ لأنه قول ابن يونس، ولذا قال المزي: ويقال: أبو التجيب.

أبو وهب الجيشاني المصري:
وجيشان من اليمن، قال الترمذى: «اسمه الديلم بن الهوشع».
وقال غيره: «الهوشع بن الديلم».

وقال ابن يونس: «يقول أهل العلم بالعراق أن اسم أبي وهب هذا ديلم بن هوشع، وهو عندي خطأ، حملوه على ديلم بن هوشع الصحابي، واسم أبي وهب الجيشاني هذا عبيد بن شرحبيل»^(٢).

(١) «تهذيب التهذيب»: (١٢ / ٢٥٤).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (١٢ / ٢٧٥).

قلت: ذكره البخاري^(١) أيضاً بهذا الاسم: ديلم بن هوشع، وابن يونس - كما تقدم - يرى أن هذا خطأ، والله أعلم.

أبو وهب الكلاعي:

روى عن عبدالله بن عمرو.

وعنه: عبد الرحمن بن مرزوق.

قال ابن يونس في «تاريخ مصر»: «فيه نظر».

وذكره البخاري في «الكتني المجردة»^(٢).

قلت: قوله فيه نظر، لا أدرى هل يعني في حديثه نظر، أو في اسمه نظر، والله أعلم.

تبين مما تقدم:

أولاً: أن ابن يونس أعلم الناس بالمصريين كما دلت أحكامه السابقة، وقد تقدم ذكر الأدلة على ذلك.

ثانياً: يبني على هذا أن قوله في المصريين مقدم على قول غيره، وفائدة ذلك عند الاختلاف في اسم الراوي أو في الحكم عليه، ولا مرجع، فيقدم قول ابن يونس.

ثالثاً: أنه كان معتمداً في أحكامه، وأنه في الغالب يوافق أحكام غيره. وقد تقدم ذكر الأدلة على ذلك.

(١) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري: (٣/٢٤٩)، رقم (٨٥٧) - ديلم بن الهوسع، أبو وهب الجيشاني. قال البخاري في آخر الترجمة: «سماه ابن معين».

(٢) «تهذيب التهذيب»: (١٢/٢٧٥).

رابعاً: اعتناؤه فيما يتعلق ببيان بعض أحوال الراوي، غير ما يتعلق بحديثه، فكثيراً ما ينص على أن هذا الراوي كان من أهل الفقه أو العبادة، وأنه تميز بذلك على غيره.

خامسًا: أن من أراد أن يعرف الفقهاء من أهل مصر في القرون الثلاثة، فلا بد أن يرجع إلى أقوال ابن يونس.

سادسًا: أنه لا يوثق المجاهيل، كما يفعل ذلك بعض النقاد.



-تم الجزء الثاني-

والحمد لله الذي ينعم بنا تتم الصالحات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الشيخ المحدث عبدالله بن عبد الرحمن السعد.
٧	مقدمة المعنى.
١١	الفصل الأول: في بيان اختلاف المدارس بين منهج التقديرين ومنهج والتأخرين.
١١	توطنة عامة.
١١	أولاً: في باب الاعتقاد.
١١	ثانياً: أبواب الفقه.
١٢	ثالثاً: في علم أصول الفقه.
١٣	رابعاً: في علم التفسير.
١٣	خامساً: في علم التجويد.
١٥	سادساً: في النحو.
١٥	سابعاً: في الأدب والشعر.
٢٨	الفصل الثاني: في بيان حد الحديث الصحيح بين التقديرين والتأخرين واختلافهم في مسألة الشنوذ والعلة.
٣٨	الفصل الثالث: في بيان الاختلاف في حد بعض المصطلحات كـالمتواتر والأحاد والعزيز والحسن.
٣٨	المتواتر والأحاد.
٣٨	العزيز.
٣٨	الحسن.
٣٩	مثال يوضح معنى الحسن عند التقديرين.
٤٣	الفصل الرابع: في بيان الحديث إذا تعددت طرقه وهل يتقوى بها؟

الصفحة	الموضوع
٤٧	أمثلة عملية.
٤٧	الحديث الأول: حديث «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».
٧٣	الحديث الثاني: حديث «من الذي الوضوء، ومن المنى الغسل».
٧٩	الحديث الثالث: ما جاء في تخليل اللحية.
٨٤	الحديث الرابع: ما جاء في الاقتصار على تسلية واحدة في الصلاة.
٨٩	الحديث الخامس: حديث أبي سعيد الخدري «يقتل المحرم السبع...».
٩٠	الحديث السادس: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص <small>هذا عنده</small> : «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».
٩٣	الحديث السابع: حديث «من حسن إسلام المرأة تركه ما لا يعنيه».
٩٧	الحديث الثامن: حديث «الإسبال في الإزار والقيمص والعامة..».
٩٩	الحديث التاسع: حديث «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم».
١٠٧	الفصل الخامس: في بيان صنيع الإمام البخاري ومسلم إذا أخرج جملة تكلم فيهم.
١١٣	الفصل السادس: في بيان أقسام الروايةتين أخرج لهما البخاري في «الصحيح».
١١٧	الفصل السابع: في بيان حد البدعة بين المتقدمين والمتاخرين.
١٢١	الفصل الثامن: في بيان أقسام الرواية من حيث الضبط والحفظ.
١٢٤	الفصل التاسع: في بيان حال محمد بن إسحاق، ودراسة حديثه ومراتبه مع المقارنة بين كلام المتقدمين والمتاخرين.
١٢٤	اسمها ونسبة.
١٥٥	الأمثلة العملية.
١٧٤	فصل في الأحاديث التي أنكرت على ابن إسحاق.
١٧٤	فصل أقسام حديث ابن إسحاق من حيث القوة والضعف.

الصفحة	الموضوع
١٧٦	فصل في ذكر بعض من حديث محمد بن إسحاق في جامع الترمذى.
١٨٢	الفصل العاشر: في بيان حال عبدالله بن هبعة ودراسة حديثه ومراتبه مع المقارنة بين كلام المتقدمين والمتاخرين.
١٨٢	اسميه ونسبه.
١٨٣	كنيته.
١٨٣	مولده.
١٨٣	وفاته.
١٨٥	فصل في بيان درجته مع ذكر أقوال النقاد فيه.
١٨٩	فصل في الأسباب التي من أجلها ضعف ابن هبعة.
١٩٨	فصل في الإجابة عنمن يرى صحة حديث ابن هبعة القديم.
٢٠٦	فصل في ذكر من سمع منه قدّيماً أو صاحب سماعه منه.
٢١٧	فصل في أقسام حديثه.
٢١٩	فصل في سبر بعض حديث العبادلة عن ابن هبعة والقدماء عنه، مع ذكر حكم الحفاظ عليها.
٢٢٧	رواية عبدالله بن يزيد المقرئ عن ابن هبعة، وكلام الإمام أبي حاتم وغيره على بعض أحاديثه.
٢٣٠	رواية قتيبة بن سعيد عن ابن هبعة وأحكام الترمذى عليها في «جامعه».
٢٣٥	الفصل الحادى عشر: في بيان منهج أحمد بن صالح المصرى في الجرح والتعديل.
٢٦٠	الفصل الثاني عشر: في بيان منهج ابن يونس المصرى <small>رحمه الله تعالى</small> .
٢٩٤	فهرس الموضوعات.

